

ترجمة الدراسة الشيطانية لمؤسسة رند
مكافحة التمرد في أفغانستان

SR

1431

المحتوى

نبذة عن الكاتب, مقدمة, اقرارات, اختصارات.....4

الفصل الاول

المقدمة.....7

الفصل الثاني

النجاح في حرب مكافحة التمرد.....10

الفصل الثالث

عمر التمرد.....23

الفصل الرابع

المتمردين و شبكة دعمهم.....31

الفصل الخامس

الحكومة الافغانية وقوات الامن.....51

الفصل السادس

قوات الولايات المتحدة و قوات التحالف.....64

الفصل السابع

توصيات.....81

الملحق

جميع اعمال التمرد منذ 1945.....99

الأشكال

- 2.1- اطار مكافحة التمرد.....13
- 2.2- اطار لافغانستان.....15
- 2.3- كفاءة قوات الامن ونجاح مكافحة التمرد.....17
- 2.4- شعبية الحكومة والنجاح.....20
- 2.5- الدعم الخارجي للمتمردين والنجاح.....21
- 2.6- ملاذ المتمردين والنجاح.....22
- 4.1- الجبهة المتمرده الافغانية.....33
- 4.2- مناطق القبائل الباكستانية.....37
- 4.3- المستهدفين من قبل المتمردين 2002-2006.....42
- 5.1- زراعة خشخاش الافيون 1986-2007.....61
- 5.2- حكم القانون الافغاني 1996-2006.....63
- 6.1- اقصى قيمة التواجد العسكري لكل فرد.....67
- 7.1- الاختلاف في القدرة المحلية.....85
- 7.2- مثال على اسلوب نظام شبكة القضبان.....92

الجدول

- 7.1- مثال على قدرات مكافحة التمرد.....84

نبذة عن الكاتب

سيث جي جونز هو عالم سياسي في مؤسسة راند وإستاد بالوقت الإضافي بجامعة ايدمونطن أي بجورج طاون. و كلية والش للخدمات الأجنبية. و هو مؤلف, في مقبرة الإمبراطوريات, حرب أمريكا في أفغانستان (W:W نورتن فوردكمن) و نهوض التعاون الأمني الأوربي(جامعة كامبريدج براس 2007). و قد نشر أصناف من مقالات حول موضوع الأمن الوطني, في الأمن الدولي, المصلحة الوطنية, العلوم السياسية الفصلية, الدراسات الأمنية, شيكاغو جورنال للقانون الدولي, الشؤون الدولية, و البقاء, و كذلك كالجرائد و المجلات مثل نيويورك تايمز, نيوزويك, فاينسيال تايمز, و انترناسيونال هيرلد تريبيون. و حصل على الماجستير و الدكتوراه من جامعة شيكاغو.

مقدمة

يبحث هذا الكتاب عمليات مكافحة التمرد في أفغانستان بعد سقوط نظام الطالبان في سنة 2001 . استنادا إلى رحلات متكررة إلى أفغانستان , باكستان, و الهند في 2004,2005, 2006, 2007, 2008. و البحث يركز على المراحل المتكبرة للتمرد- من 2002 إلى 2008. و يبحث لماذا و كيف بدأ التمرد. و أيضا يرسم دروس أوسع في أدب حرب مكافحة التمرد و يزود بتوصيات لمساعدة الولايات المتحدة على تطوير قدرات وتحسين الأداء في مستقبل عمليات مكافحة التمرد. يركز هذا البحث على جيش الولايات المتحدة . و لكن منذ أن أعمال أجهزة أخرى لحكومة الولايات المتحدة , و البلدان و منظمات دولية كالأمم المتحدة (UN) و منظمات غير حكومية (NGOs) أنها بالواضح أعمال مهمة فقد تم نقاشها حيث يلاءم ذلك. و النتائج يجب أن تكون من اهتمام جمهور واسع من صانعي السياسات و الاكاديميين المهتمين بمكافحة التمرد و القضايا المتعلقة ببناء الدولة , وبناء الأمة و عمليات الاستقرار.

تبنى هذا البحث مكتب سكرتير الدفاع و تولى ضمن مركز سياسة الأمن والدفاع الدولي لمؤسسة بحوث الدفاع الوطني الرائدة, مركز البحث و التطوير الممول فدراليا و متبنى من قبل مكتب سكرتير الدفاع, الموظفون المندمجون, قيادة المقاتلون المتحدون, دائرة البحرية العسكرية, فيلق البحرية, وكالات الدفاع, و جماعة مخابرات الدفاع , لمزيد من المعلومات حول مركز راند لسياسات الأمن والدفاع اتصل ب جيمس دوبنس الذي يمكن أو على رقم هاتف James.Dobbins@rand.org إدراكه من خلال البريد الإلكتروني 7034131100at the RAND Corporation, 1200 South Hayes Street, Arlington, VA 22202-5050. و للمزيد من المعلومات حول راند فهي متاحة في

www.rand.org

إقرارات

هذا الكتاب ما كان يمكن أن يكون جائز بدون مساعدة العديد من الأفراد، والأكثر أهمية بان رايلي و ريتشارد هيجينس من مكتب سكرتير الدفاع، الذين دعمهم و رؤيتهم اجيزت لهذا البحث ليحدث. نورة بن ساهيل، جيمس دوبنس، علي جلال، و برنات روبن زودوه بانتقادات ممتازة و صريحة ببداية المسودات، التي عموما حسنت نوعية الكتاب بشكل عام. و بمؤسسة راند، فرحانة علي، شريل برنارد، كيت كراين، دفيد فريلنجر، دفيد غومبرت، جون غوردن، مارتن ليبكي، أد أكونيل، بروس بيرني، ويليام روسينو، و عبيد يونوسي وفروا معلومات قيمة على أفغانستان و عمليات مكافحة التمرد. آخرون عدة أيضا أفشوا بمعلومات مفيدة و تعليقات حول أفغانستان، باكستان، وعمليات مكافحة التمرد بشكل واسع أكثر. و يتضمنون دانيال بايمان، كريستين فاير، بروس هوفمان، و روبرت بریتو. حكمت كرزاي و مركزه لدراسات للنزاع والسلم في كابول زود فرصة رائعة لمشاركة الأفكار. نايتن شاندلار زود أهم دعم للبحث و جمع بيانات للعديد من المخططات و الرسوم البيانية.

أدين دين امتنان خاص إلى أولئك المسؤولين الحكوميين من أفغانستان، باكستان، الهند، الولايات المتحدة، كندا، استراليا، و أوربا اللذين وفروا بمعلومات مهمة حول التمرد و جهود مكافحة التمرد، وأخذوا وقت من جداولهم المشغولة. و معظمهم لا يريدون أن يتم تعريفهم.

المسؤولين الأفغانيين الرأسيين اللذين تكلمت معهم على مجرى بحثي بما في ذلك وزير الخارجية راغين دادفار سبانتا، مستشار الأمن الوطني زالماي رسول، وزير الداخلية علي جلال، السفير سيد طيب جواد، الجنرال غلام شواز ناصري، عضو مجلس الأمن الوطني داوود يعقوب، و نائب وزير العدل محمد قاسم هاشمزاوي. مسؤولون أمريكيون رئيسيون اللذين كلمت بما في ذلك السفير رونلد نومن، LTG كارل ايكنبيرري، LTG دفيد برونو، السفير زلماي خليل زاد، GEN MAJ كرايغ بي. ويسطون، LTC ويليام آر بالكوفتزر، جاك بال، طوم برنار، COL بول غالوبس، COL جوسف دي. سليسكي، داغ كليمان، LTC دفيد دافي، راي فيتزجيرالد، COL وولتر هيرد، مارتن هوفمان، اندرو مان، COL غاري ميدفيجي، طوماس أ. باستور، COL جون ريردور، مارن ستريمكي، ادوارد أم . ستاف، السفير ويليام تايلار. كان طوماس، داغ وانكال، و COL مايك وينستيد. و انني ايضا ممتن للمساعدات المسؤولين من المانيا، ايطاليا، المملكة المتحدة، و الامم المتحدة التي وافقت على مناقشة مكافحة التمرد في افغانستان معي. شكر خاص لكريستوفر

أليكساندر, كارلو باتوري, وولتر ديديريشس, السفير حلموت فريك, بول جورج, يرسولا مولر, لاري سامبلار, رون ساندي, أليكساندر شميدت, السفير دفيد سبراول, السفير عريف ليلاني, و السفير راينالد ستاك على تصوراتهم.

الاختصارات

ANA الجيش الوطني الأفغاني

ANP الشرطة الوطنية الأفغانية

CIA مركز وكالة المخابرات

COIN مكافحة التمرد

HF تدبب عالي

HUMINT الاستخبارات البشرية

IED عبوة ناسفة

ISI الخدمات المشتركة بين مديرية المخابرات

NATO منظمة حلف شمال الأطلسي

NDS مديرية الأمن الوطني (أفغانستان)

NGO منظمة غير حكومية

PRT فريق إعادة البناء الإقليمي

SIGINT إشارات استخباراتية

SOFLAM قوى العمليات الخاصة لاكتساب علامات الليزر

UN الأمم المتحدة

UNAMA الأمم المتحدة المساعدة بالمهمة بأفغانستان

USAID وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية

الفصل الأول

مقدمة

في 2001 الفت الولايات المتحدة نصرا سريعا بأفغانستان, مزيج من قوى العمليات الخاصة الأمريكية و وكالة الاستخبارات المركزية (CIA), القوة الجوية, و الجنود الأفغانين الأصليين اسقطوا نظام الطالبان في اقل من ثلاثة أشهر, و عانت قوة الولايات المتحدة سوى دزينة من القتلى. جادل بعض المتورطون في العملية بأنها أنعشت طريقة الحرب الأمريكية, لكن هذا النجاح سريعا ما استبدل بظهور تمرد طويل المدى عندما بدأ كل من الطالبان, حزب الإسلام, شبكة حقاني, المقاتلون الأجانب, و منظمات إجرامية تحمل الجهد لإسقاط الحكومة الأفغانية الجديدة.

تعرف هذه الدراسة التمرد كحملة سياسية عسكرية من قبل ممثلين غير حكوميين يسعون لإسقاط حكومة أو السحب من البلاد من خلال استعمال استراتيجيات و تكتيكات غير عادية و أحيانا تقليدية

سالت هذه الدراسة ثلاثة أسئلة رئيسية, الأولى: ماذا كانت طبيعة التمرد في أفغانستان ؟ الثاني: ما هي العوامل التي ساهمت في ارتفاع المتمردين بشكل واسع أكثر و التمرد بشكل خاص؟ ما هي القدرات التي يجب لوزارة الدفاع للولايات المتحدة أن تفكر في تنميتها لتحسين مهارات شن عمليات مكافحة التمرد فعالة؟ هذا الفصل يلخص هذا الفصل جهد البحث, و بعد ذلك يجهز خلاصة قصيرة.

تصميم البحث

تبني تصميم البحث بسيط, و تتضمن تولي مستنزف لمجموعة مصادر أساسية لمقابلات في أفغانستان, باكستان, الهند, الولايات المتحدة, و أوروبا (بما في ذلك خلال مضاعفة الزيارات لأفغانستان في 2004, 2005, 2006, 2007, و 2008) هذا بالإضافة إلى محادثات مع العديد من منات المسؤولين الحكوميين من الولايات المتحدة, أفغانستان, باكستان, الهند, و منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO), وكذلك موظفين من الأمم المتحدة (UN) و العديد من المنظمات الغير حكومية (NOGs). و أخيرا, تضمن

البحث مراجعات و تحاليل مئات الوثائق من الولايات المتحدة, أفغانستان, و بلدان التحالف كالألمانيا و المملكة المتحدة, بالإضافة إلى نسخ و فيديوهات من الطالبان, حزب الإسلام, و القاعدة.

لإكمال البحث حول أفغانستان, العديد من الباحثين براند (بما في ذلك الكاتب) ركبوا مجموعة من معلومات جميع عمليات التمرد 90 التي وقعت منذ 1945. كان هدفنا تعريف الأنواع المرتبطة بنجاح و فشل أعمال التمرد.

صمم هذا البحث ليقدم و سائل مفيدة لتقييم قدرات الولايات المتحدة بحرب مكافحة التمرد لأنها تمنح فرصة لتحليل ما عمل و ما لم يعمل و لماذا. لكن هناك عوائق للاعتماد فقط على دراسة قضية واحدة مثل هذه. قضية واحدة محدودة للمختبر لتعريف تلك القدرات الفعالة لأصناف مكافحة المتمردين, منذ أن الظروف يمكن أن تختلف عبر البلدان, على سبيل المثال, العديد من العوامل وراء نوعية الحكومة المحلية و قواتها يمكن أن تؤثر على نتائج مكافحة التمرد, جغرافيا (مثل التضاريس الجبلية) درجة التوسع الحضري, العرقية, القبلية, أو الشقوق الدينية ضمن الدولة, الظروف الاقتصادية في دراسة قضية واحدة سيكون هناك اختلاف نادر عبر هذه العوامل. أفغانستان على سبيل المثال لديها جبال و عرة في معظم البلاد, شعوب قروية كثيرة, و أصناف من المجموعات العرقية و القبلية و ظروف اقتصادية سيئة. وبالتالي دراسة أفغانستان لا يمكن أن تقدم تقييم نهائي لما هي القدرات العسكرية و الغير عسكرية التي ربما تكون مفيدة ضد عمليات المتمردين يعملون بين سكان من نفس الجنس يعيشون في الغابة أو في المدن الرئيسية. ما سيعمل في أفغانستان ربما لن يعمل ببلدان أخرى.

على الرغم من هذه العوامل إلا انه هناك عدة أسباب لماذا دراسة قضية أفغانستان مفيدة. أولا: نتيجة التمرد في أفغانستان لديها أهمية جوهريّة للولايات المتحدة و خاصة أهمية دروسها. الهجمات في واشنطن دي. سي, نيويورك, و بنسلفانيا في 11 سبتمبر 2001 خطط لها في أفغانستان, العديد من الخاطفين تلقوا تدريبهم هناك, و لذلك أداء الولايات المتحدة إنشاء حملة مكافحة التمرد لديه نتائج هامة للأمن القومي الأمريكي. بينما تقرير لجنة 11/9 استنتج فشل أمريكا في استقرار أفغانستان فانه سيقول من امن الولايات المتحدة بالسماح للبلد أن تصبح ملاذ أمن للإرهابيين و المجرمين. ثانيا: القضية الواحدة ستمنح فرصة تحليل بعناية ما عمل و ما لم يعمل, أحيانا يشار إليه ب " تقدم شفاف". يسمح لنا استنتاج و تجريب توضيحات في كيف أثرت قدرات و استراتيجيات الولايات المتحدة على جهود مكافحة التمرد و لماذا. كما قال الكسندر جورج و تيموطي مك كيون بان دراسات السيرة هم مهمون في اكتشاف.

ما هي دوافع الممثلين لحضور عملية أخذ القرار التي تجعل من استخدام هذه الدوافع التوصل إلى قرارات: و السلوك الحقيقي الذي يليها: تأثير هذه

الترتيبات المؤسسية المختلفة على الاهتمام و المعالجة, و السلوك و تؤثر
متغيرات أخرى ذات اهتمام على الانتباه, و التجهيز و السلوك

إن تركيز هذا البحث هو على جيش الولايات المتحدة و قدراته على إجراء حرب مكافحة
التمرد. أفعال البيت الأبيض, وزارة الخارجية, وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID), ال CIA و منظمات حكومية للولايات المتحدة أخرى من الواضح أنها مهمة
إثناء عمليات مكافحة التمرد, و كذلك أفعال دول أخرى, منظمات دولية, و منظمات غير
حكومية كما جادل دفيد غالولة, عماليات مكافحة التمرد " أساسية لطبيعة السياسة".
هذا يعني بأن " الأفعال السياسية تبقى قبل كل شيء في كافة أنحاء الحرب " و " و اي
تحرك عسكري يجب أن يقاس مع علاقة تأثيره السياسي و العكس بالعكس " و مع ذلك
فالجيش يلعب دور خاص ومهم في حرب مكافحة التمرد و سيستمر في فعل ذلك
بالمستقبل بينما تركيز البحث هو حول دور الجيش الأمريكي و تنمية قدراته لمكافحة
التمرد, و دور وكالات أخرى سجل أينما كان ملائم. مع ذلك فنجاح أي حملة مكافحة
التمرد على المدى الطويل تتطلب مزيج من المصادر السياسية, الاقتصادية, و العسكرية
جلبت لتتحمل من قبل أنواع من الممثلون الحكوميون و الغير حكوميون.

خلاصة

يناقش الفصل الثاني بعض المناقشات حول حرب مكافحة التمرد و يقدم إطار عملي بديل
لفهمها. الفصل الثالث يقدم نظرة عامة قصيرة لأفغانستان " عمر التمرد " بداية بسنة
1979. الفصل الرابع يفحص الدروس التي يمكن ان تتعلم من المتمردين بما في ذلك
الطالبان, حزب الاسلام, المقاتلون الأجانب, القبائل المحليين, و المنظمات الإجرامية.
الفصل الخامس يلخص دروس من الحكومة الأفغانية و قواها الأمنية. و الفصل السادس
يحلل دروس من الولايات المتحدة و قوى التحالف. تركز هذه الفصول أساسا على
الإستراتيجية و مستوى العمل بدلا من المستوى التكتيكي. الفصل السابع يجمع دروس
من ثلاثة مجموعات ممثلة, المتمردون, الحكومة الأفغانية, و جيش الولايات المتحدة, و
بعد ذلك يلخص القدرات المهمة لحرب مكافحة التمرد.

الفصل الثاني

النجاح في حرب مكافحة التمرد

معظم الأشخاص العسكريين و صانعين القرار بما في ذلك أولئك في الولايات المتحدة يستخفون بأهمية حكومة أصلية و قواها الأمنية في حرب مكافحة التمرد. هذا الفصل يجادل بأن تركيز جيش الولايات المتحدة يجب أن يحسن كفاءة و شرعية الممثلين الأصليين لشن عمليات مكافحة التمرد. تحقيق هذا الهدف يتطلب زيادة قدرات القوى الأمنية المحلية للبلد لشن عمليات عسكرية و غير عسكرية, تحسين الحكم, وتقويض الدعم الخارجي للمتمردين. هذه الخطوات مهمة جدا في كسب الدعم الشعبي و ضمان شرعية حكومة أهل البلد. تبدأ هذا الفصل بمناقشة التفكير الحالي لحرب مكافحة التمرد و بعد ذلك سيقدم الإستراتيجية الصحيحة للنجاح.

مغالطة الممثلين الخارجيين

أحد التحديات الأساسية في شن عمليات مكافحة التمرد فعالة هو فهم المتغيرات التي تؤثر على نجاحها (أو فشلها). معظم التقييمات لعمليات مكافحة التمرد تميل إلى تجاهل أو تقليل من دور القوات المحلية و بشكل خاطئ تركز على كيفية تحسين قدرات القوات الخارجية لهزيمة المتمردين مباشرة. هذا قد يتضمن مراجعة هيكل منظمة جيش الولايات المتحدة أو زيادة المصادر الخارجية (مثل القوات) لمقاومة التمرد مباشرة. يفترض هذا التوجه وصفة نجاح لمكافحة التمرد و تكييف قدرات جيش الولايات المتحدة وبالتالي تستطيع كسب دعم السكان المحليين و هزم المتمردين.

المشكلة مع هذا التوجه هو انه يتجاهل أو يستخف بالممثل الأكثر أهمية لحملة مكافحة التمرد, الحكومة المحلية و قواتها الأمنية.

هذا الخطأ معروف في أدب مكافحة التمرد يجادل جون نايجل, على سبيل المثال بأن النجاح في عمليات مكافحة التمرد هو بشكل واسع أداء القدرة العسكرية الخارجية لتهينة هيكله التنظيمي و استراتيجياته لكسب دعم السكان المحليين لهزم المتمردين مباشرة. لكنه بشكل واسع تجاهل دور الحكومة المحلية و قواها الأمنية. في تقييم الأداء البريطاني في ملايا و الأداء الأمريكي في الفيتنام, استنتج نايجل.

الأداء الأفضل للجيش البريطاني في تعليم و تنفيذ مبدأ ناجح في مكافحة التمرد في ملايا (بالمقارنة مع فشل الجيش الأمريكي في تعلم و تنفيذ مبدأ ناجح لمكافحة التمرد بالفيتنام) من الأفضل شرحه من قبل الثقافة التنظيمية للجيشين, باختصار إن الجيش البريطاني كان مؤسسة تعليمية و الجيش الأمريكي لم يكن كذلك.

الجنرال فرانك كيتسون الذي شارك في عدة حملات مكافحة التمرد بإفريقيا، أوروبا، و آسيا، يجادل بنفس الطريقة بأن الحملة الناجحة تحتاج لأخذ في الحسبان ثلاثة مجموعات: الهيكل السياسي لمجموعات المتمردين، الهيكل العسكري لمجموعة المتمردين، والسكان. كيتسون يجادل بأن القوات الخارجية تحتاج على التركيز هزم البنية التحتية السياسية والعسكرية للمتمردين و كسب دعم السكان. لكنه بشكل واسع تجاهل دور الممثلين الأصليين. في دراسته للعمليات الفرنسية لمكافحة التمرد، روجر ترينكوير فعل نفس الخطأ، جادل بأن مفتاح النجاح هو تكيف القدرة العسكرية الخارجية لهزم المجموعات المتمردة مباشرة. و فشل التكيف كما لاحظ كان السبب الرئيسي لهزيمة القوات الفرنسية في الهند الصينية و الجزائر. نتائج هذا النقص هو أن الجيش ليس مهياً لمواجهة عدو أسلحة و طرق الجيش نفسه يهملها. لذلك لم تكن لديه حظ الفوز. بالإضافة عقيد الجيش الأمريكي تموتي ديدي يجادل بأن الولايات المتحدة كانت ناجحة في الفلبين بسبب الفعال الأمريكية المباشرة. استخدام حكمة ماو تسي تانغ بأن المتمردون مثل السمك الذي يحتاج لبحر ليسبح، استنتج ذلك.

الإستراتيجية الأمريكية بفعالية استهدفت كلا من إستراتيجية المتمردين و المراكز الشغالة من الجاذبة، بينما الحاميات الأمريكية تفرغ البحيرات المحلية فسمك المتمردين يصبح من السهل عزله و الإمساك به.

كل هذه الأعمال ترتكب نفس المخالطة في إهمال أو تقليل دور الحكومة المحلية و قواها الأمنية. هذا التركيز على كسب حملات مكافحة التمرد بتحسين قدرات الممثلين الخارجيين أصبح حكمة تقليدية بين العديد من المسؤولين العسكريين و خبراء مكافحة التمرد. و لكن مثل هذه الإستراتيجية وضعت في غير محلها. بينما تحسين قدرة الجيش الأمريكي لمقاومة المتمردين قد يكون ضروري لنجاح حملة مكافحة التمرد فانه ليس كاف خصوصاً انه يستخف بأهمية القوات المحلية. معظم حملات مكافحة التمرد لم يربحوا أو يخسروا من قبل قوات خارجية. لكن من قبل قوات أصلية. نوعية القوات المحلية و الحكومة لديهما تأثير كبير في نتائج مكافحة التمرد السابقة.

تشكيل مكافحة تمرد ناجحة ليس فقط مسألة تهيئة الهيكل التنظيمي لجيش خارجي لحرب غير عادية. إنها تتطلب فهم طبيعة النزاع المحلي و القدرة على تشكيل طاقة الممثلون الأصليون لإجراء حملة مكافحة تمرد فعالة. و هذا بما في ذلك أصناف من الخطوات كتدريب الشرطة بشكل فعال و تحسين قدرة الحكم.

في الحقيقة، هناك أخطار في التركيز بشدة على دور الولايات المتحدة الرئيسي و تحسين قدرات الجيش الأمريكي للتصرف مباشرة ضد المتمردين، أولاً: القوات الأمريكية من غير المحتمل أنها ستبقى لفترة أي جهد مكافحة التمرد، على الأقل كقوة مقاتلة رئيسية. أعمال المتمردين عادة ذو مدة قصيرة إلا إذا انهارت الحكومة المحلية بمرحلة مبكرة. تحاليل كل

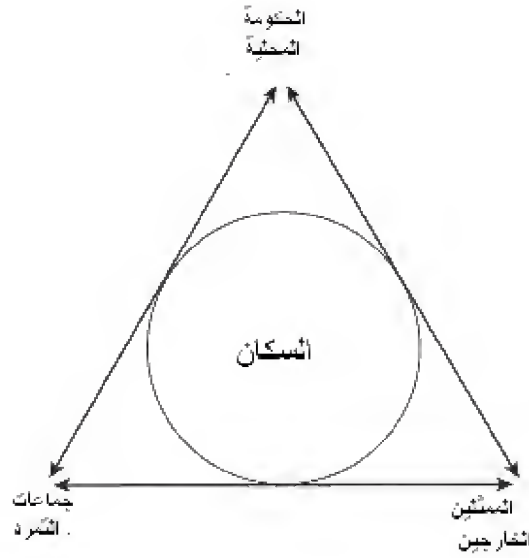
أعمال التمرد منذ 1945 تظهر أن حملات مكافحة التمرد الناجحة تبقى لمدة 14 سنة، و الواحدة الغير ناجحة تدوم 11 سنة. العديد أيضا تنتهي بالتعادل بعدم ربح أي من الطرفين. أعمال التمرد يمكن أيضا أن يكون لها ذيول طويلة، تقريبا 25 بالمائة من الأعمال الإرهابية ربحت بالحكومة و 11 بالمائة ربحت بالمتمردين دامت 20 سنة. نظرا للقوات المحلية بنهاية المطاف يجب أن تريح الحرب بمفردها، فيجب عليها تطوير القدرة لفعل ذلك، فان لم تطور هذه القدرة فالقوات المحلية من المحتمل أن تخسر الحرب عندما تنتهي المساعدة الدولية. ثانيا القوات المحلية عادة تعرف السكان و التضاريس أحسن من الممثلين الخارجيين و الأفضل في قدرة جمع المعلومات الاستخباراتية. ثالثا: دور رئيسي أمريكي قد يفسر من قبل السكان كاحتلال، سيستخرج ردود أفعال قومية التي تعرقل النجاح. رابعا: دور رئيسي أهلي يستطيع تزويد تركيز طموحات وطنية و تظهر للسكان بأنهم ليسو قوات أجنبية تتحكم في قدرهم. حكومات متمكنة التي تستطيع توفير الخدمات لشعوبها بطريقة مناسبة تستطيع بشكل أفضل منع و تغلب على أعمال التمرد.

قيادة المحليين

كما يبين شكل 2.1، أعمال التمرد تستخدم ثلاثة مجموعات من الممثلين. أولا: المتمردين، اللذين يشملون أولئك المجموعات التي تتبنى استراتيجيات عسكرية و تكتيكات غير مألوفة و أحيانا تقليدية لهزم مؤسسة حكومة وطنية أو تنفصل منها. ثانيا: الحكومة المحلية التي تتضمن قوات الأمن الحكومية كالجيش و الشرطة، بالإضافة طاقتها الحكومية. الحكم يتضمن تمويل ضروري بخدمات السكان من قبل السلطة المركزية بطريقة مناسبة، بما في ذلك الرعاية الصحية، الطاقة، البنية التحتية للنقل، ا خدمات أساسية أخرى. المجموعة الثالثة من الممثلين تأتي من الخارج. هذه تشمل كيانات للدولة و الغير للدولة التي تستطيع دعم الحكومة المحلية أو المتمردين. كما شرح بشكل مفصل في الأسفل، الممثلين من الخارج يستطيعون لعب دور حيوي في شذب الحرب لصالح المتمردين او الحكومة.

إطار مكافحة التمرد

الشكل 2.1



على أية حال الممثلين الخارجين بمفردهم نادرا ما يستطيعون ربح الحرب لأي من الجانبين.

الدعم الشعبي هو هدف مشترك لكل الممثلين في التمرد. كل من ربح الدعم و منع المتمردين من كسب الدعم هما عنصران رئيسيان لأي مكافحة تمرد. مع الدعم الشعبي تأتي مساعدات- المال، التمويل، التجنيد، الاستخبارات، و مساعدة أخرى من السكان المحليين. بناء على مناقشة ماو تسي تانغ بأن أفراد حرب العصابات يجب أن تتحرك بين الشعب مثل سباحة السمك في البحر، جادل لواء البريطاني السيد فرانك كتسون بأن السكان عنصر مهم في عمليات مكافحة التمرد " هذا يمثل الماء الذي يسبح به السمك "

التمرد الأفغاني يمكن فهمه باستعمال الإطار في الشكل 2.1 . الحكومة الأفغانية و مثل هذه القوات كالجيش الوطني الأفغاني (ANA) و الشرطة الوطنية الأفغانية (ANP) هم الممثلين الأصليين الأساسيين لمكافحة التمرد. الطالبان، الحزب الإسلامي، شبكة حقاني، المقاتلون الأجانب، المجموعات الإجرامية، و حشد من صناديد القبائل الأفغانية و الباكستانية هم قوات التمرد الأساسية. هناك مجموعتين من الممثلين الخارجين. الولايات المتحدة، قوات NATO ، و ممثلين دوليين آخرون مثل الأمم المتحدة فهم الممثلين الخارجين الأساسيين اللذين يدعمون الحكومة الأفغانية. الشبكة الواسعة من الجهاديين، الأفراد ضمن الحكومة الأفغانية، و القبائل الباكستانية و الأفغانية هم الممثلين الأساسيين الخارجين اللذين يدعمون المتمردين. في وسط الجانبان هناك الأفغان و إلى حد ما، السكان الباكستانيون الموجودون في مركز التمرد و جهود مكافحة التمرد.

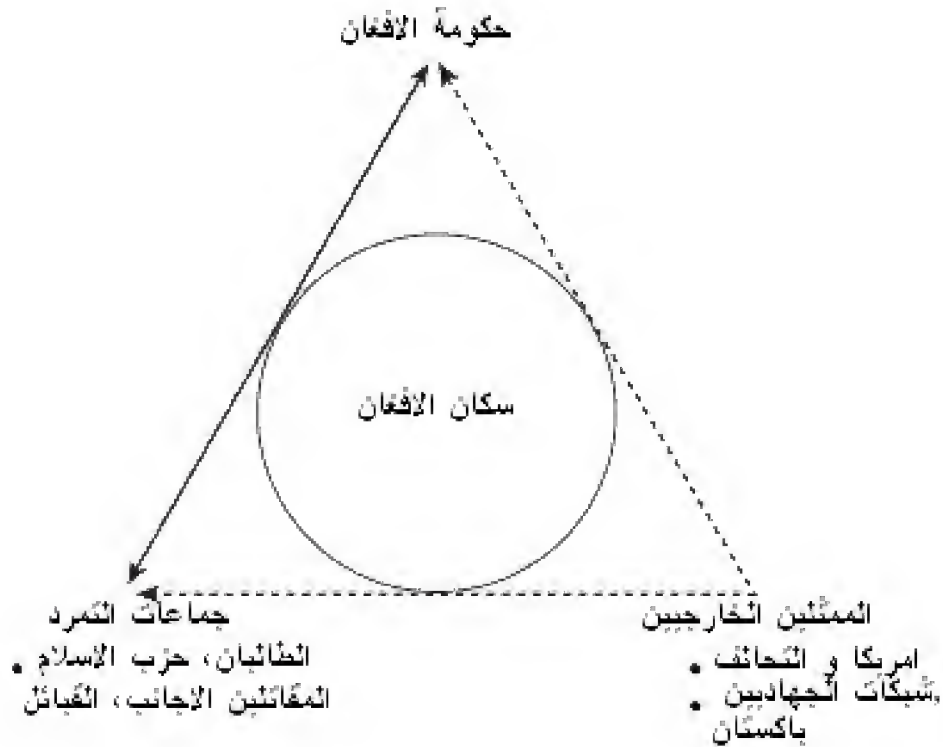
إن السكان خصوصا مفيدا للمتمردين بسبب ضعف قرابتهم. المتمرّدون عموما لا يستطيعون مهاجمة خصومهم بطريقة تقليدية، لان القوات الحكومية عادة قادرة أكثر بكثير على شن حرب تقليدية. عدم التناظر يجبر المتمردين على حمل المعركة إلى الميدان

الذي به فرصة أفضل للنجاح. للعديد من المتمردين, السكان يزودوهم بساحة لعب مستوية. إذا استطاع المتمردين عزل السكان من الحكومة و نيل دعمهم النشط, هم أكثر احتمالا بأن يربحوا الحرب. بنهاية المطاف تمرين السلطة السياسية يعتمد على اتفاقية ضمنية أو صريحة للسكان أو في الأسوأ إخضاعهم.

الشكل 2.2 يوضح إطار حملة مكافحة التمرد في أفغانستان, بينما تشير الخطوط المنقطة إلى الممثلين الخارجيين كممثل الجيش الأمريكي الذي من المحتمل أن يلعب دورا غير مباشر على المدى الطويل بتوفير المصادر للحكومة الأفغانية. فانه من غير المحتمل بأن المتمردين سيهزمون قبل نهاية تدخل الجيش الأمريكي المباشر كما يشير الخط الصلب, بأن النزاع طويل المدى بين الحكومة الأفغانية و مجموعات المتمردين.

إطار أفغانستان

الشكل 2.2



لتحديد المتغيرات المهمة التي ساهمت في نجاح أو فشل أعمال التمرد الماضية, راند أنشأت مجموعة جمع معلومات حول أعمال التمرد التي وقعت منذ الحرب العالمية الثانية. قابلت أعمال التمرد هذه ثلاثة معايير التالية. 1 شملوا القتال بين وكلاء (او المطالبين ل) الدولة و مجموعات ليست للدولة الذين يسعون للسيطرة على الحكومة, اخذ السلطة في منطقة, او استخدام العنف لتغيير سياسات حكومية. 2: يقتل على الاقل 1000 فرد في وقت النزاع بمعدل سنوي 100 على الاقل. 3: قتل 100 على الاقل من كلا الجانبين (بما في ذلك المدنيين الذين تمت مهاجمتهم من قبل الثوار). هذه المعايير أنشأت قائمة 90 تمرد, و مجهزة للزيادة.

تحاليل قاعدة البيانات هذه تظهر بان العديد من المتغيرات يمكن ربطها مع نجاح أو فشل جهود مكافحة التمرد.

- قدرات القوات المحلية خصوصا الشرطة
- نوعية الحكم المحلي
- الدعم الخارجي للمتمردين بما في ذلك الإيواء

بالإضافة, هناك عدة متغيرات أخرى المرتبطة مع نجاح أعمال التمرد, مثل نوعية التضاريس و حجم الكثافة السكانية, ومع ذلك فهذه العوامل خارجة عن سيطرة الممثلين الخارجيين و الأصليين خصوصا في المدة القريبة.

قوات الأمن

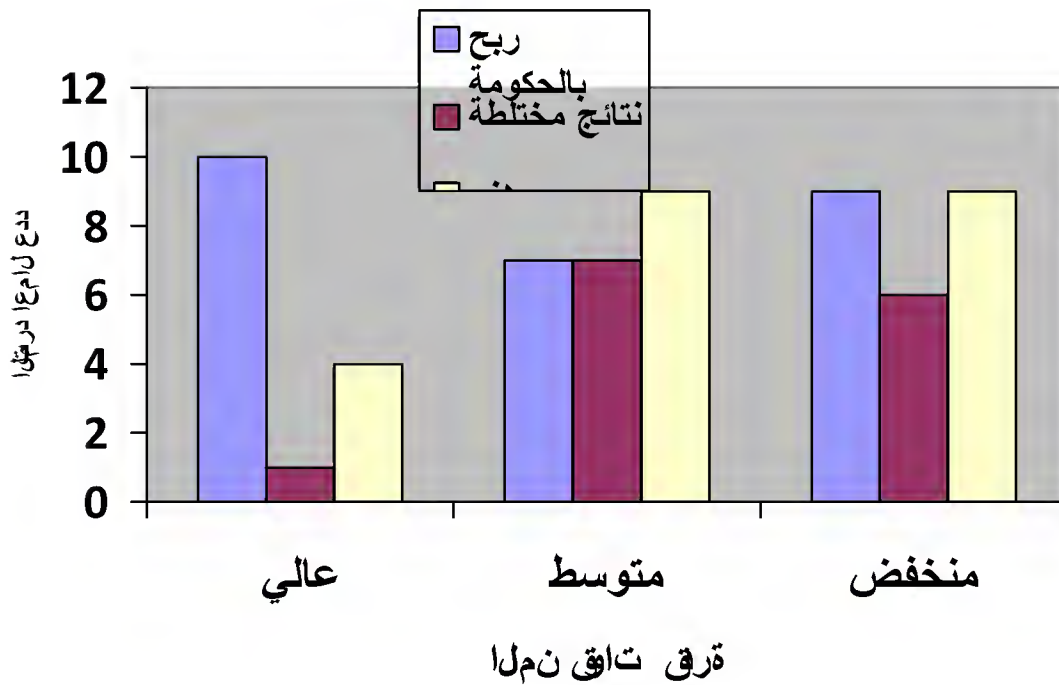
كفاءة قوات الأمن الحكومية لهزم المتمردين وفرض القانون والنظام هو اسمي لنجاح إي مكافحة تمرد.

انه أفضل للمتمردين القدرة على البقاء و النجاح إذا كانت قوات الأمن التي يعارضون نسبيا ضعيفة و تفتقر للشرعية مع السكان. هذه القوات قد تكون ممولة و مجهزة بشكل سيئ, بتنظيم أحق, ذات إدارة فاسدة, منقسمة سياسيا, مطلعة بشكل سيئ بالأحداث على المستوى المحلي. الحكومات المحلية في اغلب الأحيان تعتمد على القوات العسكرية والقوات العسكرية المساندة لإجراء جزء كبير من مكافحة التمرد, نظرا ربما لكونهم

يملكون قوة نارية أكثر من الشرطة لاستعمالها ضد قوات تمرد مسلحة جيداً. هناك عدة خصائص مثالية لهذه القوات على مستويان التكتيكي و الشغال, لكن العديد من الأكثر أهمية بما في ذلك مستوى عالي من المبادرة, استخبارات جيدة, اندماج بين الوحدات و الخدمات, قيادة ممتازة, جنود مشجعون, و القدرة على التعلم والتكيف اثنا القتال. كما يوضح شكل 2.3, هناك بعض الارتباط بين كفاءة الحكومة في مكافحة التمرد والنجاح.

الشكل 2.3

عقلك تافق ندمل حاجو و ةنحك درملا



الحكومات بقوات امن كفيه ربحوا في ثلثي كل أعمال التمرد المنتهية, لكن الحكومات هزمت اقل من ثلث أعمال التمرد حينما كانت قدرتهم متوسطة أو منخفضة.

بينما القوات العسكرية و قواتها المساندة تلعب دوراً أساسياً, فالشرطة ربما هي العنصر الحاسم للقوات المحلية. فهي الذراع الأساسي لكومة مركزة على شؤون الأمن الداخلي. على خلاف الجيش, الشرطة عادة لديها وجود دائم في المدن, البلدات, والقرى: فهم أفضل لبينة التهديد بهذه المناطق, و استخبارات أفضل. هذا يجعلها هدف مباشر لقوات التمرد, التي في غالب الأحيان تحاول قتلهم أو اختراقهم. مهمة الشرطة و قوات الأمن الأخرى

يجب أن تكون لإزالة منظمة التمرد-بنية القيادة, أفراد حرب العصابات, الدعم اللوجستي, و الدم المالي و السياسي- من وسط السكان. قوة شرطة فعالة هي أيضا حرجة لنجاح مكافحة التمرد لان هناك حدود لاستعمال القوة العسكرية – تكرر العدو لحفظ منطقة صغيرة و يرفض القتال من اجل المنطقة التي يحتفظ بها. قوات مكافحة التمرد قد تكون قادرة على اختراق و احتلال منطقة التمرد و إذا عززتها جيدا ربما قد تقلل من نشاط أفراد حرب العصابات. لكن حالما الوضع في منطقة يصبح صعب لحمايتها من قبل المتمردين, فببساطة سينقلون نشاطهم إلى منطقة أخرى و المشكلة ستبقى غير محلولة. مثلما يجادل دفيد غالولة , العمليات التقليدية لوحدها في أفضلها لديها ليس لديها تأثير أكثر من فريق التكتيك الخاص الجوي. بعض أفراد حرب العصابات حتما سيلقى القبض عليهم, لكن مجندين جدد سيحل محلهم سرعان ما يفتقدوا. قوة شرطة محلية وحيوية مع وجود دائم في المدن أو المناطق الريفية البعيدة يعتبر عنصرا مهما في مكافحة التمرد.

هذا يطرح تحديا للجيش الأمريكي, لأنه ليس بالحكم من حقيقة نفسه الوكالة الأمريكية الرئيسية لتدريب الشرطة بالخارج . في أوائل السبعينات, أصبح الكونغرس الأمريكي قلقا جدا بان المساعدة الأمريكية بالخارج تكراريا تقوي الحكومة المتلقية للمساعدة قدرتها على القمع. و بالتالي تبني الكونغرس قانون قسم 660 للمساعدة الخارجية في 1974, الذي يمنع الولايات المتحدة من توفير مساعدة للأمن الداخلي للحكومات الأجنبية, بنص هذا القانون على أن الحكومة الأمريكية لا تستطيع:

تزويد الحكومات الأجنبية بتدريب, أو إرشاد أو أي دعم مالي للشرطة, السجون, أو قوات فرض القانون الاخرى او أي برامج استخبارات أو مراقبة نيابة عن أي حكومة أجنبية داخل الولايات المتحدة أو في الخارج.

نهاية الحرب الباردة وزيادة نشاط حركة عمليات الاستقرار للولايات المتحدة بعد 1989 جعلت تشريعات 1974 ملغية بشكل كبير. وكالات الحكومة الأمريكية أمنت التنازلات بازدياد و وزودت مساعدة الشرطة بأنصاف من الأنظمة, معظم التدريبات للشرطة كانت من قبل وزارة العدل الأمريكية ببرامج مساعدة تدريب التحقيقي للإجرام الدولي, بالإضافة إلى قسم مكتب الدولة للمخدرات و فرض القانون. تاريخيا, الجيش الأمريكي وفر الجيش الأمريكي تدريب شرطة محدود في سياق عمليات الاستقرار. في أفغانستان و العراق, و بالتالي الجيش الأمريكي زاد بشكل كبير مبادرات تدريبه للشرطة.

قدرة الحكم

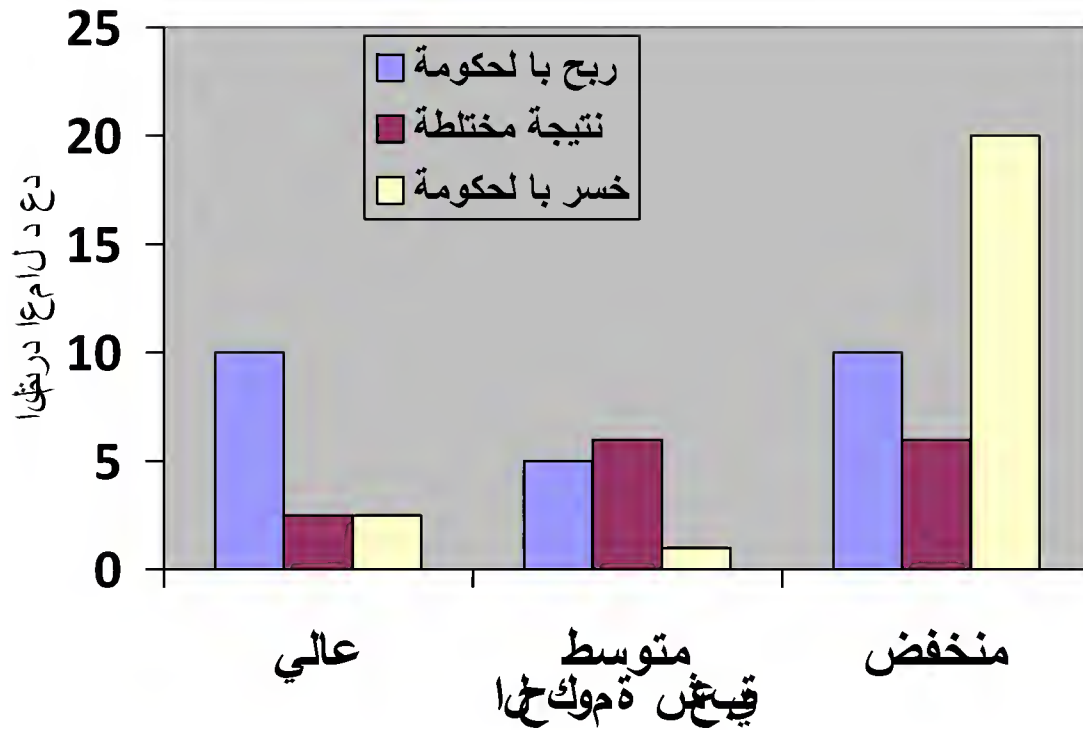
هناك أيضا دليل بان قدرة حكم أصلي تؤثر على نتائج مكافحة التمرد. كلما كانت الحكومة أكثر قوة و قدرة على توفير الخدمات لشعبها, كلما كانت أعظم في استطاعتها على تقويض الدعم الشعبي للمتمردين و أكثر احتمالا بان تستطيع هزم التمرد. الحكم يشمل تزويد الخدمات الضرورية للسكان من قبل سلطة مركزية شرعية بأسلوب وقت مناسب. هذا التزويد للخدمات يمكن أن يتأثر بعناصر كمستوى الفساد, حيوية نظام العدالة, و تأثير أمراء الحرب و الجيوش القبائلية.

أن غياب حكم جيد في اغلب الأحيان هو جذور أسباب التمرد. الحاجة الأساسية لأي مجموعة تمرد هي سبب جذاب. كما يجادل دفيد غلولة, "أفضل سبب لغرض المتمردين هو واحد الذي بالتعريف يمكن أن يجذب عدد كبير من المؤيدين و يقاوم الحد الأدنى من المعرضين" كل أنواع المشاكل استفاد منها المتمردين. أحيانا السبب اجتماعي, كاستغلال طبقة لأخرى. الاستغلال الطبقي شجع عدد من التمرد الماركسي بامريكا اللاتينية, إفريقيا, و آسيا إثناء الحرب الباردة. و أحيانا هي اقتصادية. الشيوعيون الصينيون استفادوا من مازق المزارعين الصينيين, اللذين كانوا ضحية الاخذ بالقوة من قبل السلطة و نهب المرابين المحليين. حكم سيئ ربما يدل على سوء التنظيم, ضعف, أو عجز. و يخلق فرصة ساحة للمتمردين لكسب الدعم الشعبي.

الفساد يمكن أن يكون بالأخص تحديا مزعجا, يستطيع أن يقوض دعم الحكومة و يزيد دعم المتمردين. و ذلك يعيق النمو الاقتصادي, و يشكل غير متكافئ يرهق الفقير, يقوض دور القانون, و يفسد شرعية الحكومة. كما له جانب إمداد (أولئك اللذين يعطون الرشاوى) و جانب المطالب (المسؤولين العاميين اللذين يأخذون الرشاوى). في صمصمه الفساد هو سوء استعمال سلطة مؤتمنة لمكسب شخصي. كما يمكن أن يشمل مسئولين بمستوى عالي بحرية السلطة على سياسات الحكومة أو مسئولين بالمستوى الأدنى اللذين يتخذون قرارات حو فرض (أو عدم فرض) التعليمات. الفساد أيضا يبطئ النمو الاقتصادي. و في اغلب الأحيان هو مسئول يقمع ندرة المصادر الشعبية من المشاريع التي يستفيد منها المجتمع و توجيهها إلى مشاريع لفائدة أشخاص معينين. كما يمنع تطور الأسواق و يحرف المنافسة, و بذلك يردع الاستثمار, و لكن أعظم ضرر تأثير الفساد هو تأثيره على النسيج الاجتماعي للمجتمع. الفساد يقوض ثقة السكان بالنظام السياسي, المؤسسات السياسية, و القيادات السياسية.

باختصار, تساهم كفاءة حكم سيئ لفقدان الدعم للحكومة, الذي قد يكون مميت لمكافحة التمرد. كما يوضح شكل 2.4, حكومة ذات شعبية عالية هزمت اغلب أعمال التمرد, بينما حكومة غير شعبية خسرت أكثر من النصف من المرة.

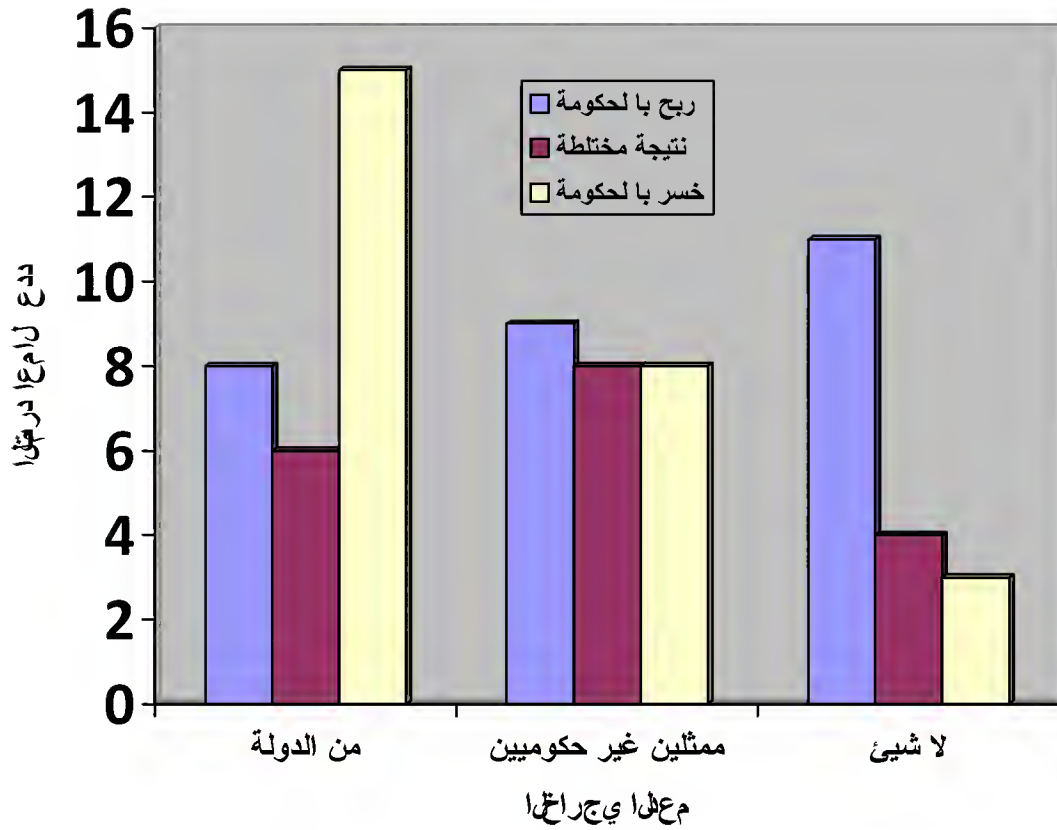
قياس الدخل و حاجته الى موك خا



الدعم الخارجي

العامل النهائي الذي يؤثر على نجاح مكافحة التمرد، هو الدعم الخارجي للمتمردين. قدرة المجموعات المتمردة على كسب الدعم الخارجي، مربوطة بنجاحهم كما يوضح الشكل 2.2، أولئك أعمال التمرد التي تلقت الدعم من دول الخارج ربحت أكثر من 50 بالمائة من المرات، و أولئك بدعم الممثلة الذين ليسوا من الدولة و من مجموعات شعوبهم المشتتة بإنحاء العالم ربحت فقط 30 بالمائة من المرات، و أولئك بلا دعم خارجي ربحت فقط 17 بالمائة من المرات. الدعم من ممثلين الدولة وممثلين ليس للدولة كممثل السكان المشتتة، شبكة المجرمين، أو شبكة الإرهاب، بوضوح يفعل اختلاف، هذا النداء للمساعدة الخارجية خصوصا من الدول التي تميل لامتلاك مصادر عظيمة، يستطيع تعزيز قدرات المجموعات المتمردة بإعطائهم مالا أكثر، أسلحة، تمويل، و مساعدة أخرى.

معدلات أرباحها ونسبها و حاجتها



الدعم الخارجي يمكن أن يكون يأخذ شكلان. أولاً: حكومات أجنبية، مجاميع المتشعبة، أو شبكات دولية يمكن أن توفر مساعدة مباشرة، تدريب، عمليات، مال، أسلحة، تمويل، تأييد دبلوماسي، وأنواع أخرى من المساعدة. ارتفاع شبكة الجهاديين العالمية خلقت بالذات تحديات شديدة حينما منظمات مثل القاعدة تدخل إلى مجموعات محلية. هذه التحديات بما في ذلك تدفق الوسائل، أسلحة، مقاتلون، عقيدة، منظمة، و القيادة إلى و بين أعمال التمرد المحلية: الملاذ المتزايد للعمليات الانتحارية و الدور الحيوي للشخصيات الدينية سواء تهوية أو معارضة العنف. نظراً للتقيد الرئيسي المتكون بسبب الضعف العددي، المتمردون يحتاجون إلى أسلحة و معدات، و مال لشرائهم، أو سلع للمتاجرة لذلك. يحتاجون إلى التزود بالمجندين، و ربما أيضاً يحتاجون إلى معلومات و تعليمات تفصيلية لشن تمرد.

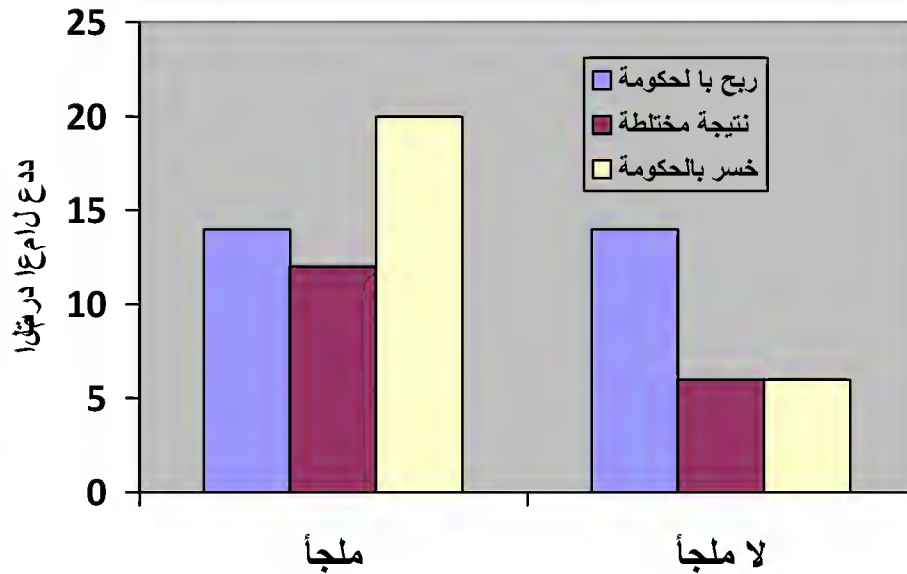
النوع الثاني من الدعم الخارجي هو حرية استعمال الأرض الأجنبية كملجأ. و هذا يكون أحياناً أكثر احتفاظاً بوجود حكومة ضعيفة أين يوجد الملجأ. توفر قاعدة إقليمية للمتمردين خارج دولة بيوتهم هو مربوط بفشل جهود مكافحة التمرد. كما يوضح الشكل 2.6، ملجأ

خارجي هو مساعدة ذات قيمة للمتمردين, و في اغلب الأحيان تعمل الفرق في نجاحهم أو فشلهم. المتمردين نجحوا تقريبا في 43 بالمائة من المرات عندما يتمتعون بملجأ.

بينما النجاح في حرب مكافحة التمرد بنهاية المطاف يتوقف على قدرة العمل مع حكومة أصلية و قواها الأمنية. في اغلب الأحيان هناك تحديات هامة في القيام بذلك. الجيش الأمريكي على الأقل يواجه تحديان بهذا المجال, أولا: القوات الأمنية ربما تكون مدربة بشك سيئ أو فاسدة. كما جادل دانيال بايمان, العديد من حلفاء الولايات المتحدة لمكافحة التمرد ميزوا باستخبارات سيئة, فقر المبادرة, قلة التكامل عبر الوحدات, جنود لا يريدون القتال, قيادة سيئة, و مشاكل مع التدريب و الإبداع.

الشكل 2.6

أجزم ني در مقابل و حاجه



ثانيا: الحكومة المحلية ربما تكون غير شرعية, عاجزة على توفير الخدمات الأساسية, ضعيفة, أو فاسدة. عند بداية التمرد الأفغاني في 2002, على سبيل المثال الحكومة المركزية كانت ضعيفة جدا. الأرض الأفغانية تاريخيا تحت سيطرة و سكانها عموما تعادوا بالولاء لأولئك بروابط القرابة المماثلة أو السلالة الأبوية بدلا من سلطة الدولة. مشاكل الحكم مثل هذه يمكن بأغلب الأحيان صعبة الإصلاح, خصوصا في المدى القريب. المساعدة الدولية يمكن أن تبني مؤسسات قوية في بعض المناطق, مثل الأعمال المصرفية

المركزية التي هي معزولة عن المجتمع و قابلة لتطبيق خبرات حكم الفنيين الخارجية. لكن مناطق أخرى مثل نظام العدالة صعب تقويته من خلال مساعدة خارجية. هذه المؤسسات لديها " إحجام تعامل " عالية و أكثر اندماجا في النسيج الاجتماعي, و هم عناصر هامة لشرعية أساسيات الدولة, ومتأثرين جدا بالثقافة العادية و القيم التي تشكل المؤسسات في أي مجتمع. و بناء عليه فان إقامة دور حيوي قليل من القانون هو تحدي ضخم الذي يمكن أن يأخذ وقتا طويلا لانجازه.

استنتاج

الممثلون الخارجيين يمكن أن يلعبوا دورا هاما في أعمال التمرد و مكافحة التمرد بترجيح كفة الميزان لصالح إما المتمردين أو الحكومة المحلية. و مع ذلك هم عادة لا يستطيعون ربحها لأي من الجانبين, حيث أن المحليين يجب أن يحكموا و يقيموا النظام على المدى الطويل. القوة المحلية يجب أن تكون قوة الاختيار المختارة. حتى و لو ناجحة تكتيكيا, عملية أحادية من قبل القوات الخارجية ربما بالنهاية تؤدي إلى الفشل بتقويض و نزع شرعية قدرات أصلية جدا التي يحاول بناءها الممثلون الخارجيين. و بالتالي عندما تتورط الولايات المتحدة في حرب مكافحة التمرد, التركيز الرئيسي لجهودها يجب أن يكون على تحسين الأداء و تشريع الممثلين الأصليين. هذا يشمل تحسين نوعية الشرطة و قوات الأمن الأخرى, تقوية قدرات الحكم, و تقويض الدعم الخارجي للمتمردين. و ما تبقى من هذه الدراسة سيكشف هذه الحجة بشكل ابعد.

الفصل الثالث

عمر التمرد

أعمال التمرد ليست جديدة لأفغانستان. هذا الفصل سيلخص تحليل تاريخ التمرد الأفغاني الحديث و يجادل بان الحكم, قدرة قوات الأمن المحلية, و دعم خارجي كانوا عناصر حاسمة في نتيجة أعمال التمرد هذه. هذا الإيجاد له معنى هام في فهم انبعاث الطالبان الذي بدأ في 2002.

في 1973، سقطت السلالة الملكية التي حكمت أفغانستان لأكثر من قرنين. خلع محمد داوود زوج أخته الملك زهير شاه، و أعلن أفغانستان جمهورية. و أصبح داود رئيساً، الغي النظام الملكي و اجبر زهير شاه على النفي إلى روما. ساعد ضباط الجيش الماركسي داود تعزيز تنظيم داود، بالرغم من أن هذه العملية تعرقلت بانشقاقات الفئتان الرئيسيتان الشيوعيتان في أفغانستان. الخلق (الجماهير) و برشام (العلم). في 1978 و ضباط جيش الخلق هندسوا انقلاب دموي، الذي أدى إلى مقتل داود و بديله من قبل نور محمد طارقي-تزامن هذا مع ثورات قروية واسعة من قبل الإسلاميين المعارضين للنظام الشيوعي. نمت قلق موسكو بازدياد على تدهور الحالة الأمنية و خشيت بان خليفة طارقي، حفيظ الله أمين، سيتجه للغرب لطب المساعدة. و هكذا بدأ عمر التمرد الأفغاني.

ميراث الحرب

على العقود الثلاثة التالية، مرت أفغانستان على الأقل بأربع أعمال تمرد رئيسية: حروب المجاهدين ضد الاتحاد السوفيتي (1979-1994) نهوض الطالبان (1994-2001)، الدعم الأمريكي لإسقاط نظام الطالبان (2001-2002)، و عودة الطالبان (2002-إلى الحاضر). الهدف لكل واحدة من أعمال التمرد هذه هو إسقاط النظام الموجود و استبداله بواحد أكثر لذة لقوات التمرد و كفيل لدولتهم. العديد من قيادة التمرد) بما في ذلك قلب الدين حكمتيار، عبد الرشيد دوستم، جلال الدين حقاني، و الملا محمد عمر- لعبوا ادوار أساسية في معظم أو جميع أعمال التمرد.

عصر المجاهدين

في ديسمبر 1979 غزى الاتحاد السوفيتي أفغانستان و اسقط الحكومة الأفغانية، و نصب ببراك كرمال كزعيم. لكن مجموعات تمرد لتجمع متباين من المجاهدين قاومت الاحتلال السوفيتي. السوفييتيون كانوا ناجحين في السيطرة على المدن الرئيسية و بلدات إقليمية في البلاد، لكنهم لم يستطيعوا أبداً أخذ السيطرة على الريف. في الحقيقة، الوضع بالمناطق القروية ساء للسوفييتيون و الحكومة الأفغانية بينما قوات المجاهدين تدريجياً تكسب الدعم الشعبي. الدعم للمجاهدين من باكستان كان متغير حاسم. مديرية الخدمات المشتركة للاستخبارات الباكستانية (ISI) زودت بالمال، أسلحة، تدريب، و مساعدة أخرى لمجموعات المتمردين الأفغان. إرسال المساعدة من مجموعة أخرى من البلدان كالولايات المتحدة و العربية السعودية، و باكستان كذلك زودت مجموعات المجاهدين بالملجأ، أين كانوا عموماً آمنون من القوات السوفيتية.

تصاعدت الخسائر السوفيتية بتواصل، بالرغم من جهود السوفيت المتكررة لهزم المجاهدين من خلال نشر واسع للألغام، قصف شامل لمناطق الثوار، و استخدام تكتيكات الأرض المحروقة.

في نوفمبر 1986، انتخب نجيب الله محمد رئيسا لأفغانستان. و حاول وضع برنامج " مصالحة وطنية" لكن بنجاح ضئيل. عندما انسحب السوفييتيون في فيفري 1989، البلد كان محطما. قدر عدد أالدين كانوا قد قتلوا ب 1 مليون قتيل، أكثر من 5 ملايين هربوا إلى الخارج، و 2-3 ملايين زبحوا داخليا. تقريبا 15000 جندي سوفيتي كانوا قد قتلوا، و بحدود 500000 أصبحوا مرضى أو جرحى. الانسحاب السوفيتي رفع الآمال في كلا من أفغانستان و الخارج لنهاية وشيكة للنزاع. و مع ذلك استمر القتال عندما انقسم تحالف المجاهدين السابق المعادي للسوفيت على خطوط العرقية والسياسية إلى تنافس فيئات. نتيجة لهذا القتال بين قوات المجاهدين، استطاع نظام الرئيس الموالي لموسكو نجيب الله التمسك بالسلطة لثلاثة سنوات بعد الانسحاب السوفيتي. في ابريل 1992، أخيرا سقطت كابول لغاصر المجاهدين اللذين آنذاك أسسوا حكومة جديدة مبدلين الاسم ب الجمهورية الإسلامية الأفغانية. وافق قادة المجاهدين على تقديم رئاسة متناوبة، بدء ب برهان الدين رباني. ولكن اندلع جدالا حول تقسيم المناصب الحكومية، و اشتعل القتال مرة أخرى. كان زعماء الباشتون خصوصا قلقون على تركيب الحكومة و غاضبون على كونهم تسليم السلطة إلى المجموعات العرقية الأخرى بعد أكثر من 250 سنة من حكم باشتوني متواصل.

نهوض الطالبان

بحلول 1994، تحللت أفغانستان إلى مزيج من مجموعات متنافسة و تحالفات متقلبة. سيطرت حكومة عرق الطاجيك للرئيس رباني على كابول و المنطقة الشمالية الشرقية للبلاد، بينما المحافظات الشمالية بقيت تحت سيطرة عبد الرشيد دستم و أمراء الحرب آخرين. سيطر إسماعيل خان على محافظات الجنوب حول هيرات، و منطقة جنوب و شرق كابول كانت بأيدي أمراء الحرب مثل جلب الدين حكمتيار. الحدود الشرقية مع باكستان كانت محتجزة من قبل مجلس المجاهدين، و الجنوب كان منقسما بين أعداد كبيرة من المجاهدين السابقين و قطاع الطرق الذين استعملوا سيطرتهم على الطرق لاغتصاب الملاء من التجارة عابرة الحدود مع باكستان.

في أواخر 1994 ظهرت حركة جديدة في الجنوب، استولت أولا على سيطرة كندهار و ثم المحافظات المحيطة. أخذ زعماءها اسم، الطالبان، لمجموعتهم، من جمع طالب كلمة

عربية تعني طالب إسلامي. العديد من الأعضاء سحبوا من المدارس (كليات الفقه الإسلامي) التي كانت قد أسست في مخيمات اللاجئين الأفغانية في شمال شرق باكستان إنشاء الثمانينات.

قيادة الطالبان برئاسة الملا عمر, قدمت نفسها كقوة تطهير التي ستحرر البلاد من التشرد والفساد, و العنف الذي ساد منذ الانسحاب السوفيتي. بسبب الإحباط و إرهاب الحرب للسكان في الجنوب, كانت الطالبان أوليا مقبولة جدا. تقدمت قواتها بسرعة على طول الناحية الشرقية و الجنوبية لأفغانستان, مستولية على تسعة من ثلاثين محافظة بحلول فيفري 1995. استلمت الحركة تأييدا قويا من مديرية الخدمات المشتركة الاستخباراتية (ISI) الباكستانية, التي ساعدت في تجنيد الأعضاء و وفرت أسلحة, تدريب, و مساعدة تقنية. في 1995 استولت الطالبان على كابول و بالرغم من النكسات المؤقتة, استولت على المدن الشمالية لمزار, قندوز, و طلقان في 1998.

بحلول 2001, سيطرت الطالبان عمليا على كل أفغانستان. باستثناء شظية صغيرة من ارض المنطقة الشمالية الشرقية لكابول بوادي بانشجير التي تراجعت إليه قوات شاه مسعود و حلفائه. فرضت الطالبان نسخة دستور قمعية من قانون الشريعة, ممتنعة الموسيقى, مانعة النساء من العمل أو الذهاب إلى المدارس, و محرمة حرية الصحافة. وأيضا أصبحت أفغانستان ارض تربية لجهاديين و إرهابيين ينوون على هجوم الولايات المتحدة و أمم أخرى. أسامة بن لادن و شبكته القاعدة, استعملت مالها و تأثيرها لدعم نظام الطالبان و بالمقابل استلمت ترخيص لتدريب المشاركين و التخطيط للعمليات من التراب الأفغاني.

عملية تثبيت الحرية

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية في واشنطن, نيويورك, و بنسلفانيا, شنت الولايات المتحدة تثبيت الحرية , مساعدة قوات تحالف الشمال تحت قيادة عبد الرشيد دستم, عطا محمد نور, محمد قاسم فهم, و قادة محليون آخرون و سعدوا تمرد ناجح ضد الطالبان. على مدى العديد من الأشهر القادمة, القوات الأمريكية و الأفغانية أجرت سلسلة من العمليات الهجومية, مثل عملية اناكوندا أي الأفعى الكبيرة في وادي شاه يكوت شرق أفغانستان, ضد قوات الطالبان و القاعدة. النتيجة كانت أن معظم جهاديين الطالبان والقاعدة و الأجانب استقروا عبر الحدود في باكستان. على الرغم من استمرار القتال لعدة سنوات, الولايات المتحدة و ممثلين دوليين آخرين بدؤوا مساعدة أفغانستان بإعادة البناء بحلول ديسمبر 2001.

حين انهارت قاعدة سلطة الطالبان, اتجه الانتباه الدولي و المحلي إلى بناء الأمة. الأمم المتحدة ساعدت على تنظيم اجتماعا للقادة السياسيين الأفغان في بون, ألمانيا, في أواخر 2111. في 5 ديسمبر 2001 وقع الزعماء الأفغان اتفاقية بون. التي أسست جدول مواعيد لانتقال بنية السلطة الشرعية, التي انتهت إلى تأسيس حكومة ممثلة كاملة و منتخبة بحرية. صادق مجلس الأمن على النتيجة باليوم التالي بقرار 1381.9 تحت اتفاقية بون, وافق الأطراف على تأسيس حكومة مؤقتة تشمل ثلاثة أجسام رئيسية. 30 عضو إداري مؤقت برئاسة حميد كرزاي, الباشتوني الذي أخذ السلطة في 22 ديسمبر, المحكمة العليا, و لجنة مستقلة خاصة التي تدعوا للاجتماع, مجلس شيوخ صناع القرار الطارئ.

في جانفي/يناير 2002 بتوكيو, المتبرعون الدوليون تعهدوا بأكثر من 4.5 بليون دولار لجهود إعادة البناء. و الأطراف التي حضرت ببون أيضا طلبت الأمم المتحدة "مراقبة و مساعدة تطبيق كل سمات" الاتفاقية. إلى تلك النهاية, قرار مجلس الأمن 1401, مرر في 28 مارس/أذار 2002, أسس مهمة الأمم المتحدة للمساعدة بأفغانستان (UNAMA). بالإضافة , وافقت المملكة المتحدة لتكون الأمة الرئيسية لمكافحة المخدرات, أيطاليا للعدالة, الولايات المتحدة للجيش, ألمانيا للشرطة, و اليابان لنزع السلاح, التسريح, وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. اجتماع مجلس شيوخ صناع القرار الطارئ الذي حضره 2000 من الناس تقريبا, و حدث بين 12 و 19 جوان/يونيو 2002, بعد تحضير واسع و استشارات شاملة. بالنهاية اختير حميد كرزاي كرئيس للإدارة المتنقلة و رئيس دولة. مرشحيه للمناصب الرئيسية في الإدارة كانوا أيضا مصدق عليهم من قبل مجلس النواب الطارئ. حقائب الدفاع و الشؤون الخارجية أعطيت إلى تحالف شمال أغلبيته التاجيك, بينما وزارة الداخلية ذهبت إلى حاكم باشتون الإقليمي.

عودة الطالبان

في ربيع و صيف 2002, بدأت الطالبان و قوات أخرى شن عمليات هجومية لإسقاط الحكومة الأفغانية و إجبار انسحاب الولايات المتحدة و قوات التحالف. في أفريل/نيسان, على سبيل المثال, قوات الطالبات و الجهاديين شنت سلسلة من الهجمات الهجومية في كندهار, خوست, نانقارهار, كابول, و محافظات أفغانية أخرى. أشار هذا إلى بداية التمرد الحديث. بعد 2002 شنت مجموعات التمرد حملات متزايدة في العنف في أفغانستان بالرغم من التقدم السياسي. في جانفي/يناير 2004, على سبيل المثال, تبنى الأفغان دستور جديد. في أكتوبر 2004, انتخبوا حميد كرزاي كرئيس, على الرغم من الجهود من قبل الطالبان و مجموعات تمرد أخرى استهدفت أولئك المشاركين في الانتخابات. في

سبتمبر 2005، انتخب الأفغان برلمان جديد، الذي شمل عدد من وزراء الطالبان السابقين. على الأقل العديد من الأفراد الذين ارتبطوا الطالبان في السابق ربحوا و مقاعد بمجلس الشيوخ الأدنى (البيت الأسفل للجمعية الوطنية) في انتخابات سبتمبر 2005، شمل ذلك عبد السلام روقيطي، الرئيس حميدكرزاي عين النائب السابق لطالبان وزيرا للشؤون الدينية، مولاوي عرس الله رحمناي.

الموضوعات الرئيسية

هذه الخلاصة القصيرة لعمر التمرد بأفغانستان تبرز الثلاثة عوامل التي ساهمت في نجاح أعمال التمرد الماضية: تحديات الحكم، الدعم الخارجي، و اختلافات في نوعية قوات الأمن.

الحكم

أفغانستان لديها تاريخ طويل للحكم الغير مركزي. بعد الحرب لانجليزية الأفغانية الثانية في 1880، استولى أمير عبد الرحمان خان على السلطة عقب رحيل القوات البريطانية. حاول بالتمويل و المساعدة العسكرية البريطانية هزيمة أو التلاعب بلا رحمة بالعشائر و المجموعات العرقية مثل الهزاريين، الايماق، النورستانيين، و تحالف لأنواع عشائر الباشتون. و مع ذلك، خان لم يستطع تدمير قوة العشائر و تأسيس دولة قوية مسيطرة مركزيا. جهود متعاقبة على مدى القرن التالي فشلت عموما. الأرض الأفغانية كانت تحت سيطرة القبائل و الرجال القوياء المحليين، سكانها عموما تعدوا بالولاء لأولئك بمثل روابط القرابة و السلالة الأبوية بدلا من سلطة حكومة مركزية. عاقبة واحدة لبنية السلطة هذه هي أن الحكومة الأفغانية لم تكن أبدا قادرة على تأسيس احتكار في شرعية استخدام القوة داخل البلاد. أعمال التمرد التي بدأت مع غزو 1979 السوفيتي و استمرت خلال سيادة الطالبان في التسعينات عملت فقط على زيادة عدم تركز البنية السياسية الأفغانية. بالإضافة لذلك، حكومات الأفغان لم تأسس أبدا نظام عدالة رسمي. في غياب حكومة مركزية، شكلت مجالس قروية و شيوخ القبائل نظام قانوني غير رسمي المدموج بأصناف كثيرة من القوانين الإسلامية و العرفية.

الدعم الخارجي

كانا دعم الدولة و الملجأ متغيران حاسمان في نتائج أعمال التمرد هذه. استلمت الحكومة الأفغانية و المجموعة المعارضة مساعدة من عدد من الدول. قدم الاتحاد السوفيتي مجموع 1.3 بليون دولار في شكل مساعدات اقتصادية و 1.3 بليون دولار في شكل مساعدات عسكرية للحكومة الأفغانية بين 1955 و 1978 و حوالي 5 بلايين دولار في العام بين 1979 و 1989. قدمت الولايات المتحدة 533 مليون دولار في المساعدات الاقتصادية للحكومة الأفغانية بين 1955 و 1978, و ما بين 4 بليون دولار أو 5 بليون دولار للمجاهدين بين 1980 و 1992. علق كلا من الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي معظم المساعدات في 1991. الحكومة الباكستانية و خاصة ISI لعبت بشكل خاص دورا نشيط في السياسة الأفغانية. قدمت باكستان مساعدة كبيرة للمجاهدين أثناء حروب السوفيت. ووفرت الأسلحة, المساعدات المالية, و مساعدات أخرى مثل القمح و البترول لحركة الطالبان و مجموعات التسعينات عبر إلى 2001. قدمت العربية السعودية تقريبا 4 بلايين دولار في شكل مساعدات رسمية للمجاهدين بين 1980 و 1990 و كان هناك أيضا تدفق المساعدات الغير رسمية من الجمعيات و المؤسسات الخيرية, أموال الأمراء السعديين الخاصة, مجموعات المساجد. و قدمت العربية السعودية مساعدات للطالبان و القاعدة في أفغانستان إلى غاية 1998. و أخيرا قدمت إيران مساعدة لمختلف الفصائل و خاصة القادة الأفغان للإقليم الجنوبي للبلاد. المساعدات العسكرية الإيرانية للمتحالفين ضد الطالبان ازدادت بعد سقوط كابول في 1996 و مرة أخرى بعد سقوط مزار شريف في عام 1998.

القوات الأمنية

تاريخ أفغانستان لحكومات مركزية ضعيفة و تدفق الدعم من الممثلين الخارجيين اثر على جهود تأسيس قوات حكومة مركزية. خلال 1980 و 1990 لم يكن هناك قوة شرطة مدنية وطنية في أفغانستان. و بدلا من ذلك قوات مليشيات محلية و القبلية فرضت سيادة القانون في معظم أنحاء البلاد بين الباشتون (الذين يشكلون أغلبية سكان أفغانستان), كان العسكر هم المؤسسة العسكرية التقليدية للقبائل المسلحة. كل عائلة تبرعت بعضو من الذكور و أسلحة للعسكر الذي كانت مزيدا من الإثراء لأي شيء يجوز للقتال. لم تكن هناك أعداد دقيقة لأعضاء المليشيات, تقديرات خلال التسعينات تراوحت بين 200000 إلى 600000 أكثرهم كانوا غير متدربين, غير مجهزين جيدا, أميين, و متعهدين بولانهم لأمراء الحرب و

قادة الميليشيات المحليين و ليس للحكومة المركزية. كما استنتج الوفد المفوض الألماني في جانفي/يناير 2002 بان:

قوة الشرطة بحالة يرثى لها بضعة أشهر فقط بعد تفكك نظام الطالبان. و أن هناك افتقار تام للتزويد بالمعدات. لا منهج تدريب منظم من حوالي 20 سنة, على الأقل جيلا كاملا من ضباط الشرطة المدربة مفقود. أمام أعين مسئول الأمن مقاتلين تحالف الشمال عينوا للعمل كضباط للشرطة.

في حين أن أفغانستان قد افتقرت لقوة شرطة مدنية مدربة, فانه كان لديها وكالات شرطة سرية أثناء الفترة السوفياتية, الحكومة الأفغانية أنشأت جسم شرطة سرية قوي, الخدمات المعلوماتية للدولة لتقمع المعارضين للنظام و إقرار النظام. أنشأ الطالبان وزارة فرض الأخلاق و قمع الرذيلة لتطبيق مراسيم متعلقة بالسلوك الأخلاقي, مثل التي تقيد عمل المرأة, الدراسة, و اللباس, فرض طول لحية الرجال و بالحضور للمساجد, و ضبط نشاطات الأمم المتحدة و المنظمات الغير حكومية.

الجيش الأفغاني عادة لديه القليل من السيطرة الداخلية على البلاد. أثناء الثمانينات, الجمهورية الديمقراطية المؤيدة من موسكو و خليفاتها, الجمهورية الأفغانية جندت عدد كبير من القبائل و الميليشيات المحلية كقوات للجيش. وفي أثناء عهد الطالبان كان الجيش يتألف من مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة بدرجات مختلفة من الولاء و المهارات المهنية. لم يكن هناك هيكل عسكري رسمي, لم يكن الجيش منظم, ليس مسلح, أو بقيادة الدولة. كان الملا محمد عمر قائد القوات المسلحة و بنهاية المطاف وضح الاستراتيجيات العسكرية, التنصيبات الرئيسية, و ميزانيات الجيش. و تحت الملا محمد عمر, مجلس الشورى للمساعدة على التخطيط الاستراتيجي و تطبيق القرارات التكتيكية. أفراد قادة الطالبان كانوا مسئولين على تجنيد الرجال, دفع رواتبهم, و العناية باحتياجاتهم في هذا المجال. قادة هذا المجال ينالون الكثير من المال من مجلس الشورى العسكري للوقود, الأكل, النقل, و السلاح اللذين يحتاجون. الهيكل العسكري للطالبان شمل أيضا ضباط باكستانيين و أعضاء من القاعدة, على سبيل المثال نخبة لواء 055 تتألف من باكستانيين, سودانيين, و غيرهم من المقاتلين الأجانب.

استنتاج

تكرر هذه النظرة العامة الحجة المنصوص عليها في الفصل الثاني. بان تحديات الحكم, دعم خارجي, و قدرات قوات الأمن المحلية كانت عوامل هامة في أعمال التمرد الأفغانية. لعبت باكستان دورين خاصين. الأول: الحكومة الباكستانية و خاصة مديرية الخدمات المشتركة

الاستخباراتية, دعمت المنصورين لكل تمرد, المجاهدين, الطالبان, و القوات الأمريكية أثناء المراحل الأولى لعملية تثبيت الحرية. بما أن أفغانستان و باكستان يشاركان في 1, 160 ميلا من الحدود. الزعماء الباكستانيين تاريخيا نظروا للقدرة على التأثير في أفغانستان كأمر هام لأعماق إستراتيجية. الثاني: مجموعات التمرد الأفغانية استخدمت باكستان مرارا كمأوى. هذا الاستنتاج لديه معنى مهم لفهم إعادة نهوض الطالبان و تقييم كيف يمكن هزمهم. الفصول الثلاثة التالية ستستكشف هذا الاستنتاج و معناه من خلال التركيز على ثلاثة ممثلين أساسيين: المتمردون, الحكومة الأفغانية و قواتها الأمنية, و الولايات المتحدة و شركاء التحالف الآخرين.

الفصل الرابع

المتمردين و شبكة دعمهم

يفحص هذا الفصل مجموعات التمرد الأفغانية و شبكة دعمهم في المراحل الأولية للتمرد. و يناقش بان المتغير المستقل المهم لنجاح أي مكافحة تمرد هو الدعم الخارجي للمتمردين. التمرد في أفغانستان شمل مزيجا خطير من الدعم المحلي و من الأفغان المقيمين بالخارج. المجموعات الأفغانية بنجاح نالت الدعم الخارجي و المساعدة من شبكة الجهاديين العالمية, بما في ذلك المجموعات الذي لها موطن قدم قوي في باكستان. مثل تنظيم القاعدة. و أيضا نالوا الدعم من أفراد بالحكومة الباكستانية و كذلك القبائل المحلية, المنظمات الإجرامية, و مليشيات في الباكستان و أفغانستان. هذه المساعدات مكنت مجموعات التمرد الأفغانية إلى تبني تكتيكاتهم و تقنياتهم, وإجراءات ليصبحوا في الواقع منظمات تعليمية- و بشكل كبير يفسر عودة الطالبان و قوات تمرد أخرى.

قسم هذا الفصل إلى أربع أقسام. الأول يلخص مجموعات التمرد الرئيسية. الثاني: يبحث تزايد قدرتهم لإجراء العنف. القسم الثالث يقيم لماذا نجحوا في زعزعة استقرار الجنوب و الشرق, وخصوصا قدرتهم على كسب الدعم الخارجي. الرابع يعرض استنتاج موجز.

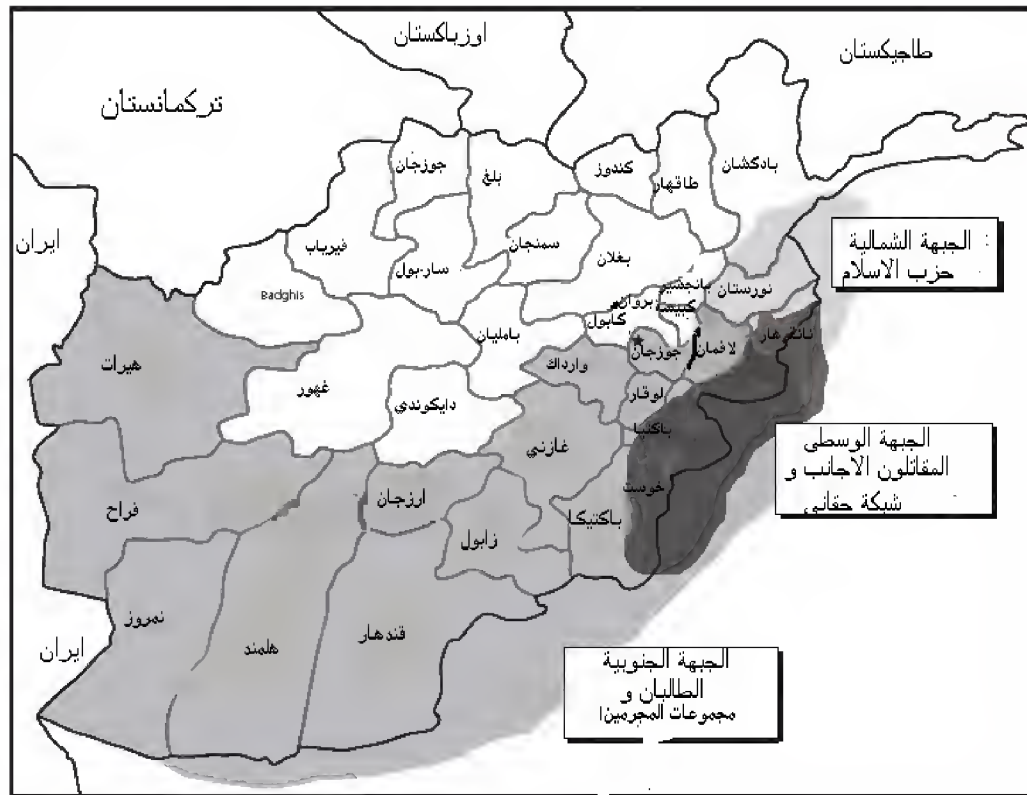
المجموعات المتمردة

يشمل التمرد في أفغانستان ستة مجموعات تمرد رئيسية: الطالبان, حزب الإسلام, شبكة حقاني, المقاتلون الأجانب(معظمهم من العرب و من آسيا الوسطى), القبائل الممركزة في

باكستان و أفغانستان, و الشبكات الإجرامية. هناك دليل لبعض من التنسيق بين هذه المجموعات على المستويات التكتيكية, العملية, و الإستراتيجية بما في ذلك عبر العديد من مجالس الشورى المقيمة بباكستان. لكن ليس هناك قيادة موحدة كما يوضح الشكل 4.1, توجد مجموعات التمرد الأفغانية بثلاثة جبهات حرة, الجبهة الشمالية والتي تشمل وجود حزب الإسلام, كانت موجودة بالمحافظات الافغانية التي يتضمن نورستان, كونر, لغمان, و ناتغارهار, و كذلك مجموعات أخرى عبر الحدود في باكستان مثل لشكار الطيبة و تحريك نفاذ شريعة محمد (صلى الله عليه وسلم >ه لم يكتبها الكافر) كانوا ناشطين أيضا بهذه الجبهة. الجبهة الوسطى و تشمل مزيج مستقل من المقاتلين الأجانب يتضمن من آسيا الوسطى و عرب. و كانوا موجودين في رقعة من الأرض بالقرب من الحدود الباكستانية الأفغانية في منطقة من بأجور في المناطق القبلية المدارة فيدراليا في باكستان إلى خوست, باكتيا, و باكتيا بافغانستان. بشكة حقاني كانت ناشطة في الجبهة الوسطى ضد قوات الأفغان و التحالف. و أخيرا: الجبهة الجنوبية. التي تتضمن وجود كبير لطالبان و كانت موجودة في بلوشستان المناطق القبلية التي تدار فيدراليا لباكستان و كذلك بضواحي المحافظات الأفغانية, هلمند, قندهار, و اوروزجان, زابول, باكتيكا, بالإضافة للطالبان, العديد من المجموعات القبلية و مجموعات المخدرات كانوا أيضا ناشطين بالجبهة الجنوبية.

الشكل: 4.1

الجبهة المتمردة الافغانية



الطالبان

الطالبان تاريخيا كان لديها حرص لفرض تفسير متشدد للإسلام السني بأفغانستان، التذي يستمد من مدرسة الفكر الديوبندي، استراتيجياتهم الأولية لإتمام هذا الهدف كانت منذ فترة طويلة للإطاحة بالحكومة الأفغانية، كسر الإرادة السياسية للولايات المتحدة و شركائها في التحالف، و إجبار القوات الأجنبية على الانسحاب. كما يجادل الناطق السابق لطالبان مفتي لطيف الله حكيمي، " الطريق الوحيد المفتوح أمامنا هو درب الجهاد " و بالفعل الطالبان بزيادة اعتمدت على الخطاب الجهادي لإعادة السيطرة على البلاد. الطالبان ضمت قرينة حديثة من الأعضاء الجدد و أحيانا يشار إليهم ب " الطالبان الجدد " الذين تم تجنيدهم بالمدارس و أماكن أخرى في أفغانستان و باكستان. كان هناك العديد من الآلاف من مقاتلين الطالبان الذين يقاتلون بشكل دائم، بعض التقديرات تراوحت من 5000 إلى 10000.

استخدمت الطالبان مستويين تقليديين، المستوى الأعلى و يشمل على هيكل القيادة و أفراد حرب العصابات العسكريين و السياسيين الرئيسيين. و كانوا بدافع ترجمة متطرفة للإسلام و نظر والى التمرد كقتال بين الإسلام و كفار الغرب و "الحكومة العميلة" للغرب في كابول. تألفت قيادة الطالبان من الملا عمر و كبار ملازميه، الكثير من الذين كانوا متمركزين بكويتا، باكستان. مجلس الشورى الثاني كان موجودا ب مناطق القبلية المدارة فدراليا بباكستان في باكستان و يدور حول أفراد مثل سراج الدين حقاني الذي قاد العديدة من المقاتلين و كان حليفا مستقلا للقيادة الطالبان. قاعدة دعمه كانت في المحافظات الأفغانية لخوست، لوغار، باكتيا، و باكتيتا وكذلك في وزارستان. حقاني تعاون مع الحكومة الباكستانية بما في ذلك الجيش و مديرية الخدمات المشتركة الاستخباراتية. تمتع بقاعدة دعم و إدارة مدارس في و حول ميرانشاه و ميرعلي. بالإضافة إلى ذلك نظمت الطالبان حكومة أفغانية موازية، التي تضم حاكم محافظات الأفغان و وزراء لمثل هذه المناطق للدفاع و العدالة.

المستوى الأسفل لأفراد حرب العصابات لطالبان يشمل آلاف المقاتلين الأفغان المحليين , كانوا أساسا رجال من قرى ريفية الذين يتقاضون رواتبهم لإنشاء قنابل بجانب الطريق، إطلاق الصواريخ و الهاون على قوات حلف شمال الأطلسي و القوات الأفغانية، أو حمل البندقية لبضعة أيام. معظمهم لم يكون قد التزموا الجهاد على عقيدة، كان دافعهم البطالة و خيبة أمل عدم وجود تغيير منذ عام 2001، أو غضب على قتل أو إصابة القرويين المحليين من قبل قوات الأفغان , الولايات المتحدة، و حلف شمال الأطلسي. البعض قاتل بسبب مظالم الحكومة الأفغانية بسبب سوء المعاملة (الأذى الجسدي أو المشاهدة) من قبل قوات الأفغان أو التحالف- مثل التفجيرات أو الاقتحام لتفتيش المنازل.

الحزب الإسلامي

حزب الإسلام لقلب الدين حكمتيار التي يضم مئات المقاتلين، يسعون لخلع الحكومة الأفغانية و تثبيت حكمتيار كزعيم. حكمتيار هو باشتوني من مقاطعة الإمام صهيب بقتدوز و اشتغل كرئيس وزراء لأفغانستان من مارس/أذار 1993 إلى 1994 و مرة أخرى قصيرة في 1996. مجموعاته تقليديا و جدت الدعم في المناطق المحيطة لمحافظات كونر، نورستان، نانجارهار، باكتيا، و باكتيتا، تاريخيا تلقى حزب الإسلام المساعدات من حكومات إيران وباكستان، فضلا عن الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة. حكمتيار على العلن تعهد بالتعاون مع قوات تنظيم القاعدة و الطالبان لقتال "القوات الصليبية" في أفغانستان.

كل من الطالبان و حزب الإسلام كان لديهم هيئة هيكل تنظيمي حر و كان مقسما تقريبا إلى أربع مجموعات. دعم لوجيزتي، دعم مالي و سياسي، أفراد حرب العصابات، و قائد ون.

شبكة الدعم الوجيستي لتوفر التزويد, التجهيزات و مساعدات أخرى. نجاح أو فشل قوة أفراد حرب العصابات يتوقف على مدى حجم قدرة شبكة الدعم الوجيستي لكسب الدعم من سكان القبائل في أفغانستان و باكستان. الأفراد بهذه المجموعة يساعدون التمرد بنيل التزويد (يتضمن الأكل, الماء, والذخيرة), إجراء حملات للمعلومات المخابراتية, تشغيل الخدمات الطبية, شن عمليات الاستخبارات المضادة, تجنيد أفراد حرب العصابات جدد أو مؤيدين, تشغيل أنظمة الاتصال, و نيل و الحفاظ على التجهيزات. شبكة الدعم المالي و السياسي كانت مركزة على نيل الأموال و أنواع أخرى من المساعدات من مصادر حكومية و غير حكومية, و إقامة علاقات سياسية مع الحكومات الصديقة, زعماء القبائل, و المجموعات الأخرى. و عملت أيضا على تجنيد أعضاء جدد من المدارس, القبائل, و البلدان الأجنبية. أفراد حرب العصابات كانوا متمردين مسلحين الذين اجروا عمليات عسكرية و شبه عسكرية. مجموعات التمرد ايضا اجروا المحليين-خصوصا الشباب- لاجراء عمليات منخفضة المستوى طلقات مضايقة على قوات الولايات المتحدة او التحالف. الطالبان غالبا ما دفعت لهؤلاء الشباب المحليين ضعفين أو ثلاثة إضعاف المعدل اليومي لما تدفعه وحدات الجيش الوطني الأفغاني و الشرطة الوطنية الأفغانية, مما يشير إلى أن بعض المتمردين كان دافعهم للتمرد مالي أكثر مما هو دافع عقائدي. أخيرا القائد ون يوفرون تنظيم استراتيجي . القائد ون لا يمارسون السيطرة من الناحية التقليدية العسكرية بالأحرى و وحدات أفراد حرب العصابات كانت في كثير من الأحيان تكتيكية و عملياتية مستقلة.

المقاتلون الأجانب

المقاتلون الأجانب المساعدون للمتمردين الأفغان كانوا مزيج مستقل من المترفين المسلمين, يتضمن قوات القاعدة. صفوفهم كانت تتكون أساسا من نوعين رئيسيين: أفراد من القوقاز و آسيا الوسطى(كالشيشانيين, الاوزبك, أو الطاجيك)و العرب (السعوديين, المصريين, و اليبين) موجات عديدة من العرب استقروا بوزارستان أثناء حروب المجاهدين ضد السوفيتيين والمزيد مؤخرا, بعدما أطاحت الولايات المتحدة و التحالف الشمالي لنظام الطالبان. كان عدد من الأجانب انضم مباشرة أو غير مباشرة مع القاعدة. و إن كان البعض ببساطة ألهموا بهدف الجهاديين الواسع لدفع الولايات المتحدة و حلفائها خارج أفغانستان.

لعبت القاعدة دورا هام كممكنة لطلبان و كان لديها علاقات وثيقة مع العديد من المجموعات المناضلة الباكستانية مثل جيش محمد, حركة المجاهدين, عسكر جنقوي, و

حركة الجهاد الإسلامي. الأشخاص الرئيسيان للقاعدة المشاركون في التمرد الأفغاني يشملون

أيمن الظواهري

مصطفى أبو اليزيد

أبو يحيى الليبي

ادم غدان

في الحقيقة إقليم حدود أفغانستان باكستان كانت بيتا لما يشار إليه عموما بـ "مركز القاعدة" بقية تنظيم القاعدة قبل 11/9. أسامة بن لادن و الظواهري اعتمدوا على بنية تحتية غير رسمية من المناضلين و القبائل من اجل البقاء, الترحال, الاتصال و شن العمليات. أولا تكونت أثناء الجهاد الأفغاني للثمانينات, هذه العلاقات كانت مؤسساتية في أواخر التسعينيات عندما دربت القاعدة وفهرست عشرات الآلاف من المتشددين الباكستانيين في معسكرات داخل أفغانستان. القاعدة كانت مشتركة جدا فيهم الإرهاب الانتحاري, الذي سيناقش بتفاصيل أكثر بالأسفل. على سبيل المثال كروما يحيى مفجر انتحاري من مالي الذي فشل في قتل حاكم بلغ عطا محمد نور, كان لديه صلات بالقاعدة و جاء لأفغانستان عبر باكستان, كما يجادل الجنرال مايكل مابلس مدير وكالة استخبارات الدفاع, " القاعدة ستبقى مشاركة بأفغانستان للإيديولوجية وأسباب تشغيلية. الطالبان و متشددين آخرين معادين للتحالف هم يعتمدون على تكتيكات القاعدة في أفغانستان".

الخريطة بالشكل 4.2 توضح المنطق القبلية الباكستانية, التي تمتد ل 500 ميلا على طول الحدود الأفغانية الباكستانية. المقاتلون الأجانب غالبا ما كانوا بمثابة امتيازات للقاعدة. لديهم استقلالية على المستوى العملي و التكتيكي لكن أحيانا يأخذون تعليمات من قادة القاعدة الأكثر رتبة أو قائد و آخرون على المستوى الاستراتيجي. أهدافهم الإستراتيجية كانت أكثر اتساعا من تلك المتبنية من قبل قوات حزب الإسلام أو الطالبان. يعتمدون على تفسير صارم للإسلام, اعتنقوا الجهاد ضد الولايات المتحدة و حكومات تحالف أخرى, و سعوا إلى استئصال قوات الجيوش الغربية و تأثيرها من المنطقة. على أية حال أهدافهم كانت عادة أكثر اتساعا من تغيير النظام بأفغانستان, و تتضمن عودة الخليفة الإسلامية بالشرق الأوسط. المقاتلون الأجانب في اغلب الأحيان كانوا مجهزين أحسن , مدربين و متحمسين من قوات التمرد الأخرى و لعبوا دورا رئيسيا كمدربين , و جند المصادمة , زعماء بدليلين لوحدات الطالبان بالميدان.

الشكل 4.2

مناطق القبائل الباكستانية

إن استعمال الطالبان لتقنيات التجنيد في المرحلة الحالية هي قد أصبحت متطورة. هم يقتربون للقبائل, و فروع القبائل و مجتمعات الريف. يريدون منهم قطع علاقتهم مع الحكومة و أيضا يخطبون في السكان لدعم الجهاد ضد الأمريكيين و الحكومة اللتين يعتبرونهما كفار.

العديد من الأفراد في قبيلة احمدزاي وزيرمركزين في وانا بباكستان, ساعدو على جمع رؤوس الأموال و تجنيد المقاتلون للقتال في اقغانستان. و كان هناك أيضا أدلة بان منظمات مثل الجماعة الإسلامية و جماعات وهابية كعسكر طيبة تعاونت مع المتمردين.

مجموعات المجرمين

منظمات متنوعة اشتغلت في تجارة المخدرات الغير شرعية كما تعاونت مع الطالبان, خصوصا في مثل المحافظات الأفغانية كهلند. في كثير من الحالات, أعضاء من الحكومة الأفغانية بما في ذلك الشرطة الوطنية الأفغانية كانوا أيضا متورطين في تهريب المخدرات. وزير الداخلية السابق علي جلالى جادل بان تصاعد العنف الذي بعلاقة تهريب المخدرات "هو أكثر دلالة على التغيير في التكتيكات مما في القدرة" بما في ذلك " تعاون أوثق بين تجار المخدرات و المسلحين " (لا سيما في ولاية هلمند) . مجموعات المخدرات و مجموعات مجرمين أخرى أنشئت شبكة معقدة لنقل المخدرات بين أفغانستان و الدول المجاورة. استفادت الطالبان في تجارة المخدرات من على عدة طرق. تلقت مدفوعة لتوفير الحماية لبعض منظمات تهريب المخدرات العاملة في أفغانستان و باكستان. كما أنها فرضت الضرائب على بعض المزارعين و القبائل التي أمنتها من مجموعات تهريب المخدرات عند نقاط التفتيش. و إلى الأبعد بالشمال كان هناك عدد من منظمات تهريب المخدرات, روسية, طاجيكية, ازبكية, و تركمانية. طاجيكستان تاريخيا كانت بلد الشحن الرئيسي للشحنات المتجهة إلى روسيا. مهربي المخدرات في أفغانستان يستخدمون شاحنات المحملة بالناج كغطاء لإرسال المخدرات إلى الشمال باتجاه طاجيكستان, أين يسلموا إلى منظمات إجرامية أخرى. منظمات طاجيكستان الإجرامية كانوا المحركين الرئيسيين لهذه السلع المهربة. تقريبا نصف كمية الهروين التي مرت من خلال طاجيكستان تستهلك بروسيا. و التوازن يعبر روسيا إلى أسواق استهلاك أخرى في أوربا الغربية و الشرقية.

في أماكن حيث الاقتصاد المحلي كان مسيطر عليه من قبل تجار المخدرات, فاقتصاد خشخاش الأفيون مول أسلوب الحكومة المحلية بان تحقر سلطة الحكومة المركزية. الباحثون بالبنك الدولي جادلوا بان مناطق أفغانستان خصوصا في الجنوب أصبحت جزء دولة مهربة للمخدرات حيث أمراء المخدرات المحليين اخذوا السيطرة على المقاطعات و

المحافظات بمستوى مؤسسات الحكومة بمساعدة مجموعات التمرد. باختصار صناعة الأفيون أصبحا بازدياد و بشكل مؤسسي في أفغانستان " لان المهربين الأفغان و زعماء المسلحين الذين يستفيدون منهم – كلا من أمراء الحرب ضمن الحكومة و القوات المناهضة لها يحصلون على اعلي نسبة من القيمة المضافة لتجارة الأفيون"

نشاط المتمرّد

منذ بداية التمرد الأفغاني الحالي في عام 2002, كان هناك تدهور تدريجي في البيئة الأمنية و خاصة في جنوب و شرق البلاد. تظهر مجموعة بيانات مؤسسة راند بان, عموم عدد هجمات التمرد ازداد تقريبا ب 400 بالمائة من 2002 إلى 2006, و عدد القتلى من هذه الهجمات ازداد ب 800 بالمائة أثناء نفس الفترة. مجموعة البيانات شملت هجمات المتمرّدة البدائية ضد المدنيين الرافعين. عمال الإغاثة الدوليون, و قوى التحالف المحلية. وصف الجيش الأمريكي أن زيادة العنف كانت حادة بشكل خاص بين 2005 و 2006. خلال هذه الفترة عدد الهجمات الانتحارية ازداد ب 400 بالمائة (من 27 إلى 139), و القنابل المتفجرة بالتحكم عن بعد أكثر من ضعفها (من 783 إلى 1677), و الهجمات المسلحة تقريبا بثلاثة أضعاف (من 1558 غالى 4542). في عام 2007 ارتفع عنف بدء أعمال التمرد ب 27 بالمائة أخرى من مستويات 2006. شهدت محافظة هلمند من بين اعلي مستويات العنف, بارتفاع ب 60 بالمائة بين 2006 و 2007. النتيجة كانت افتقار الأمن للأفغانيين و للأجانب لا سيما أولئك الذين يعيشون بالشرق و الغرب. السفر على الطرقات في العديد من المناطق كان خطيرا, و الجرائم كانت مشكلة رئيسية. قتال اشتراك الأحزاب أو " اخضر على اخضر" استمر بين القاندين المحليين بما في ذلك أولئك الموجودين بمحافظات هيرات, نانقارهار, نورستان, لوجار, لاغمان, و بادغيس, كما في تقرير واحد من مديريةية الأمن الوطني استنتج بان خلايا الطالبان في جنوب أفغانستان أنشأت معلومات جيدة عن الأفراد في الأرياف و البلدات.

الأفراد المغازلين للحكومة حقا يكسبون الخوف لان قوات الأمن الأفغانية حاليا غير قادرة على توفير الشرطة و الحماية لكل قرية.....عندما يلتمس القرويون و المجتمعات الريفية الحماية من الشرطة فإنها إما أن تصل متأخرة أو تصل عن طريق خاطئ.

ترويج الفوضى بين السكان هو هدف رئيسي لمعظم المتمردين. تعطيل الاقتصاد و خفض الأمن يساعد على إنتاج السخط على الحكومة المحلية و احتقار قوتها و شرعيتها. حينما يقيم المتمرّدون تمكن على السكان, أولئك المعادون للمتمردين في غالب الأحيان يصبحون

خائفين جدا لمعارضتهم. ربما يتم القضاء على البعض, كعبرة للآخرين, و البعض ربما يهرب للخارج. و آخرون قد يجبنوا بإخفاء مشاعرهم الحقيقية. بتهديد السكان المتمردين يقدمون للأفراد عرض قوي لكي يرفضوا ويحجموا عن التعاون مع الحكومة المحلية و الجهات الخارجية.

كمنظمات تعليمية, المجموعات المتمردة بنجاح كانت تتأقلم مع تكتيكاتها و تقنياتها و إجراءاتها لمواجهة جهود مكافحة التمرد. فتولت أنواع واسعة من الهجمات ضد قوات الأمن للولايات المتحدة, التحالف, و الأفغان و كذلك للمدنيين الأفغان و الدوليين. المتمردون اعتمدوا بكثرة على التكتيكات المتناسقة. التي بعضها ببساطة كانت نفس تلك التي استخدمت من قبل قوات المجاهدين ضد قوات السوفيت و جيش جمهورية الأفغان الديمقراطية أثناء الرب السوفيتية الأفغانية. تكتيكات المتمردين شملت خضع المراكز السكانية للولايات المتحدة و قوات الأفغان. العمل من المناطق الريفية, نشر الدعاية للسكان المحليين و القوات المعارضة, تحديد و ترهيب السكان المحليين, و شن هجمات مسلحة. كما جادل المسئولين العسكريين لطالبان, هذه حرب عصابات كلاسيكية " تكتيكاتنا العسكرية هي للسيطرة على وسط المقاطعة , و قتل جنود الحكومة هناك, و الانسحاب إلى معقلنا الجبلية, حيث سيكون صعب للحكومة لملاحقتنا"

أمثلة على الهجمات المسلحة من قبل التمرد تضمنت الكمائن و الغارات باستخدام الأسلحة الصغيرة و القنابل اليدوية. القصف باستخدام صواريخ 107 ملم و 122 ملم و هونات 60-82 و 120 ملم و عبوات ناسفة. معظم عمليات القصف و إطلاق الصواريخ لم تكن دقيقة. مع ذلك هناك أدلة بان قوات التمرد تعتبر مضيقات قوات العدو و السكان كذات قيمة. مجموعات التمرد خصوصا الطالبان ايضا نجحت في الاستلاء على منشآت حكومية و قرى و مراكز في منطقة الجنوب ولو عادة لفترات قصيرة.

قوات الطالبان انتشرت باعداد كبيرة مع مرور الوقت, خصوصا بالمقاطعات الجنوبية مثل هلمند. في عام 2002 اشتغلوا بوحدات بحجم فرقة صغيرة, في عام 2005 بوحدات بحجم شركة متكونة من 100 او اكثر من المقاتلين, بحلول 2008 فانهم ببعض الاحيان يشتغلون بوحدات بحجم كتيبة. ومع ذلك انتشرت بوحدات صغيرة كذلك. هذا يشير بان الطالبان كانت قادرة على التحرك مع مزيد من الحرية في الجنوب بدون ان تكون هدفا لقوات التحالف او الافغانية بينما الوقت يمضي. كما انها تحولت من الاهداف الصعبة, مثل قوات الولايات المتحدة الى الاهداف السهلة مثل الشرطة الافغانية و الاشخاص الدوليين التي تنظر اليهم ككونهم يدعمون الحكومة الافغانية او قوات التحالف. امثلة شملت لافغان الذين ينظمون او يشاركون في عمل الانتخابات, عمال المنظمات الغير حكومية, الشرطة الوطنية الافغانية, الجيش الوطني الافغاني, و المواطنين الافغان الذين يعتقد انهم يتعاونون مع قوات التحالف او الحكومة الافغانية. اشواك كبيرة في بدء عنف التمرد كانت عادة اداء

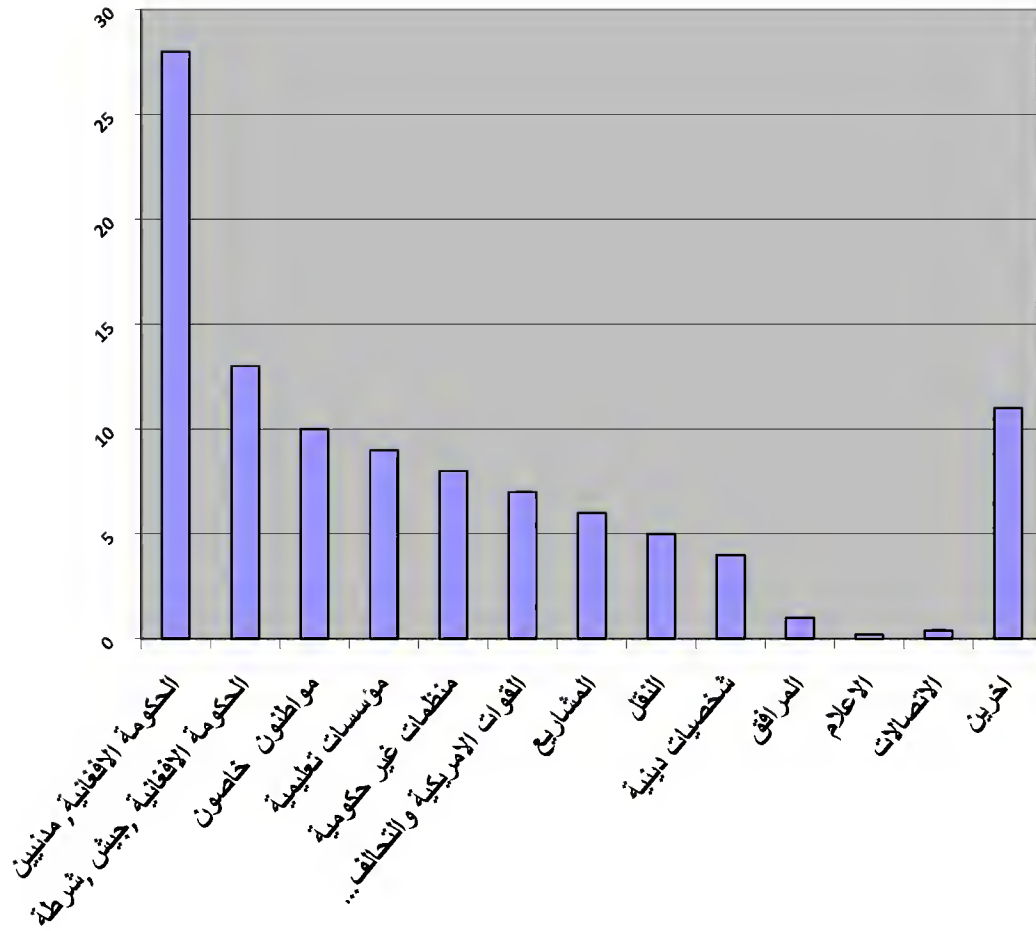
حملات معينة و الامثلة على ذلك تشمل محاولة المتمردين زعزعة الانتخابات الرئاسية باكتوبر 2004 و البرلمانية في 2005 في افغانستان باستهداف الافغان و الاشخاص الدوليين العاملين في تنظيم و تسجيل و المشاركين بالانتخابات. أجرى المتمردين ايضا حملة كبيرة مرتبطة بتسليم الولايات المتحدة حملة مكافحة التمرد الى حلف الشمال الاطلسي سنة 2006. الهجمات وقعت بجميع انحاء البلاد قبل و بعد عملية التسليم, و ان كان معظمها في الجنوب و الشرق بضواحي مقاطعات هلمند , باكтия, و قندهار.

بعض اشنع اعمال الاعداء التي اجريت من قبل المتمردين كانت على "المتعاونين" مع الحكومة الافغانية او قوات التحالف. هذه الاهداف شملت اغتالات رجال دين مسلمين الحاسمة للطلاب كمثل الملا عبد الله فياز, مدير مجلس العلماء في قندهار "كما يظهر الشكل 4.3 " الاهداف الرئيسية شملت مسؤولي الحكومة الافغانية , المواطنين الافغان, المنظمات الغير حكومية, مؤسسات تعليمية, و شخصيات دينية. المدارس كانت مستهدفة بازدياد في مثل مقاطعات كهلمند كما حذرت رسالة ليلية للطلاب "رواتب المدرسين تدفع من قبل الغير مؤمنين, ان لم تتوقف الحصول من اجورهم ستكون محسوبا من عملاء امريكا" هذا النهج شمل ايضا استهداف مرشحي الانتخابات و اعضاء البرلمان بما ان الانتخابات جزء من البرنامج الامريكي و اولئك الذين يشاركون في الانتخابات هم اعداء الاسلام و الوطن.

الشكل 4.3

المستهدفين من قبل المتمردين

اهداف المتمردين (%)



الدعم الخارجي

واحد من أعظم أهم الأسباب لنجاح المتمردين في اقتراح كمية عظيمة من العنف كان الدعم الذي يتلقونه من نوعين من الممثلين الخارجيين. الدول و الحركة الجهادية الدولية . في معظم حركات التمرد قدرة المتمردين على إحراز الملاذ الأمن تقدم تحديا كبيرا للحكومة المحلية. فرص لمثل هذا الملاذ تستغل غالبا من قبل المتمردين. وهي أكثر صعوبة لقوات مكافحة التمرد لاستهداف المتمردين الذين انسحبوا لهذا الملاذ الذي يسمح للمتمردين بإعادة التجمع، والتزود بالإمدادات، و تجنيد أعضاء جدد. أدلة إحصائية تظهر أن التضاريس الجبلية يمكن أن توفر ملاذا مفيدا بشكل خاص للمجموعات المتمردة بسبب صعوبة الحكومة المحلية و قوات مكافحة التمرد الخارجية لاجتيازها و سهولة للمتمردين للاختباء فيها. هذا يقدم تحديا خاص في أفغانستان منذ أن منطقة الحدود و الملاذ بباكستان تشمل بعض معظم أوعر تضاريس جبلية بالعالم.

الدعم من الدول الخارجية

مجموعات المتمردين كانت ناجحة في رفع المساعدات من الدول الخارجية-خصوصا في باكستان. هناك مؤشرات بان الدعم من باكستان شمل عنصريين رئيسيين من بعض المسؤولين بالحكومة الباكستانية و حرية العمل على الأراضي الباكستانية.

المسؤولون بالحكومة الباكستانية كانت لديهم دوافع عقائدية و جيوسراتيجية, كمرة وصف الدكتاتور السابق الجنرال ضياء الحق مدير الاستخبارات الجنرال اخضر عبد الرحمان."الماء (في أفغانستان) يجب أن يغلي بدرجة حرارة صحيحة" أفغانستان من وقت طويل كانت مهمة لصانعي القرار الباكستانيين بسبب موقعها الجغرافي. عقب إسقاط نظام الطالبين سنة 2001, مسئولة بالحكومة الباكستانية كانوا متحمسين للعمل مع الطالبين للعديد من الأسباب.

- لتحقيق التوازن ضد الهند خصوصا في ضوء علاقة دلهي الوثيقة مع الحكومة الأفغانية.
- للتحصين ضد الانسحاب الأمريكي و حلف شمال الأطلسي لضمان بقاء قوة وكالة باكستانية تعمل بأفغانستان إذا غادرت القوات الغربية.
- لمنع حركة اتجاه علاقات وثيقة بين البشتون الباكستانيين و أفغانستان إذا أصبحت أفغانستان أكثر أمنا و ازدهارا.

وكالة الخدمات المشتركة لمديرية الاستخبارات الباكستانية وفرت المساعدة لطالبان في التسعينيات و اوائل الالفينيات للتأكد بان لديها حليف في كابول. الدافع لهذا بوكالة الاستخبارات الباكستانية لمساعدة الطالبان في منتصف الالفينيات كان مماثل. لزيادة احتمال على المدى الطويل بان الحكومة الأفغانية (أو على الأقل أولئك المسيطرين على المناطق الأفغانية القريبة لباكستان) إن تكون مسيطرا عليها بالتحالف.

الموازنة ضد الهند بدت خصوصا دافع قوي للدعم الباكستاني للمتمردين, باكستان و الهند منذ فترة طويلة تورطوا بصراع توازن القوى بجنوب آسيا. كل منهما يطرحون ادعاء بملكية منطقة كشمير و حاربا على الأقل ثلاثة حروب من اجل كشمير منذ 1947. منذ 11 سبتمبر 2001 الهند زود أفغانستان بالعديد من مئات ملايين الدولارات في شكل مساعدات مالية بما في ذلك أموال لمساعدة المرشحين السياسيين الأفغان أثناء الانتخابات الرئاسية في 2004 و الانتخابات البرلمانية في 2005. كما ساعدت على تمويل تشييد بناء جديد للبرلمان الأفغاني و قدمت مساعدات مالية للمشرعين المنتخبين. تعبيد الهند للطريق قرب الحدود مع باكستان كان نقطة خلاف كبيرة بين الهند وباكستان. هذه المشاريع كانت تدار من قبل منظمات طرق الحدود الملك للدولة التي اعترفت علنا أن المهمة كانت لمساعدة "القوات المسلحة الهندية لإحراز احتياجاتهم الإستراتيجية باهتمام, والتزام و فعالية من حيث تكلفة التطوير و مساندة البنية التحتية. أخيرا: الهند أنشأت العديد من القنصليات

بالمدين الأفغانية مثل جلال باد, كندهار, و هيرات. والباكستان اتهم الهند باستعمال هذه القنصليات كقاعدة ل "النشاطات الإرهابية" أجريت داخل الباكستان, مثل هذه الإثارة للاضطرابات في إقليم بلوشستان. دفعت المحور الهندي أفغاني على ترك الباكستان معزولة بين جيرانها في جنوب آسيا. قبل هجمات الإرهاب في 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة. الباكستان كان لديها علاقات وثيقة مع حكومة الطالبان في أفغانستان التي كبرت منذ التسعينات. نصف عقد من بعد, باكستان كانت محاطة بدول معادية, و بالتالي لبعض المسؤولين الباكستانيين مساعدة المتمردين في أفغانستان كان طريقة للموازنة ضد نفوذ الهند في أفغانستان, إكثار النفوذ الباكستاني بمنطقة الحدود, و منع البشتون على كلا جانبي الحدود من إنشاء جبهة متحدة و الضغط للاندماج إلى أفغانستان.

بعض المنظمات النشيطة و مسؤوليتين بالحكومة الباكستانية سابقين مثل وكالة الاستخبارات الباكستانية و حرس الحدود قدمت دعما لوجستيا لطالبان و ساعدت على تأمين الرعاية الطبية للجرحى المتمردين في مدن مثل كويتا. كما ساعدوا على تدريب الطالب و متمردين آخرين متجهين إلى أفغانستان و كشمير في كويتا. مانسيهرا, شامساتو, براشينار, و مناطق أخرى داخل باكستان. و لتقليل من وضوحها هؤلاء الأفراد يبدو أنهم يوفران مساعدات غير مباشرة بما في ذلك المساعدة المالية لمعسكرات التدريب لطالبان. مسؤولين حلف شمال الأطلسي اكتشفوا العديد من الأمثلة على تقديم عملاء المخابرات الباكستانية معلومات استخباراتية لمتتمردين الطالبان على المستوى التكتيكي, و العملي, و الاستراتيجي. هذا شمل إبلاغ قوات الطالبان على أماكن تحرك القوات الأفغانية و التحالف, التي أضعفت العديد من العمليات العسكرية الأمريكية و لتحالف شمال الأطلسي ضد الطالبان.

بالإضافة إلى ذلك, القادة الباكستانيين الجنرال حميد غول و الكولونيل سلطان أمير إمام, الموالين للطالبات و القاعدة, القوا على نطاق واسع خطب بالمؤسسات الحكومية و العسكرية في باكستان تدعوا إلى الجهاد ضد الولايات المتحدة و الحكومة الأفغانية. و في خلاصة, أفراد داخل الاستخبارات الباكستانية و وكالات أخرى للحكومة الباكستانية وفرت العديد من أنواع المساعدة.

- ضمان إعطاء المساعدة الطبية لجرحى الطالبان و متمردين آخرين.
- تدريب المتمردين بمعسكرات في باكستان
- توفير المعلومات الاستخباراتية
- توفير المساعدة المالية
- توفير المساعدة اللوجستية عند عبور الحدود.

هذه المساعدة متسقة مع سلوك الحكومة الباكستانية الماضية خصوصا أجهزة استخباراتها. على مدار التسعينات، الجيش و خدمات المخابرات و فرت الأسلحة، الذخيرة، الإمداد، مساعدات مالية، و التدريب لطالبان و جلب الدين حكمتيار. و ساعدت باكستان أيضا على تجنيد المقاتلين للطالبان، أحيانا بالعمل مع الجمعيات الدينية المحلية.

بالإضافة، مجموعات التمرد كان لديها حرية كبيرة لاشتغال في باكستان. الطالبان و مجموعات متمردة أخرى قامت بشحن الأسلحة و الذخيرة و الإمدادات إلى داخل باكستان. العديد من المتفجرين الانتحاريين جاؤوا من مخيمات اللاجئين الموجودة بباكستان. أجزاء العبوات الناسفة كانت أحيانا تهرب عبر الحدود الأفغانية الباكستانية و تتركب بالمنازل الآمنة في و حول محافظات مثل كندهار. استعملت الطالبان الطرق كالطريق السريع 4 في محافظة كندهار لنقل المقاتلين و الإمدادات بين أفغانستان و باكستان.

فشلت الحكومة الباكستانية عدة مرات في التفاوض لإبرام صفقة اتفاقيات سلام فعالة مع مناضلين المناطق القبائلية كشمال و جنوب و زرستان. هذه الصفقات دعت رجال القبائل لطرد المناضلين الأجانب و لإنهاء الهجمات عبر الحدود داخل أفغانستان. و بالمقابل الجيش الباكستاني تعهد بإنهاء العمليات الكبيرة داخل المنطقة و سحب معظم جنوده للعودة إلى المعسكرات العسكرية. منطق هذه الصفقات يبدوا بديهي، بمناطق حيث القبائل تبذل الجهد بالسياسية، الجيش، و القوة الاقتصادية، الحل الطويل المدى الأكثر فعالية كان إنشاء حوافز لزعماء القبائل لتنظيم مناطقهم، مع ذلك هذه المناطق القبائلية كانت لا تدار من قبل الحكومة المحلية من مئات السنين، و أحيانا القبائل يعتبرون القوى الخارجية بما في ذلك الجيش الباكستاني كأجانب غير مرغوب بهم.

لكن كان هناك عدة مشاكل بهذه الإستراتيجية. أولا، أطمئنت بفرضية خاطئة، منذ أن افترضت بان القبائل بالحقيقة يسيطرون على هذه المناطق. نظرة اقرب لهذه المناطق القبائلية تشير بان المتمردين و الإرهابيين كالتالبان يجهدون أنفسهم للسيطرة. و في كثير من الحالات، اغتصبوا قوة القبائل. توقع من القائل لتنظيم مناطقهم التي هم حتى لا يسيطرون عليها أمنية كبيرة. ثانيا: الصفقات مع القبائل فشلت في كبح النشاط عبر الحدود و إضعاف قوة الطالبان و المجموعات المسلحة هناك. موظفين حلف الشمال الأطلسي الذين تحاورت معهم جادلوا بان المتمردين عبروا الحدود بأعداد كبيرة. كما اعترف وزير الخارجية الباكستاني السابق نجم الدين شيخ في جريدة الفجر الباكستانية، " لا يوجد هناك شك بان اتفاقية و زرستان أدت إلى زيادة تأثير الطالبان. ثالثا " لم يكن هناك تقنية تنفي دايين تفشل الصفقات القبائلية. لماذا يجب للقبائل أن تشتغل، وافترضنا انه يستطيعون، فلما لم تكن هناك عقوبات عند نقض العهد؟ الجيش الباكستاني ابدى إحجام عميق لدخول المناطق القبائلية مرة أخرى.

في الحقيقة استعمل المتمرّدون الأفغان باكستان كمنطقة انطلاق لعمليات هجومية. متمردين الطالبان الذين يعملون بالمحافظات الجنوبية, كندهار, اورزجان, هلمند, و زابل, كان لديهم شبكات دعم كبيرة في محافظات باكستان مثل بلوشستان و المناطق القبلية التي تدار فدراليا, بما في ذلك بوزرستان. بسبب الانتماء العرقي المعروف, هم يتلقون الدعم السياسي من بعض قبائل باكستان الباشتونية. الطالبان أجرت أكثر عملياتها للتجنيد و التموين في الجانب الحدودي بباكستان. كان هناك أيضا أدلة كثيرة بان زعماء الطالبان كان لديهم قاعدة دعم- معروفة عموما بشورى الكويتا في كويتا الباكستانية. كما لاحظ زلمي خليل زاد الفير الأفغاني السابق للولايات المتحدة.

الملا عمر و زعماء الطالبان الآخرون هم في باكستان. الملا أخضر عثمانى, احد زعماء الطالبان , تحدث إلى قناة تلفاز جيو في وقت عندما ادعت الخدمات الاستخباراتية الباكستانية بأنها لا تعلم أين زعماء الطالبان. إذا استطاعت شركة تلفاز العثور عليه فكيف لو كالة خدمات استخباراتية لبلد الذي يملك قنابل نووية و الكثير من قوات الأمن و الجيش عدم العثور عليهم.

بالإضافة إلى ذلك, جادل علي جلالى وزير الداخلية الأفغاني بان,

الطالبان لديها معسكرات تدريب, مناطق انطلاق, مراكز تجنيد (مدرسات), و ملاجئ آمنة بباكستان. عمليات 70000 جندي قوي لقوات الجيش الباكستاني منتشرة في منطقة الحدود معظمها بمناطق القبلية بوزرستان كانت فعالة ضد القاعدة و ليس المسلحين الباكستانيين, ولكن لم يفعلوا الكثير لاحتواء الطالبان.

أجرت الحكومة الباكستانية عمليات قتالية ضد المقاتلين الأجانب خصوصا الذين من منطقة آسيا الوسطى و العرب, في المناطق القبلية المدارة فيدراليا. لكن الباكستان كانت مترددة في القيام بعمليات ضد متمردي الطالبان في إقليم بلوخستان أو شبكات دعمها. كما قال احد الصحفيين , أن الحكومة الباكستانية تغطس في العمل تعرف انه يمكنها وضع يدها على مقاتلين أجانب لكنها لا تزال مترددة في المضي قدما في مواجهة الطالبان. جزء من هذا السبب قد يكون أن حكومة إسلام باد منشغلة بمخاوف أمنية بمحافظات أخرى مثل بلوشستان. حيث كانت تقاتل بحملة مكافحة التمرد ضد قبائل البلوش.

بالإضافة إلى باكستان, إيران تاريخيا كان لديها نشاطا في أفغانستان . صانعي القرار الإيرانيين منذ فترة طويلة اهتموا بعمق بإستراتيجية الأمن و التأثير بأفغانستان. عقب إزالة نظام الطالبان في 2001, مولت الحكومة الإيرانية مشاريع إعادة البناء في أفغانستان (بما في ذلك مشاريع تعبيد الطرق) و وفرت المساعدة لبعض أمراء الحرب. هذا السلوك كان متسقا مع نشاطات كموازنة القوة الإقليمية بباكستان, الهند, و روسيا. في الحقيقة

الإستراتيجية الإيرانية في أفغانستان بعد إزالة الطالبان هي ربما كانت أفضل أن توصف بأنها "إستراتيجية وقائية"

الحكومة الإيرانية فضلت علاقات وثيقة مع الحكومة الأفغانية، و التي تمتعت بها مع صانعي القرار الأفغان الرئيسيين. إيران و أفغانستان تعاونتا في محولة القضاء المخدرات التي تمر عبر حدودهما المشتركة، كما إنهما شاركتا في التجارة المشتركة، الاستثمار بالطاقة، الثقافة، و مشاريع علمية.

و مع ذلك إيران أيضا نظرت إلى تورطها في أفغانستان كوفاء ضد هجوم أمريكي أو إسرائيلي ضد منشاتها النووية. هذا يعني أن إيران كانت مستعدة لإضعاف جهود الولايات المتحدة في أفغانستان في حالة حدوث مزيد من تدهور في العلاقات الأمريكية الإيرانية. كانت هناك أدلة بأن بعض الأفراد من الحكومة الإيرانية بما في ذلك من الحرس الثوري الإيراني قوة القدس، قدمت بعض الأسلحة، المال، و التدريب لبعض قادة الطالبان و مسلحين آخرين من الأمثلة على ذلك القتال الخارقة للدروع، الألغام المضادة للدبابات، مدافع الهاون، و أسلحة صغيرة.

لكن كان هناك حدود لرغبة إيران دعم الطالبان و مجموعات التمرد الأخرى في إيران تاريخيا عندها علاقات سيئة مع الطالبان كما لاحظ احد الدبلوماسيين الرانيين في 1997، على سبيل المثال انضمام إيران "لحلف روسيا و المناهضين للطالبان ضد باكستان"، العربية السعودية و الطالبان " بسبب قلقها حول نهوض مجموعات سنية متشددة مثل الطالبان.

دعم الجهاديين

مصدر آخر من الدعم للتمرد في أفغانستان كان الشبكة الدولية للجهاديين، التي مكنت الطالبان و مجموعات أخرى للحفاظ على عمالياتهم و ساعدتهم ليصبحوا أكثر فتكا في هجماتهم ضد الأفغان و قوات التحالف. هذا الدعم جاء من مصادر مختلفة للجهاديين.

احد المصادر كانت منظمات مثل شبكة القاعدة الدولية. مجموعات التمرد الأفغانية أيضا استلمت المساعدة من جمع الزكاة (مفهوم إسلامي للعشر و الصدقات) بالمساجد في باكستان، أفغانستان، و العالم الإسلامي الأوسع. أخيرا: أكثر أموال تمويل الجهاديين جاءت من أثرياء مسلمين في الخارج و خصوصا من دول الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية، و قطر. على سبيل المثال أفراد القاعدة عقدوا لقاءات منظمة مع رجال أعمال و أثرياء عرب خلال الاجتماع السنوي في رايويند، باكستان، الذي استقطب احد اكبر تجمعات للمسلمين بعد الحج.

الطالبان و مجموعات تمرد أخرى أسسوا قاعدة دعم رئيسية من خلال تعاونهم مع جمعيات علماء الإسلام. هذا الحزب السياسي الباكستاني لديه جذور في الحركة الديوبندية و كان لديه أتباع محصورين بكثرة في حزام حدود الباشتون بمقاطعة الحدود الشمالية الغربية و بلوخستان (مع انه أيضا لديها دعم في العديد من المراكز الحضرية الباكستانية) الحركة الديوبندية تطورت الهند التي تدار من قبل بريطانيا أثناء منتصف 1800. كانت فرع من مدرسة قانون المذهب الحنفي السني و أخذت اسمها من بلدة ديوبند الهندية الواقعة على جبال الهيمالايا. موقع إحدى المدارس الدينية ذات تأثير. الحركة النيويندية طمحت لإصلاح و توحيد المسلمين, و خطبت خطب تفسير صارم للصور (طرق أو أفعال النبي محمد صلى الله عليه وسلم) و شددت على أهمية حكم الشريعة, جمعيات علماء الإسلام قسمت إلى فصلين. بقيادة مولانا فضل الرحمان ساميول حق (من المؤيدين المتحمسين لأسامة بن لادن) الحزب يدير شبكة واسعة من المدارس التي تدرب معظم القيادات و الكثير من في وقت مبكر و ضباط الصف في حركة الطالبان . صلات الحزب بالطالبان بقيت قريبة بالرغم من حديث الرئيس مشرف عن إصلاح المدارس. في الحقيقة المتمردين الأفغان من فترة طويلة يستهدفون التجنيد بالمدارس و معسكرات اللاجئين في باكستان.

لعبت القاعدة دورا هاما في التمرد كمضاعفة للقوة, و مساعدة مجموعات تمرد مثل الطالبان على الصعيد التكتيكي و العملي, و المستوى الاستراتيجي. مجموعات مثل الطالبان استعملت الدعم و التدريب من الجهاديين لاستخدام عبوات ناسفة زائدة التعقيد بما في ذلك عبوات ناسفة تفجر عن بعد. على سبيل المثال كان هناك حفنة من تسهيلات التدريب تديرها القاعدة و تسهيلات صنع العبوات الناسفة بمثل أماكن كشمال و جنوب و زرستان. تراوحت هذه التسهيلات من منشآت صغيرة مخفية بين المركبات إلى أكبر من ذلك بكثير "مصانع العبوات الناسفة" و التي تضاعفت حين مراكز التدريب و المختبرات تجندوا بتجارب تكنولوجيا العبوات الناسفة. هذه المرافق كانت تقع في أماكن نائية كغابات الجبال, جبال كامران, و واد شكاي. القاعدة تلقت دعم عملي و مالي من رجال الدين المحليين و قادة الطالبان في و زرستان, و جندوا شباب الباشتون من المدارس المحلية و مولوا نشاطاتهم من خلال "المسؤولية الدينية" التبرع الديني المفروض, وأحيانا مصحوبا بتهديدات بالقتل. بعض خبرات العبوات الناسفة جاءت من المجموعات العراقية, التي قدمت معلومات للمجموعات الأفغانية حول صنع و استعمال أنواع مختلفة من أجهزة التحكم عن بعد و أجهزة التوقيت. في الحقيقة هناك أدلة تعاون بين المتمردين بالعراق و أفغانستان. المسلحين الإسلاميين بالعراق قدموا معلومات عبر الشبكة العنكبوتية و من خلال زيارات وجه لوجه حول التكتيك للطالبان. وإلى حزب الإسلام و المقاتلين الأجانب من شرق و جنوب أفغانستان و المناطق القبلية الباكستانية. بالإضافة إلى وجود بعض الدلائل بان عدد صغير من المسلحين الباكستانيين و الأفغان استلموا تدريبهم العسكري بالعراق, المقاتلين العراقيين التقوا مع المتشددین الأفغان و الباكستانيين في باكستان, و استعمل المسلحين

بأفغانستان قنابل منزلية الصنع بشكل متزايد, هجمات انتحارية, و تكتيكات أخرى سنت بالعراق.

"قنبلة التلفاز" هي احد أمثلة العبوات الناسفة التي أدخلت للمتمردين الأفغان من قبل المجموعات العراقية. مظهر شكل الآلة هذا يمكن إخفاءه تحت الأغصان أو الحطام على جانب الطريق و تفجيريه بواسطة جهاز التحكم عن بعد من مسافة 300 يارد أو أكثر, هناك أيضا بعض الأدلة بان أفراد مثل حمزة سنخاري قائد طلباني من مقاطعة خوست تلقى معلومات من المجموعات العراقية التي حسنت قدرات الطالبان على صنع أسلحة اختراق الدروع عن طريق تفكيك الصواريخ و القنابل اليدوية بنزع المادة المتفجرة و وقود الدفع و إعادة صنعهم "بزيادة سرعة الاندفاع" بشكل مملوء. المجموعات الأفغانية أحيانا تبنت بعض التكتيكات الأكثر فتكا, كضرب العنق استعملت من قبل المجموعات العراقية في ديسمبر 2005, على سبيل المثال الممثل المتمردين نشروا فيديو على موقع مرتبط بالقاعدة يظهر قطع رأس رهينة أفغاني-لأول مرة يتم عرض شريط فيديو لضرب عنق لرهينة أفغاني. الطالبان أيضا حصلت على شراء معدات اتصالات جديدة و معدات للميدان من المجموعات العراقية و تلقت تكتيكا جيدا, تمويه, و تدريب القناصة من عندهم كذلك.

بالإضافة إلى ذلك تزايد تبني المتمردين الأفغان للتكتيكات الانتحارية خصوصا بالمدن الرئيسية ككندهار و كابول. عدد الهجمات الانتحارية ازداد بتواصل, واحد في 2002, اثنان في 2003, ستة في 2004, و سبعة و عشرون في 2005. كان هناك 139 هجوما انتحاريا إرهابيا في أفغانستان في 2006 و 140 في 2007. الاستعمال للهجمات الانتحارية شجع من قبل زعماء القاعدة في باكستان, كأيمن الظواهري الذي جادل بالحاجة إلى التركيز على طريقة العمليات الاستشهادية كأعظم طريقة ناجحة لتوجيه الخسائر ضد الخصوم و اقل تكلفة للمجاهدين من ناحية القتلى. المفجرون الانتحاريون شملوا , أفغانيين, باكستانيين, و بعض الأجانب. و معظم المفجرون الانتحاريون خلال 2007 جاؤوا من مخيمات اللاجئين الأفغان في باكستان و كثيرا ما ذهبوا إلى مدراس بباكستان, حيث تطرفوا و انغمسوا في عقيدة التطرف.

العديد من العوامل يمكن ربطها لارتفاع الهجمات الانتحارية. أولا, الطالبان بنجاح استفادت من خبرات و تدريبات المجتمع الواسع من الجهاديين خصوصا القاعدة, الجهاديين افشوا علم تكتيك الانتحار للمجموعات الأفغانية عبر الشبكة العنكبوتية و عبر زيارات وجه لوجه. مع المساعدة من القاعدة, هؤلاء المسلحين ساعدوا على تدفق مستمر للمفجر و انتحاريون. ثانيا: القاعدة و الطالبان استنتجوا بان التفجير الانتحاري كان أكثر فعالية من التكتيكات الأخرى في قتل قوات الأفغان و التحالف. هذا كان نتيجة مباشرة لنجاح جماعات كحماس في الأراضي الفلسطينية, حزب الله في لبنان , ونمور التاميل في سيريلانكا, والمجموعات العراقية. سمحت الهجمات الانتحارية للمتمردين بإحراز أقصى

حدا للتأثير بأقل قدر من الموارد. تظهر مجموعة البيانات بأن حينما يقاتل المتمردين قوات الولايات المتحدة و التحالف مباشرة في أفغانستان, هناك فقط 5 بالمائة من احتمال وقوع ضحايا. و بالهجمات الانتحارية ففرصة قتل الناس و زرع الخوف ازدادت أضعافا. ثالثا القاعدة و الطالبان آمنوا بأن الهجمات الانتحارية رفعت مستوى انعدام الأمن بين السكان الأفغان. و هذا تسبب لبعض الأفغان في التشكيك في قدرة الحكومة على حمايتهم و المزيد من زعزعة استقرار سلطة المؤسسات الحكومية المحلية. رابعا: قدمت الهجمات الانتحارية تجدد النظرة التي لم تنشأها هجمات حرب العصابات الماضية, بسبب ما تسببه الهجمات الانتحارية من فتك و إبراز حيث تم الإبلاغ عن كل الهجمات الانتحارية بوسائل الإعلام الوطنية و الدولية.

بخلاصة, شبكة الجهاديين الدولية قدمت دعما كبيرا لمجموعات التمرد الأفغانية, القاعدة بشكل فعال نشرت ايدولوجيتها العالمية المتطرفة في أفغانستان و باكستان, لعبت دورا هام جدا في تقديم التشجيع و دافع لاستخدام الهجمات الانتحارية و عبوات ناسفة متطورة. القاعدة أيضا دفعت ما يصل إلى آلاف الدولارات لعائلات المفجرين الانتحاريين الذين قتلوا بالعمليات في أفغانستان, بالصفة إلى ذلك بعض وحدات الطالبان ضمت أعضاء القاعدة أو مقاتلين عرب آخرين إليها الذين جلبوا معهم أساليب استعملت في أماكن كالعراق و الشيشان.

استنتاج

الدعم الخارجي من الممثلين في الدولة و غير الدولة كان مهم جدا لعودة الطالبان و نهوض التمرد في أفغانستان في بداية 2002, أتى الدعم من الأفراد بالحكومة الباكستانية و الحركة الجهادية الدولية, بما في ذلك القاعدة. المجموعات المتمردة بعدم خارجي كبير و ملاذ مؤسس جيدا بدول الجوار كان ناجحا كثيرا. هذا الدرس متكرر عبر التمرد على الأقل منذ 1945. الفصل السابع سيكشف بعمق أكثر قدرات الولايات المتحدة التي ربما تكون مفيدة لتصدي لشبكات الدعم الخارجي.

الفصل الخامس

الحكومة الأفغانية و قوات الأمن

يبحث هذا الفصل دروس من سلوك الحكومة الأفغانية و قوات الأمن. ويجادل حول متغيران حاسمان لتأثير الحكومة المحلية على نجاح أو فشل عمليات مكافحة التمرد. نوعية القوات المحلية و قدرات الحكومة. القوات الأفغانية الرئيسية بما في ذلك الشرطة الوطنية الأفغانية و الجيش الوطني الأفغاني, و أصناف من قوات الميليشيات المتحالفة مثل الشرطة الوطنية الأفغانية الاحتياطية. بناء على المناقشة في الفصل السابق (بان المتمردين كانوا بازدياد قادرون على شن العنف في جنوب و شرق أفغانستان يعود في جزء كبير إلى الدعم الخارجي و الملاذ). هذا الفصل يجادل بان القوات الأفغانية كانت ككيس مختلط من ناحية قدرتهم على إقرار الأمن. الجيش الأفغاني الوطني كان نسبيا قادر في العمليات القتالية, بينما الشرطة كانت عاجزة بشكل كبير و فاسدة. هذا الفصل أيضا يجادل بان ضعف الحكومة المركزية الأفغانية كان مثار للجدال. الفساد داخل الحكومة كان مضر لحملة مكافحة التمرد و خفض الدعم الشعبي للحكومة الأفغانية.

الدروس من الحكومة الأفغانية و قواتها الأمنية يمكن جمعها في صنفين كبيرين, قدرات القوات المحلية (و تشمل وكالة المخابرات الأفغانية) و قدرة الحكم على الصعيد الوطني و الإقليمي و المؤسسات الحكومية المحلية.

قدرات القوات المحلية

كفاءة قوات الأمن الأفغانية المحلية يصعب الحكم عليها لسببين. أولا: العديد من معظم المقاييس المفيدة هي النوعية بدلا من الكمية و يصعب قياسها بدقة. و تشمل أمثلة أداء قوات الأمن في إجراء عمليات التطويق و التفتيش , الدوريات, امن الحدود, السيطرة على الشغب, و جمع الاستخبارات, و عماليات قتالية. ثانيا: مجموعة البيانات الصغيرة التي جمعت بانتظام على مدى عدة عقود في أفغانستان, على سبيل المثال لا يوجد هناك احصاءيات موثقة عن معدلات جرائم القتل, التي ربما تقدم بعض مؤشرات كفاءة قوات الشرطة, وبذلك يجب علينا أن نلجأ إلى الحكم من ناحية النوعية بشكل كبير.

الشرطة الوطنية الأفغانية

الأدلة تشير بان الشرطة الوطنية الأفغانية كانت على الأقل كفاءة لقوات الحكومة الأفغانية. أول فريق من مدربي الشرطة الألماني وصل إلى كابول في مارس 2002 لتدريب مدربي الشرطة. هذا التدريب كان مهم منذ أن الشرطة الأفغانية لم تتلقى أي تدريب رسمي على الأقل لعقدين من الزمن. الألمان ركزوا على تدريب المفتشين و مساعديهم بأكاديمية الشرطة في كابول. الضباط اجتازوا ثلاثة سنين من التعليم التدريبي و بالطبع اخذوا

دروس في حقوق الإنسان، العمليات التكتيكية، التحقيقات في المخدرات، التهريب، التحقيقات الجنائية، مهارات الحاسوب، وقانون الشريعة الإسلامية. ومع ذلك بحلول 2003 مسئولين أمريكيين من وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، و البيت الأبيض أصبحوا بشكل متزايد غير راضين عن النهج الألماني، العديد جادلوا بأنه كان بطئ جدا، درب عدد قليل جدا من ضباط الشرطة، و كان يشكووا قلة التمويل و بالتالي الولايات المتحدة ركزت على تدريب المجندين بمستوى أدنى بمركز التدريب المركزي في كابول و أيضا بمراكز التدريب الإقليمية في المدن البعيدة مثل كندهار، مزار شريف، غارديز، و جلالباد. مكتب المخدرات الدولي و فرض القانون بوزارة الخارجية عقد صفقة مع دينكوروب (شركة دين) لتدريب الشرطة و المساعدة على بناء مرافق التدريب. ببداية 2005 الجيش الأمريكي تولى قيادة دور التدريب الأمريكي للشرطة بعد تزايد القلق في وزارة الدفاع الأمريكية حول فعالية برنامج الشرطة، المشاكل الرئيسية شملت فشل تولي متابعة تدريب الشرطة الأفغانية، إلى تقديم إصلاح مؤسسي كبير في وزارة الداخلية. وكبح الفساد عميق الجذور في الشرطة و وزارة الداخلية. الجيش الأمريكي قدم التدريب، المعدات، و مساعدات أخرى للشرطة الوطنية الأفغانية و قوات الأمن الداخلية عبر القيادة الانتقالية لأفغانستان.

الأدلة المتاحة تشير بان الشرطة كانت فاسدة و بأغلب الأحيان غير قادرة على أداء دوريات أساسية، إجراء عمليات مكافحة التمرد، حماية مشاريع إعادة البناء، منع عمليات التسلل عبر الحدود، أو إجراء عمليات مكافحة المخدرات. حوارات متعددة مع مسئولين من الولايات المتحدة و حلف شمال الأطلسي الذين شاركوا في تدريب الشرطة من 2004 حتى 2008 أشاروا بان الفساد كان متغلغلا في الشرطة الوطنية الأفغانية. الشرطة بانتظام تاخذ الرشاوى لتسمح للمخدرات و سلع أخرى مباحة أو محظورة لتمر على الطرق التي يسيطرون عليها. رؤساء الشرطة كثيرا ما كانوا يشاركون في " اختلاس " الأموال التي يستلموها لدفع رواتب ضباط الشرطة. في الحقيقة الفساد بدا أكثر تغلغلا في الشرطة أكثر مما في قوات الأمن الأخرى.

كفاءة الشرطة الوطنية الأفغانية كانت منخفضة أيضا. كما استنتج تقيم ألماني بسنة 2006 لشرطة الحدود " لا شرطة الحدود الأفغانية و لا السلطات الجمركية حاليا في وضع مواجهة التحديات التي تقدمها هذه الحدود الطويلة. و تقرير صدر من قبل مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية الامريكية و الدفاع استنتج ان مستوى استعداد الشرطة الوطنية الافغانية لتنفيذ مسؤولياتها للأمن الداخلي و مسؤوليات الشرطة التقليدية غير كافي. العقوبات التي تتعرض لإنشاء شرطة وطنية أفغانية مهنية كاملة هي مرعبة . ووجد أنها تشمل العقوبات التالية " عدم وجود برنامج تدريب فعال لضباط الميدان، مجندين أميين، تاريخ رواتب منخفضة، الفساد متفشى، و بيئة غير آمنة.

قوات الشرطة الوطنية الأفغانية مرت بوقت صعب حتى ضد المنظمات الإجرامية. ففي فيفري 2006 على سبيل المثال، قوات الشرطة الوطنية الأفغانية تعرضت لهجوم، اسر أفرادها، و نزع سلاحهم من قبل عصابة مخدرات في مقاطعة بلخ بعد اشتباك مسلح. كما جادل وزير الداخلية السابق علي جلالى " بسبب البداية المتأخرة لتطوير الشرطة، الشرطة الوطنية الأفغانية لا تزال غير مدربة جيداً، وتتقاضى أجور منخفضة، قليلة التجهيز، و تسليحها غير مناسب " الشرطة الوطنية الأفغانية كانت أمر حيوي لإقرار النظام في المناطق الحضرية و الريفية. لكنها كانت مجهزة بشكل رديء، فاسدة، مدربة بشكل سيئ، و افترقت أي أوصاف شرطة وطنية للبنية التحتية. كان هناك قليل من الإشراف على مستوى الريفي و على مستوى المقاطعات، افترقت الشرطة الأفغانية للزى الرسمي، العربات المدرعة، أسلحة، ذخيرة، مراكز شرطة، سجون شرطة، و قيادة و سيطرة وطنية، و تدريب تحقيقي. هذه النواقص لم تؤثر فقط على حملة مكافحة التمرد لكنها أيضاً على الأمن أكثر بشكل أوسع.

عدة عوامل ساهمت في كفاءة ضعيفة للشرطة الوطنية الأفغانية. التدريب الدولي لم يكن جيد كما كان للجيش الوطني الأفغاني، الشرطة لم تكن أولوية دولية في المراحل المبكرة للتمرد و استلمت أموال و اهتمام أقل مما للجيش الوطني الأفغاني. حوارات مع مسئولين أمريكيان و ألمان المتورطين في تدريب الشرطة، اشارو بأنه كان هناك تحديات كبيرة مع دينكورب، شركة مقرها أمريكا استأجرت من قبل وزارة الخارجية الأمريكية لتنفيذ تدريب الشرطة في مراكز التدريب الإقليمية عبر أفغانستان. احدى الانتقادات المتكررة كانت كثرة اختلاف نوعية مدربين الشرطة لدين كورب. البعض منهم لديه خبرة دولية لتدريب الشرطة و كانوا عاجزين في التعامل مع الشرطة في مجتمع قبائلي في وسط التمرد. لكن العديد من مدربين دين كورب الآخرين كانوا لديهم خبرة صغيرة أو عاجزين. استعمال مقال خاص لتدريب الشرطة أو مهام أخرى أثناء مكافحة التمرد و عمليات بناء امة، مثير للجدل منذ فترة طويلة. و على اقل تقدير يتعين على الحكومة الأمريكية إجراء تقييم شامل للأداء و فعالية المقاولين في تدريب الشرطة.

بالإضافة إلى ذلك، عدم وجود متابعة في المراقبة يعني بان الشرطة تلقت بضع أسباب من التدريب و أعيد إرسالهم إلى قراهم بدون إشراف أو مساعدة. معظمه لم يتلقوا أبداً تدريب للشرطة رسمي. جنود الجيش الوطني الأفغاني استفادوا من جزء لا يتجزأ من المدربين الدوليين عندما ينتشروا في الميدان، و الجيش الوطني الأفغاني تقريباً دائماً منتشر مع القوات العسكرية الأمريكية و التحالف. لكن الشرطة الوطنية الأفغانية افترقت لبرامج توجيه شامل. المسئولين الأمريكيين جادلوا حتى في 2008 بان مخوف الأمن في الجنوب و الشرق حالت دون نشر فرق الإرشاد بالمناطق الريفية. كان هذا يعني أن بالمناطق أين يوجد شرطة وطنية أفغانية متمكنة كان ضروري بسبب الوجود المتزايد لطالبان، و بالفعل لم يكن هناك إرشاد. افتقار الإرشاد جعل الشرطة أكثر عرضة لأمراء الحرب المحلية. في

الحقيقة قوات الشرطة الوطنية الأفغانية كثيرا ما كانت أكثر ولاء لأمرأء الحرب المحليين, زعماء القبائل, وحتى الشبكات الإجرامية مما للحكومة المركزية. و هذا يعكس ضعف الحكومة المركزية و قوة ممثلين غير الدولة في كثير من البلاد.

في عمليات مكافحة التمرد, الشرطة بحاجة إلى أن تكون متورطة في المجتمع على كل المستويات, مثل مراقبة المراكز الحدودية و الدوريات بالمدن, القرى, و الطرق السريعة. بناء الشرطة في مكافحة التمرد ينبغي أن يكون أولوية عالية من تكوين الجيش لان الشرطة هي اليد الأساسية للحكومة في البلدات و القرى عبر البلاد. لسوء الحظ لم يكن هذا هو الحال بأفغانستان. الشرطة الوطنية الأفغانية كانت تحتج أن تكون في طليعة التصدي للمتمردين, التوغل الحدودي, تجارة المخدرات الغير شرعية, أمرأء الحروب, و الجرائم المنظمة بأفغانستان, لكنها كانت غارقة. لسوء الحظ, الحالة بأفغانستان ليست فريدة من نوعها. فبناء قوة شرطة شرعية كفوءة كان تحديا كبيرا في العديد من عمليات مكافحة التمرد و عمليات الاستقرار.

الجيش الوطني الأفغاني

مجموعة البيانات المتاحة تشير بان كفاءة قوات الجيش الوطني الأفغاني قد تحسنت منذ 2002, عندما بدء التدريب, الولايات المتحدة كانت الأمة الرائدة في بناء الجيش الوطني الأفغاني, مع أن الفرنسيين, البريطانيين, الأتراك, و مدربين آخرين من بلدان التحالف كانوا أيضا متورطون.

التدريب بدأ في ماي 2002, عندما بدأت أول كتيبة جيش عادية للجيش الوطني الأفغاني 10 أسابيع تدريب المشاة على القتال بالمركز العسكري للتدريب في كابول. قوات العمليات الخاصة الأمريكية عينت للكتيبة الأولى للجيش الأمريكي, مجموعة القوات الخاصة الثالثة قدمت التدريب الابتدائي. القيادة الأمنية الموحدة لأفغانستان, بما في ذلك فرقة فيونيكس, آنذاك تولت الجزء الأكبر من التدريب للجيش الوطني الأفغاني. تلقى المجندين الجدد الأفغان تدريباً على الرماية بالبندقية الأساسية, تكتيكات على مستوى السرية و الفصيلة, استعمال الأسلحة الثقيلة, الهندسة, الكشف, و مهارات طبية. معدلات الفرار كانت عالية في البداية, الكتيبة الأولى لأفغانستان كان لديها معدل فرار ب 50 بالمائة تقريبا. لكن المعدل بالنهاية انخفض إلى 10 بالمائة في الشهر بحلول صيف 2003, و أصبح بين 2 بالمائة و 3 بالمائة للشهر بحلول 2004, و 1.25 بالمائة للشهر بحلول 2006.

عدة وحدات من الجيش الوطني الأفغاني انتشرت في جميع أنحاء أفغانستان لشن عمليات قتال ضد قوات الطالبان التمرد الأخرى و لتراقب ثكنات الأسلحة الثقيلة. في جويلية 2003

على سبيل المثال، الجيش الوطني الأفغاني شن عملية اجتياح المحارب مع القوات الأمريكية في محافظة باكتيا ضد قوات الطالبان و القاعدة، و هذه كانت متبوعة في نوفمبر 2003 بعملية عزيمة جبل في محافظات نورستان و كونر. الجيش الوطني الأفغاني انتشر خارج كابول لوقف قتال بين الفصائل في مناطق كهيرات و ميمنة. أثناء دستور مجلس شيوخ القرار في ديسمبر 2003، و انتشر الجيش الوطني الأفغاني في منطقة العاصمة لتعزيز الأمن للمندوبين سنة 2004، و شن الجيش الوطني الأفغاني عمليات قتالية كعملية الأميرة و تاكوندروغا، في عدة محافظات بالشرق و بالجنوب شملت كندهار، كونر، ارزجان، هلمند، و باكتيا. و محفظات أخرى، مثل هيرات، الحكومة نشرت قوات الجيش الوطني الأفغاني و الشرطة بالطرق للدوريات، حماية منشآت الحكومة و الأمم المتحدة، وتأسيس حظر التجوال عقب إزالة إسماعيل خان. قوات الجيش الوطني الأفغاني في سنة 2005 شاركت في حملات مثل عملية كاتانيا في محافظة كونر، التي استهدفت مخابئ التمرد قبل انتخابات سبتمبر البرلمانية.

سنة 2006 لعب جنود الجيش الوطني الأفغاني دورا رئيسيا في العديد من حملات الهجوم لقتل أو اسر المتمردين، بما في ذلك عملية ثقة الجبل في جنوب أفغانستان و عملية أسد الجبل في محافظة كونر. الجنود من اللواء الثالث من فيلق 203 للجيش الوطني الأفغاني قاتلوا جنبا لجنب مع قوات القيادة الموحدة لأفغانستان سبارتان، مكونة من جنود من اللواء الثالث فريق القتال لجيش الولايات المتحدة لقسم الجبل العاشر و الكتيبة الأولى، فوج البحرية الأمريكية الثالث، جنود البحرية من فرقة الحمم. أي أكثر من 2500 من قوات الجيش الوطني الأفغاني و التحالف كانت مشاركة في العملية.

أدلة من أفعال الجيش الوطني الأفغاني أثناء هذه العمليات تشير إلى ثلاثة استنتاجات حول كفاءتهم. أولا جنود الجيش الوطني الأفغاني كانوا عادة مقاتلون عنيديون في المعركة و أصبحوا أكثر مهارة في التكتيكات، التفقيتات، و إجراءات حرب قتال مكافحة التمرد عقب التدريبات الأمريكية و التحالف. وهذا شمل مهارة القتال، السيطرة على الحشود، و المساعدات الإنسانية ومشاريع العمل المدني. ثانيا: كانوا ذو فعالية في جمع المعلومات الاستخباراتية حول المتمردين، شبكات دعمهم، و مخابئ السلاح. ثالثا: التدريب على يد قوات الولايات المتحدة و التحالف كان عاملا حاسما في تحسين كفاءة الجيش الوطني الأفغاني.

بالرغم من تزايد كفاءتهم مع ذلك قوات الجيش الوطني الأفغاني مازالت تعاني من افتقار للدعم الجوي المحلي و غياب ميزانية الاكتفاء الذاتي، كما أنهم أيضا يعتمدون على جزء لا يتجزأ من القوات الدولية و الدعم الجوي الأمريكي أثناء القتال. الجيش الوطني الأفغاني كان ناقص الموارد، التي كانت عامل رئيسي للروح المعنوية للجنود، و كان لديهم أسلحة صغيرة ورديئة، و كان هناك عدة تقارير بان الجنود يستعملون أسلحة استولوا عليها من

الطالبان، التي يعتقد البعض أنها كانت أفضل تسلحاً. العديد من الجنود كانت لديهم ذخيرة صغيرة و القليل من المخازن. كثير من وحدات الجيش الوطني الأفغاني لم يكن لديهم هاونات و الرشاشات كانت قليلة، القليل رشاشات القتال اليدوية . MK19 و لا سلاح مدفعية. و لم يكن لهم تقريباً هليكوبتر أو جناح ثابت للنقل، وكذلك أي هجوم بالطيران، لم يكن لديهم دروع لوقاية البدن أو نظارات الانفجار، كيفلار لوقاية الرأس، الهمفي المدرعة، أو عربة خفيفة الدرع التي تتبع برشاشات و قبة للحماية و درع حديدي. هذا اثر على قدراتهم لشن عمليات معززة ضد قوات الطالبان المجهزة جيداً.

قوات امن أفغانية أخرى

هناك أدلة بان قوات امن أفغانية خارج الشرطة الوطنية الأفغانية و الجيش الوطني الأفغاني كانت فعالة في شن عمليات مكافحة التمرد. هذه القوات شملت الشرطة الوطنية الأفغانية الاحتياطية و مليشيات تدريبت من قبل قوات الولايات المتحدة، وكالة المخابرات المركزية، و غيرها من حكومات التحالف. لكن هذه النجاحات فاقتها جزئياً تزايد الأدلة بان قوات المليشيا أضعفت سلطة الحكومة المركزية.

الشرطة الوطنية الأفغانية الاحتياطية تأسست في 2006 بسبب نوعية الشرطة الوطنية الأفغانية المنخفضة، العدد الغير كافي لجنود الجيش الوطني الأفغاني في الجنوب، و ازدياد مستوى عنف التمرد في الجنوب و الشرق. هذه التطورات أدت إلى نداءات داخل الحكومة الأفغانية و حلف شمال الأطلسي لقوة شرطة احتياطية مجهزة و مدربة لتقاتل الطالبان. البعض أيضاً أيد إنشاء قوة شرطة احتياطية كسبيل لجذب المقاتلين الشباب من القرى المحلية بعيداً عن الطالبان. قوة الشرطة الاحتياطية صممت لتأمين نقاط التفطيش التابعة، تقديم خدمات الشرطة للمجتمع، و الانتشار مع جيش حلف شمال الأطلسي أثناء العمليات. المجندون كانوا يختارون على يد شيوخ القبائل، و العديد منهم اشتغلوا لأمرأء الحروب المحليين. تقارير الميدان من الجنوب أشارت بأنهم كانوا قادرين بالمعارك، و مع ذلك كان هناك العديد من المخاوف مع القوة الاحتياطية. أول المخاوف كان بأنهم كانوا مليشيات شرعية أكثر ولاء لأمرأء الحرب المحليين من الحكومة المركزية. الثاني: كان الشك بان أعضاء من الطالبان اخترقوا قوة الشرطة الاحتياطية. الحكومة الأفغانية و حلف شمال الأطلسي استهدفوا المقاتلين الذين يمكن أو ربما سابقاً قاتلوا للطالبان لكن لم متحمسين عقائدياً للديوبندية أو الجهاد ضد الغرب. هذه الإستراتيجية جازفت بفتح الباب للمتعاطفين مع الطالبان. الثالث: كان التدريب الأدنى الذي تلقوه المجندين. مجندين الشرطة الاحتياطية تخطت أسبوعين دورة تدريب التي شملت دروس في الدستور الأفغاني، حقوق

الإنسان, استعمال السلاح, و تكتيكات الشرطة الأساسية, وبنهاية الدورة , المجندين استلموا بندقية AK 47 و أرسلوا إلى مقاطعات منازلهم. هذا التدريب لم يكن كاف.

علاوة على ذلك, قوات الشرطة الاحتياطية, الولايات المتحدة , و غيرهم من قوات التحالف اشتغلوا مع أو أسسوا عدد من مليشيات محلية. هذه المليشيات أجرت أصناف كثيرة من المهام, بما في ذلك تقديم الأمن لقاعدة المعسكر, الاشتراك في عمليات الأعمال المباشرة, مساعدة تعقب أهداف ذات قيمة عالية, شن عمليات مكافحة المخدرات, و توفير امن الحدود في مقاطعة باكتيكا. على سبيل المثال, فريق واحد بحجم فرقة من الجنود الامريكين جند عناصر أفغانية بحجم سرية لشن عمليات قتالية و عمليات الاستقرار, و جندوا أيضا وحدات أخرى بنفس الحجم التي وفرت قوة الحماية لقواعد إطلاق النار النائية التي يشتغل منها جنود الولايات المتحدة. هذه الوحدات احتلت نفس مناطق عمليات الجيش الوطني الأفغاني و كان لديها نفس المهام. لكنهم واجهوا قليل من المشاكل التنظيمية, و الفرار كان تقريبا معدوم. الجنود كانوا يتقاضون جيدا و بانتظام, و تقريبا مماثل لقوات الجيش الوطني الأفغاني و الشرطة الوطنية الأفغانية. القادة الغير أكفاء و الجنود الغير منضبطين بمعظم الأحيان تتم معاقبتهم بسرعة و بشدة. أفضل الجنود يمكن أن يتوقعوا الارتقاء إلى مناصب زيادة المسؤوليات و الأجور كانت على أساس معايير عادلة. كما استنتج احد تقييمات الجيش العسكري الأمريكي, إن قوات المليشيا الأفغانية " قادوا كل الدوريات الراكبة و معظم العمليات الكبيرة " جزئيا بسبب أنهم يعرفون الأرض أفضل و يمكنهم بسهولة أكثر اكتشاف الشيء الذي كان بغير محله أو فيه شك. مثل هذه القوات كانت تستخدم في اغلب الأحيان عمليات التطويق و البحث. هم يحيطون بالقرى و يقفون المتمردين من الهروب في العديد من العماليات مثل معركة داه شوبان في اوت 2003, كانوا حاسمين في تقديم المعلومات الاستخباراتية و حجم قوة المناورة. كما مبين أدناه, و من ناحية أخرى استخدام الحكومة الأمريكية لقوات المليشيا أيضا اضعف الحكومة المركزية و عمل على تقوية أمراء الحرب المحليين.

المديرية الوطنية للأمن

هناك القليل من البيانات الغير مصنفة حول أنشطة و أداء وكالة المخابرات الأفغانية, المديرية الوطنية للأمن . لكن دورها حاسما في عمليات مكافحة التمرد كما كتب دفيد غلولة في كتابه, " حرب مكافحة التمرد " جمع المعلومات الاستخباراتية في حملات مكافحة التمرد يشكل حيرة.

المعلومات عن أفراد حرب العصابات , والمعلومات الاستخباراتية لبد أن تأتي من السكان, لكن السكان لن يتكلموا ما لم يشعرون بالأمن, و لن يشعرون بالأمن إلا حتى أن تكسر قوة التمرد.

شكل هذا بأفغانستان تحديا لنشاطات المديرية الوطنية للأمن بالمناطق الريفية التي تتمتع فيها الطالبان بقاعدة دعم, وعلى الرغم من هذه التحديات , عملاء المديرية الوطنية للأمن أصبحوا بازدياد متورطين في جمع المعلومات الاستخباراتية و العمليات النفسية بالمناطق الريفية ف بالجنوب و الشرق, بما في ذلك استعمال شبكات المخبرين. احد أهم الأهداف كانت المساجد. منذ أن الطالبان نجحت في اصطفاء بعض المولاة, المديرية الوطنية للأمن ركزت على التأثير على المولاة "الوطنيين" المؤيدين للحكومة الأفغانية أو على الأقل معارضين للطالبان. كما جادل مدير المديرية الوطنية للأمن عمر الله صالح, " يجب علينا وضع ثقلنا على الذين هم وطنيين و لن نسمح للذين هم مسلحين أو متعصبين من تولي المسؤولية. و هذا ممكن فقط بدفع رواتب الذين هم وطنيين " المديرية الوطنية للأمن استمعت أيضا ببعض النجاح في مكافحة التمرد بالمدن الحضرية, مثل كابول. في أواخر 2006 على سبيل المثال, عملاء المديرية الوطنية للأمن اخترقوا و أوقفوا العديد من خلايا الانتحاريين الإرهابيين في كابول بالمساعدة من وكالات الاستخبارات الغربية.

الحكم

الحكم الجيد أمر حاسم لعمليات مكافحة التمرد فعالة على المدى الطويل, كونها أنها تساعد على ضمان استمرار الدعم الشعبي للحكومة. كما استنتج تقرير المديرية الوطنية للأمن, " أول المتطلبات لمواجهة الطالبان على المستوى الريفي هو حكم جيد, و زعماء يتصفون بالصدق و الكفاءة لقيادة المؤسسات " ثلاثة عوامل أضعفت الحكم الجيد في أفغانستان. قوة أمراء الحرب و مليشيات القبائل, تجارة المخدرات التي ساهمت في تغلغل الفساد, و عدم فعالية نظام العدالة.

أمراء الحروب و مليشيات القبائل

في انتخابات 2004 الرئاسية و انتخابات 200 (البرلمانية تأسست الحكومة المركزية المنتخبة ديمقراطيا في أفغانستان, ومع ذلك في الحقيقة لم يؤسسوا حكومة مركزية قوية. ضعف الحكومة المركزية الأفغانية و دور أمراء الحرب المحليين و مليشيات القبائل شكلوا تحديا كبيرا لحملة مكافحة التمرد. كما استنتج تقييم مجلس الأمن الوطني القومي.

قوات مسلحة غير قانونية و قياداتهم يشكلون تهديدا مباشرا للأمن الوطني الأفغاني, فهم العقبة الرئيسية لتوسع دور القانون في المحافظات و كذلك لانجازات الأهداف الاقتصادية الاجتماعية التي الشعب الأفغاني و الحكومة مدعومة من قبل المجتمع الدولي لتنجزها.

أفغانستان تاريخيا افتقرت لحكومة مركزية قوية, لكن اعتماد قوات التحالف التي تقودها أمريكا على أمراء الحرب ساهمت في منح السلطة لقيادات الفصائل و إضعاف الحكومة المركزية. هذا بدأ حينما تعاون الجيش الأمريكي و وكالة الاستخبارات المركزية مع التحالف الشمالي و قوات عسكرية أخرى للإطاحة بنظام الطالبان. و استمر على مدى التمرد. لكن المساعدة التي قدمت لأمراء الحرب في الجنوب و الشرق من قبل قوات الولايات المتحدة و التحالف كجزء من عملية تثبيت الحرية كان سيف ذو حدين. بينما بعض التعاون ربما كان مفيدا و ضروري لقتال المتمردين خاصة في المراحل المبكرة لعملية تثبيت الحرية. فانه أيضا اضعف الحكومة المركزية بزيادة قوة أمراء الحرب. الحكومة المركزية بدلت محاولة لخفض قوة حكام أمراء الحرب بتكليفهم بمهام بعيدة عن قاعدة قوتهم جغرافيا, لكن شبكاتهم استمرت بالتأثير على الإدارات على مستوى المقاطعات و المناطق. في الحقيقة أمراء الحرب و القادة المحليين ظلوا أقوىاء بجميع أنحاء البلاد.

تجارة المخدرات

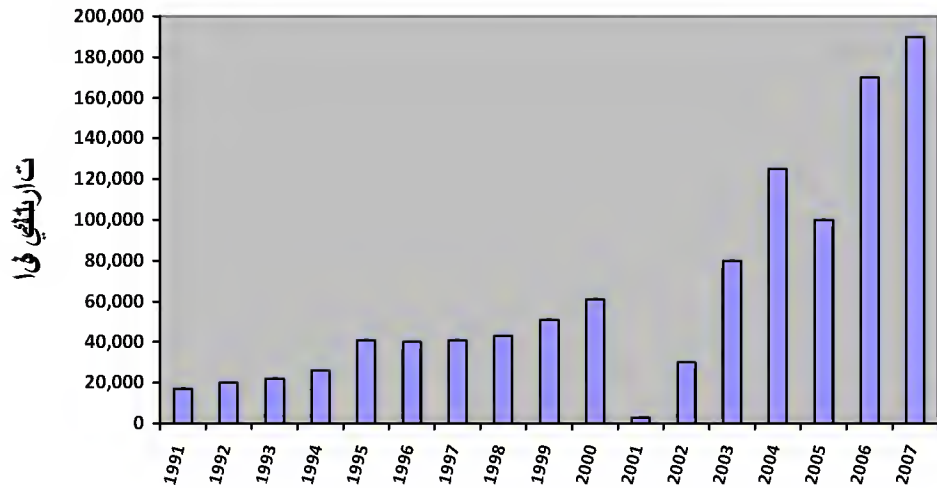
تنامي تجارة المخدرات تم توثيقه جيدا. و ربما أكثر تأثيرها كان على تنامي الفساد الذي طابق نهوضها. أفغانستان لديها تاريخ قصير ككونها المنتج الرئيسي للأفيون يعود إلى الثمانينات. المنظمات الإجرامية, الطالبان, و أمراء الحرب تاريخيا استخدموا أموال المخدرات للمساعدة على تمويل الحملات العسكرية و لكسب الربح. في 1997, قدرت الأمم المتحدة و الولايات المتحدة بان 96 بالمائة من هروين الأفغان جاء من مناطق تحت سيطرة الطالبان. الطالبان وسعت المنطقة المتاحة لإنتاج خشخاش الأفيون و كذلك زيادة التجارة و طرق النقل عبر البلدان المجاورة مثل باكستان. في جولية 2000 الملا عمر حظر زراعة الخشخاش و لكن ليس تجارة خشخاش الأفيون, الحظر الذي أجبرته الطالبان بفعالية. الحظر سبب انخفاض مؤقت في زراعة و إنتاج خشخاش الأفيون في سنة 2001. لكن الضرر كان قد لحق, حيث أصبحت أفغانستان الناتج الرئيسي لخشخاش الأفيون. فكانت اكبر دولة ناتجة لخشخاش الأفيون أثناء حكم الطالبان حينما كان البلد مصدرا ل 70 بالمائة من الخشخاش الممنوع في العالم.

الزراعة, الإنتاج, و التجارة في خشخاش الأفيون ازدادت على مدار حملة مكافحة التمرد, مساحات الزراعة كان من الصعب تقديرها, لكن مجموعة بيانات الأمم المتحدة تشير بان

تجارة المخدرات مازالت احد أكثر التحديات الجديدة. كما يوضح شكل 5.1, زراعة الخشخاش ارتفعت من تقريبا 74.045 هكتارا سنة 2002 إلى 131.000 هكتارا سنة 2004. و انخفضت قليلا إلى 104.000 هكتارا سنة 2005, و ارتفع إذن مرة أخرى إلى 165.000 هكتارا سنة 2006 و 193.000 هكتارا سنة 2007. حصة أفغانستان من إنتاج خشخاش الأفيون وصلت إلى 93 بالمائة من مجموع الإنتاج بالعالم سنة 2007.

شكل 5.1

تجارة خشخاش الأفيون في أفغانستان 1986-2007



المختبرات بأفغانستان تحول الأفيون إلى قاعدة مورفين, هروين أبيض, أو اوحده من عدة درجات الهروين البني. أفغانستان لم تنتج أي مادة أو سلانف كيميائية لتحويل الأفيون إلى قاعدة نورفين. خل الانهيدرايد , الأكثر شيوعا لاستعماله كعامل استيل يضاف إلى عملية تصنيع الهروين, كان يهرب إلى داخل أفغانستان من باكستان, الهند, آسيا الوسطى, الصين, و أوروبا. اكبر مخابر التصنيع كانت مستقرة في بداكشان, نانغارهار, و هلمند. معظم المواد الأفيونية التي تنتج في أفغانستان كانت تهرب إلى الأسواق في الغرب, مع أن بعضها كان يستهلك في أفغانستان كافيون و هروين. هروين أفغانستان كان يهرب عبر العديد من الطرق, مع مهربي تعديل طرق التهريب القائمة على تنفيذ القانون و الإجراءات السياسية. تجار المخدرات في أفغانستان يعتمدون أساسا على السيارات و الطرق البرية لنقل شحنات المخدرات خارج البلاد, قافلة المخدرات الممنوعة تعبر جنوب و غرب باكستان, بينما شحنات صغيرة من الهروين كانت ترسل عبر محافظات

الحدود إلى كراتشي لشحنها. معظم هروين الأفغان الذي وجدت طريقها إلى الولايات المتحدة نشأت في مقاطعات مثل نانغرهار و عبرت باكستان.

تجارة المخدرات تقليديا كانت مصدر دخل لأمرأء الحرب, المتمردين, و المنظمات الإجرامية, وكذلك لأعضاء الحكومة الأفغانية. في جون 2005 على سبيل المثال داهمت وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية و شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية مكاتب شير محمد اخوندزاده, حاكم إقليم هلمند, و وجدوا أكثر من تسعة أطنان متريّة من الأفيون مخبأة هناك. و من الصعب تقييم لماذا انخفض أعداد الزراعة لفترة سنة 2005 قبل أن ارتفعت مرة أخرى سنة 2006, لكن معظم الانخفاض يبدو انه كان نتيجة الإقناع و الإكراه. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة استنتج بأن الحكومة الأفغانية أمرت حكام المحافظات استتصال حقول خشخاش الأفيون. على سبيل المثال حاكم نانغرهار لعب دورا في خفض الزراعة في المائة من 2004 إلى 2005 مستعملا تقنيات المنع و التخويف بشرطة الأفغان. حكومة الولايات المتحدة قدمت أيضا مساعدة اقتصادية. تقريبا ثلاثة أرباع الاستتصال (72 بالمائة) وقعت في محافظات نانغرهار و هلمند, حيث في 2004 زراعة الخشخاش كانت تحتل اعلي مرتبة في البلاد.

هناك حاجة لإنشاء برامج توليد تكوين الدخل الحيوي و المستمر لدعم جهود استتصال و مساعدة إقناع بعض الفلاحين بعدم زرع الخشخاش. ببعض المناطق الاستتصال رافقه برامج بديلة للرزق, مواد الدعم, و إقناع سياسي مهم. المحافظات حيث الانخفاض في الزراعة كان لافتا للانتباه أكثر في سنة 2005 (نانغرهار 96 بالمائة, بداكشان 53 بالمائة) أو حيث الزراعة بقيت مستقرة نسبيا (هلمند 10 بالمائة) حيث كانت المحافظات الثلاثة التي استلمت اكبر حصة مساهمات بديلة للتنمية. نانغرهار استلمت 70.1 مليون دولار في شكل مساعدات, و بدكشان و هلمند استلما 47.3 مليون دولار و 55.7 مليون دولار على التوالي. بالرغم من هذا النجاح المؤقت, تجارة المخدرات ستبقى تحديا رئيسيا بالنسبة للمستقبل المنظور.

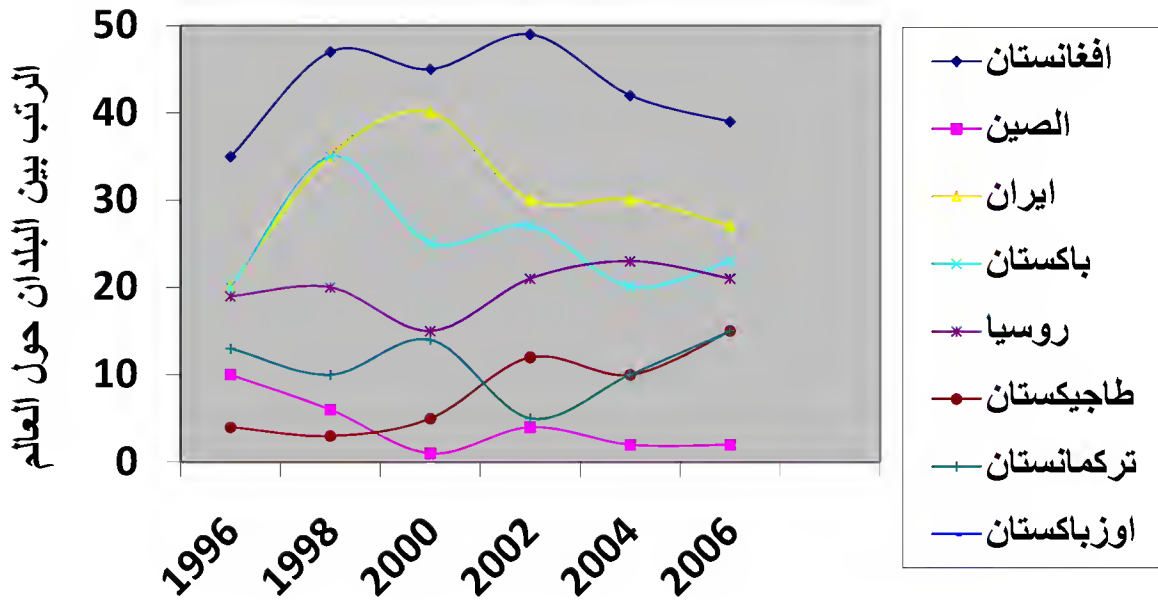
نظام العدالة

واجه نظام العدالة في أفغانستان مشاكل شديدة, قياس فعالية نظام العدالة هو مشكلة في غياب بيانات موثقة, و لكن بيانات البنك العالمي تشير بان حكم القانون بأفغانستان كان واحد من فعالية اقل آن لم يكن اقل فعالية في العالم. مجموعة البيانات هذه تقيس مدى ثقة السكان في و الالتزام بقوانين المجتمع. وتشمل إدراك حقيقة وقوع الجرائم, والفعالية و قدرة التنبؤ للهيئة القضائية و تنفيذ العقود. شكل 5.2 يوضح حكم قانون أفغانستان مقارنة

إلى الدول الأخرى بالمنطقة. مجموعة البيانات توضح بان نظام عدالة أفغانستان بدأ من ادني مرتبة. عندما ساعدت الولايات المتحدة على الإطاحة بنظام الطالبان سنة 2001, كان لدى أفغانستان ادني مرتبة في العالم لنظام عدالتها, و لم تتحسن إلى حد كبير على مدى جهود إعادة العمار مقارنة إلى الدول الأخرى في المنطقة -مثل إيران, باكستان, روسيا, طاجيكستان, تركمانستان, و اوزباكستان. نظام عدالة أفغانستان كان واحد من الأقل فعالية.

الشكل 5.2

حكم القانون الافغاني 1996-2006



كانت هناك العديد من التحديات لتحسين نظام العدالة الأفغاني, و التي كلها لها تأثير شديد على فعالية حملة مكافحة التمرد. أولاً: عدم قدرة الحكومة على خفض سلطة أمراء الحرب و بسط سيطرتها على البلاد اثر على إصلاح قطاع العدالة. قادة أمراء الحرب, الذين سمح لهم الحفاظ على سيطرة فعلية على المناطق المستولي عليها عقب الإطاحة بنظام الطالبان, أسسوا نفوذ على المحاكم المحلية, السيطرة الحزبية للمحاكم أدى إلى تخويف بالتهديد للقضاة المعيّنين مركزياً. ثانياً: عدم قدرة الحكومة الأفغانية و عدم رغبتها للتصدي لانتشار الفساد الواسع والعميق الجذور خفض فعالية نظام العدالة. الفساد منذ فترة طويلة

مستوطن بنظام العدالة, جزئيا لان موظفين غير مؤهلين موالين لمختلف الفصائل ببعض الأوقات نصبوا كموظفين محاكم. المحكمة العليا و مكتب النائب العام اتهما بفساد كبير. البنك العالمي استنتج بان أفغانستان كانت احد أعظم حكومة فاسدة في العالم. هيئة قضاء فاسدة تعتبر عائق جدي لنجاح حملة مكافحة التمرد, و تهدد المزيد من إضعاف الحكم الجيد و الدعم الشعبي, و يشل الإلية القانونية المؤسسية اللازمة لمحاكمة المتمردين و المجرمين.

استنتاج

نوعية القوات الأفغانية و وقدرة الحكم كانت مختلطة في أفغانستان, كما لوحظ في الفصل الثاني, فعالية عمليات مكافحة التمرد يمكن أن ترتبط مباشرة بكفاءة قوات الأمن الأصلية و قوة الحكم. كان هذا درسا متكررا عبر التمرد منذ على الأقل 1945. التوصيات التي في الفصل السابع ستكشف المزيد من العمق لقدرات الولايات المتحدة التي ربما تكون مفيدة في تحسين القدرات الأصلية المحلية.

الفصل السادس

قوات الولايات المتحدة و قوات التحالف

يبحث هذا الفصل القوات الأمريكية و قوات التحالف في أفغانستان. في البداية الولايات المتحدة لعبت دور القيادة في حملة مكافحة التمرد, مع ذلك القيادة و السيطرة على معظم القوات الدولية تحولت إلى منظمة شمال الحلف الأطلسي في أواخر 2006. في حين أن الفصلين أربعة و خمسة ركزتا على العوامل الرئيسية مثل دور الدعم الخارجي للمتمردين, شرعية و قدرة الحكومة الأصلية, و نوعية القوات المحلية, هذا الفصل سيبحث ستة مجالات مرتبطة مباشرة مع جهود الولايات المتحدة.

- بناء القدرات الأصلية
- الفعل المباشر ضد المتمردين
- الاستخبارات
- عمليات المعلومات
- عمليات التحالف

• الشؤون المدنية العسكرية

و يناقش بان جهود الولايات المتحدة و جهود التحالف لديها نتائج مختلطة. أولاً قدرات مكافحة التمرد الأمريكية كانت أكثر فعالية عندما استندت بحكومة الأفغان و القوات المحلية. فرق إعادة الاعمار, و فريق مهمات القرى كانوا فعالين في إعادة بناء بعض البنية التحتية و جمع الدعم الشعبي. القوات الخاصة كانت فعالة خاصة في إجراء العمليات النشيطة و الغير نشيطة مع القوات الأفغانية, و بناء القدرات المحلية. عمليات المعلومات الإنسانية و العسكرية المدنية كانت غالباً أكثر فعالية عندما تجرى باستعمال القوات المحلية و القادة المحليين مثل أئمة مسلمين و شيوخ القبائل, و كانت مفيدة في إجراء عمليات المعلومات. ثانياً: قوات الولايات المتحدة كانت الأقل فعالية عندما تصرفت من جانب واحد و فشلت في تقوية الحكومة المحلية و قواتها. في بعض المناطق مثل داخل باكستان, لم يكن هناك استمرار لعمليات مكافحة التمرد من قبل باكستان أو القوات الدولية. القدرة على دمج القوات المحلية في العمليات و إجراء عمليات مدنية عسكرية أثناء حملة مكافحة التمرد اختلفت اعتماداً على ما إذا كانت قوات الولايات المتحدة البرية تقليدية أو غير تقليدية مشاركة, مرة أخرى القوات الخاصة خصوصاً كانت فعالة.

بناء قدرات السكان الأصليين

ركز الفصل الخامس على نوعية و شرعية قوات الأمن الأفغانية, و ناقش بأنه كان هناك مشاكل بارزة داخل الشرطة الوطنية الأفغانية. هذا القسم سيتطرق بدقة أكثر "للأثر الخفيف" لنهج الولايات المتحدة و الاستعمال للقوات المحلية أثناء العمليات. على النحو المجزي, مكافحة التمرد هي عبارة على تعليم الناس صيد السمك, و لا صيده لهم. واحد من أهم الدروس من تجارب الولايات المتحدة و قوات التحالف في أفغانستان هو الإرشاد, التدريب, و مساعدة وزارات و قوات امن الدولة المضيفة-و المساعدة على تحويل الدعم الشعبي من المتمردين للدولة المضيفة. الدعم الشعبي لمجموعات التمرد هو الهدف الاستراتيجي الاسمي كما جادل ماوتاستونغ, " أغنى مصدر للطاقة لشن حرب يكمن في الجماهير الشعبية" فعمليات مكافحة التمرد يجب أن تفصل المتمردين عن قواعد دعمهم.

تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية ذات جزأين لعمليات مكافحة التمرد في أفغانستان. الجزء الأول انطوى على إقامة حكومة محلية (بدلاً من دولية). كما لوحظ في الفصل الخامس, استطلاعات الرأي العام أجريت في 2003 و 2004 أظهرت انه ما يقارب 85 بالمائة من الأفغان الذين تمت مقابلتهم كان لديهم نظرة "إيجابية جداً" أو "إيجابية إلى حد ما" لحامد كرزاي أول رئيس لأفغانستان ما بعد الطالبان. الولايات المتحدة و حلفائها رعت الإنشاء السريع لحكومة الأفغان الوطنية التي شملت ممثلين من المجموعات العرقية

الرئيسية. هذه الحكومة الجديدة بدأت تتشكل حتى قبل انتهاء العمليات القتالية الرئيسية. في الخامس من ديسمبر 2001 الغي المندوبين الأفغان اتفاقية بون التي أنشأت إدارة مؤقتة برئاسة حميد كرزاي و دعت إلى إجماع مجلس الشيوخ الطارئ لإقامة سلطة انتقالية. أصبح كرزاي رئيسا للدولة في جون سنة 2002 و رئيسا في أكتوبر 2004, عقب الانتخابات الوطنية الأولى للدولة. التأسيس لحكومة انتقالية محلية بدلا من حكومة دولية أعطى السكان الشعور بالملكية. كما جادل المبعوث الخاص و سفير الولايات المتحدة لأفغانستان زلماي خليل زاد. حقيقة بان الأفغان لعبوا دورا رئيسيا في تحرير أنفسهم جعلهم يشعرون بالكرامة و السيطرة على مصيرهم.

الجزء الثاني لنهج الولايات المتحدة شمل الحفاظ على اثر العسكري الخفيف في أفغانستان. الولايات المتحدة لم تغزوا أفغانستان بأعداد كثيرة من القوات, مسئولون الولايات المتحدة تبنا نهج الأثر الخفيف لعدة أسباب. أرادوا أن يتجنبوا مقاومة على نطاق واسع مثلما واجها الاتحاد السوفيتي في الثمانينات. اعتقدوا بان أعداد قليلة من القوات البرية و الجوية كانت كافية لإقرار الأمن, وكانوا ممانعين جدا بالمشاركة في بناء الدولة. في الحقيقة, العديد من القوى العظمى عبر التاريخ انهزمت في أفغانستان بما في ذلك قوات الكسندر الأكبر, بريطانيا العظمى, و الاتحاد السوفيتي.

جنرال الولايات المتحدة طومي فرانكس الذي وضع المفهوم التشغيلي لأفغانستان في 2001, جادل بان بعدما انتهت المعارك الرئيسية" اوجب على تواجدنا أن يكون صغيرا, من كلتا الناحيتين العسكرية و الأسباب الجيوسياسية. تصورت حولي مجموع 10000 جندي أمريكي, طيارين, و مشغلين الغير عاديين, و طاقم طائرات الهليكوبتر سويا مع القوي في بلاد قريب الدعم الجوي".

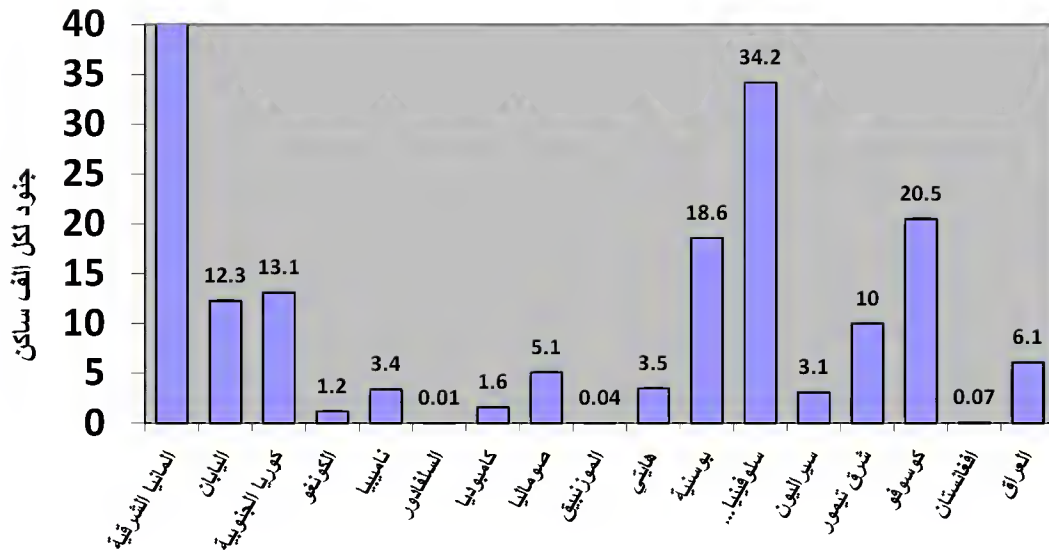
هذه الإستراتيجية عملت بشكل جيد أثناء الإطاحة بحكومة الطالبان, لكن كان لديها عائقان لمرحلة عملية الاستقرار. التي بدأت بعد الإطاحة بنظام الطالبان, الأول: كان هناك القليل جدا من قوات الولايات المتحدة و قوات حكومة الأفغان لتحقيق استقرار البلاد. قوات الميليشيات الأفغانية اوجب عليها اعمار الفراغ الأمني و التي على المدى الطويل اضعف سلطة الحكومة المركزية. شكل 6.1 يوضع مستوى كل فرد من القوة الخارجية في 17 عملية تحقيق الاستقرار منذ الحرب العالمية الثانية. الولايات المتحدة كان لديها واحد من ادنى مستويات لكل فرد في أفغانستان في كل هذه العمليات, التي شملت حتى عدد من عمليات الأمم المتحدة في إفريقيا و آسيا. هذا خلق تحديا في استهداف متمردي الطالبان, الحزب الإسلامي, و القاعدة في المراحل المبكرة للتمرد-مثل في سنة 2002 و 2003 – حيث افتراضيا لم يكن هناك جيش و شرطة أفغانية شرعيان و مدربان. ولم تكن هناك قوات كافية لتأمين حدود أفغانستان. واستفادت قوات التمرد من الحدود المليئة بالشغرات

على طول الحدود الأفغانية الباكستانية, و أيضا من المساعدة من مصادر في باكستان و العالم الإسلامي عبر جسر رجال قبائل الباشتون في المنطقة الحدودية.

الثاني: أن هذه الإستراتيجية جلبت الدرس الخاطئ من التجربة السوفيتية. الدرس الأساسي من التجربة السوفيتية لم يكن عدد القوات المنتشرة و إنما كيف استخدموا. السوفيت خاضوا حربا خاطئة, فهم خاضوا حربا تقليدية ضد خصم غير تقليدي, كما استنتجت واحدة من أكثر الدراسات شمولاً لتكتيكات القتال السوفيتية في أفغانستان. الجيش السوفيتي الذي سار داخل أفغانستان كان مدرباً على القتال في ميدان الحرب ضد عدو حديث الذي من شأنه أن يحتل بلطف مواقع الدفاع الممتدة عبر سهول أوروبا.

الشكل 6.1

أقصى قيمة التواجد العسكري لكل فرد



استخدم السوفييتيون حشداً من المدفعية, دبابات, وقوات برية لتدمير فدانات من مواقع الدفاع, و " التكتيكات السوفيتية و المعدات صممت فقط لتشتغل داخل مفهوم هذه العملية الإستراتيجية الضخمة". السوفييتيون أساساً لم يفهموا طبيعة حرب مكافحة التمرد. فارهبوا السكان بدلاً من العمل على كسبهم لجانب الحكومة. و استغلت الولايات المتحدة, باكستان, العربية السعودية و غيرهم من الحكومات هذا الغضب بتقديم المساعدة العسكرية و المالية للمجاهدين.

هذا طرح معضلة مهمة. بان تصدر الجهد المحلي مهم على المدى الطويل لنجاح عمليات مكافحة التمرد, حتى ولو كانت ناجحة من الناحية التكتيكية, و عملية من جانب واحد خارجي ربما بنهاية المطاف تؤدي إلى الفشل من قبل عزل القدرات المحلية التي يحاول الممثلين الخارجيين بناءها. لكن ماذا لو انه لم يكن هناك قوة حكومة كافية في المراحل المبكرة للتمرد؟ في الحالة الأفغانية لم تكن هناك قوات جيش أفغاني و لا شرطة مدربة. بينما لا يوجد خيار مثالي في هذه الحالة, فان الإستراتيجية الأكثر فعالية ربما تكون:

- أ. العمل مع تلك القوات المحلية الشرعية (خصوصا الشرطة) الموجودة
 - ب. التدريب الفعال و الإرشاد للشرطة بأسرع وقت ممكن.
 - ت. ملء خلفي بشكل مؤقت لقوات الأمن المحلية بأعداد كافية من القوات الأمريكية و غيرها من القوات الدولية لانجاز المهام الأمنية الرئيسية. هذه المهام تشمل القيام بدورات في الشوارع و القرى, مراقبة الحدود, و حماية البنية التحتية الحساسة.
- اعلي مستويات الوجود لكل فرد من القوات العسكرية و الشرطة للولايات المتحدة و التحالف ربما كانت مفيدة مباشرة بعد اثار حادثة الإطاحة بالطالبان. و الاستعدادات للحرب على العراق جعلت هذا صعبا بشكل متزايد بسبب حاجة العمليات القتالية للقوات الأمريكية هناك.

حينما بدأ عمليات مكافحة التمرد, الولايات المتحدة حصلت على درجات متنوعة من النجاح في العمل مع القوات المحلية. القوات الخاصة كانت ناجحة خصوصا في دمج قوات الجيش الوطني الأفغاني, الشرطة الوطنية الأفغانية, و مليشيات الأفغان تقريبا في جميع جوانب القتال و العمليات المدنية العسكرية. القوات المحلية كانت تشارك في شن عمليات الهجوم, اعتراض قوات العدو على طول الحدود, المشاركة في جهود إعادة الاعمار, و جمع المعلومات الاستخباراتية.

بعض الوحدات التقليدية كانت ناجحة أيضا في العمل مع القوات المحلية. على سبيل المثال, قامت قوات القسم الجوي الثانية و الثمانون لجيش الولايات المتحدة في وادي برميل بتوريط قوات المليشيات الأفغانية و قوات الجيش الوطني الأفغاني في اكتشاف الألغام, إجراء الدوريات, جمع المعلومات الاستخباراتية, نقط تفتيش السيارات, عمليات قتالية, و مهام البحث و الاستيلاء. كما لخصت احد التقييمات, بان قوات الأفغان " أدت كل الدوريات المشتركة و معظم العمليات الرئيسية " خصوصا منذ أنها " تعلم ارض الأماكن أفضل و وتكشف بسهولة أكثر الأشياء التي في غير محلها أو المشبوهة ". لكن آخرين كانوا اقل نجاح أثناء عملية مسح الجبل على سبيل المثال المظليين من القوات الجوية الثانية و الثمانون أجرت عملية بمفردها وتكتيكاتهم ثقيلة الوطاء أدت خلق غضب كبير بين المحليين في محافظة خوست. جنود الأمريكيان اغضبوا القرويين الأفغان في مناسبات

عديدة و الغضب خارج من سذاجة من التقاليد الاجتماعية و الثقافية الأفغانية, كما استنتج احد تقارير الحكومة الأفغانية.

سيكون من الصعب على الإطلاق لقوات التحالف إقامة علاقات صداقة تامة مع الشعب. لكن يجب عليهم محاولة التقليل بالاحتكاك مع السكان المحليين و زيادة تقوية القوات الأفغانية لأداء المهمة. كلما حاولوا أكثر أن يكون على اتصال مع الشعب كلما كانوا عرضة لارتكاب أخطاء ثقافية.

الفعل المباشر ضد المتمردين

نجحت القوات الأمريكية بدرجات متفاوتة في أربعة مجالات بالعمليات القتالية: باستعمال نهج "إخلاء, حفاظ, توسيع", الاستعمال لاستكشاف المسلح و الإغارة, الدعم الجوي, و قيادة و السيطرة على الترتيبات, تصرف مباشر كان أكثر فعالية عندما كان هدفه تقليص استعمال القوة. استعمال القوة اعتبر في حالات شرعي, و يجلب استعمال المحليين لقوتهم بدلا من القوات الأمريكية و قوات التحالف.

إخلاء, حفاظ, توسيع

تحقق مكافحة التمرد النجاح بتدمير قوات المتمردين و منظماتهم السياسية في منطقة معينة على المدى الطويل. و هذا يشمل العزل الدائم للمتمردين من السكان. و يستحسن أن يكون هذا العزل غير مفروض على السكان لكن يحفظ معهم و من قبلهم.

احد أكثر الأساليب الناجحة في أفغانستان (عندما تم تطبيقها) كانت "إخلاء, حفاظ, توسيع" و هذا الأسلوب يشار إليه أيضا بإستراتيجية "لطخة حبر", التي تعمل فيها القوات العسكرية على إقامة مناطق آمنة و بعد ذلك توسعهم ببطء إلى الإمام كلطخات حبر تلوث ورقة. القوات عينت للمناطق المتنازع عليها لاستعادة الوجود الحكومي و السيطرة و بعدها إجراء البرامج العسكري و المدني العسكري لتوسيع السيطرة و دفع المتمردين خارج الحافة. التركيز كان على تعزيز و حفاظ على المكان الذي كان واضحا مواليا للحكومة الأفغانية و التحالف و على الأقل المناهض للطالبان. حماية الحكومة و مصادر رئيسية أخرى (مثل خطوط الاتصالات و مدن رئيسية ككابول) و نشر قوات التحالف لمكافحة التمرد لشن عمليات الهجوم في المناطق المتنازع عليها بأفغانستان, خصوصا في الجنوب و الشرق. نشر القوات في مناطق المتمردين لهدف حرمانهم من الملاذ الآمن, و اعتراض على الحدود, وتوسيع وجود الحكومة و التحالف. و هذا سيناقدش بتفاصيل أكثر

بالقسم التالي. قوات مكافحة التمرد الأمريكية أقيمت مجردة لحد ادني و دعمت الشؤون المدنية و عمليات موظفي الحرب النفسية. سرية المشاة ببعض الأحيان كانت تقدم لقيام بدوريات المنطقة و توفر الأمن ضد التهديد الفوري للوحدات, قوات ردة الفعل السريعة في شكل دعم جوي تقوي أو تعزز الوحدات التي بحاجة للتعزيز كلما هددتها قوات المتمردين باجتياحهم.

قوات إخلاء, حفاظ, توسيع أجرت عمليات في مناطق مستمرة التزايد. أو لطخات الحبر, حول قواعدها. في المنطقة الأولى, القوات حاولت استهداف و إزالة المتمردين القانطين داخل المنطقة. و هذا تطلب العيش بين السكان لفترات طويلة لكسب ثقتهم و دعمهم وبعدها محاولة عزل السكان من المتمردين. المنطقة الثانوية كانت منطقة عبور ودعم للمتمردين, قوات إخلاء, حفاظ, توسيع, في أفغانستان شكلت شبكة واسعة من العمليات خارج منطقتهم المحمية بالقوة لعرقلة و منع عمليات المتمردين. وهذا تطلب صبرا عمل استخباراتي مكتوم للتأكد من مخابئ أسلحة المتمردين, البيوت الآمنة, ونظام الدعم العابر. المنطقة الخارجية شملت المناطق النائية التي سكانها لم يكون ودودين و لا معادين لجهود وحدات مكافحة التمرد, العمليات النسبية أجريت في هذه المناطق لإظهار العلم و ابقاء السكان محايدين لفكرة دعم المتمردين. قوات حجم كتيبة تحصد عموما بعمليات المسح و الاخلاء بقوات تقليدية اقل بكثير من جهودهم بسبب صعوبة العثور و ارشاء المسلحين.

و مع ذلك, كان هناك بعض التحديات مع نهج إخلاء, حفاظ, توسيع. القوات الباكستانية لم تجرب أبدا تعزيز عمليات إخلاء, حفاظ, توسيع في مناطق القبائل أو بلوشستان, خصوصا ضد أعضاء اعلي و متوسطي المستوى للطالبان. حتى في أفغانستان إخلاء, حفاظ, توسيع كان محصور على مناطق صغيرة من البلاد. منذ أن كان هناك القليل جدا من قوات الولايات المتحدة, التحالف, و الأفغان للحفاظ و توسيع المناطق الكبيرة.

الاستطلاع المسلح و هجوم المداهمة

درسا إضافيا من مكافحة التمرد الأفغاني هو الحاجة إلى تطوير قدرة استطلاع مسلحة و مختصة في المداهمة بالقوة. استطلاع مسلح هو القيام بدوريات في المناطق المشبوهة بالمتكردين لالتقاط المعلومات حول نشاطاتهم, والشروع بالاتصال و إجراء المعركة, أو اثبات بان المنطقة خالية. استطلاع مسلح في أفغانستان تم انجازه مع مجموعة مختلفة من المنصات و التدابير. وهذه كانت مصممة لنوع مهام " صياد قاتل ", ابحث عن, مطاردة, الحصول على الاتصال مع, و احتفظ بالاتصال مع المتمردين. إي سي-130 سفن حربية(تشتغل في الليل عموما), المركبات الجوية بدون طيار التكتيكية, و تنظيم دوريات استطلاع البرية, كلها عملت على إتمام هذه المهمة و أربكت توازن المتمردين و أعاقت

توقيتهم. المركبات الجوية بدون طيار التكتيكية كانت مفيدة إلى حد ما في مساعدة الاستكشاف, حماية القوة, وعرض طرق النهج, وتحديد أهداف ايجابية.

القوة المختصة في المداهمة كانت أحيانا مطلوبة لشن استهداف ذو وقت حساس خارج نطاق القوات التقليدية. هذه القوات المتخصصة بالمداهمة أخذت أشكال متنوعة, بما في ذلك وحدات مكافحة التمرد. قوات الهجوم المحلية, و وحدات مشكلة و مدربة خصيصا مع أفراد من القوات العضوية. في أفغانستان قوات المداهمة تتطلب منصات متحركة مخصصة لها و مستوى عالي من الوصول إلى معلومات استخباراتية نافعة. تعيين الهدف من قبل المخبرات لرميه يعمل أفضل حينما تزال طبقات من صناعات القرار الغير مساهمين. الدور رقم واحد لهذه الوحدات كان استهداف المتمردين بالبنية التنظيمية و القيادة, و كان لديهم دورا ثانوي أيضا هو إجراء المداهمات في الملا ذات الأمانة التي أحالت دونها الحساسيات السياسية في العمليات الكبرى.

الدعم الجوي القريب

الدعم الجوي القريب قدم مصلحة كبيرة لقوات المجموعات الصغيرة الأمريكية و الأفغانية العاملة ضد المتمردين. على سبيل المثال الدعم الجوي القريب كان فعالا جدا حينما صدمت القوات الأمريكية مقاومة قوية غير متوقعة أثناء عملية الأفعى الكبيرة في وادي شاه اكوت. هذا الدرس ربما ليس قابل للتطبيق على كل عمليات مكافحة التمرد, خصوصا تلك التي تشن في المناطق الحضرية. وكذلك في الحالات التي يوجد فيها قدرات جوية محلية كافية, و الولايات المتحدة ربما تختار عدم تقديم الدعم الجوي القريب. على مدى مكافحة التمرد بأفغانستان, قدمت مجموعة متنوعة من الطائرات دعما جويا قريب لقوات الولايات المتحدة و القوات الأفغانية العاملة في المناطق الحدودية. الطائرات البارزة التي استعملت شملت إي اتش-64 هليكوبتر الهجوم, شبح اي سي-130 (التي يشير إليها بعض المتمردين ب "جاموس الماء), الطائرات المقاتلة إي 10 و اف-14, و القاذفات بي-52.

نظرا لفعالية الدعم الجوي القريب, سوف يكون مفيدا بشكل خاص للولايات المتحدة على الاستمرار في تطوير قدرات تكنولوجية مثل نظام تحديد المواقع (GPS) و قوى العمليات الخاصة لاكتساب علامات الليزر, التي انبثت أنها لا تقدر بثمن للقوات البرية. و للسبب نفسه تقريبا سيكون مفيدا أيضا الاستمرار في تطوير معدات اتصالات جديدة أكثر تطورا بما في ذلك أجهزة التقاط و إرسال متقدمة التي يتواصل بها القوات الموجودة في الميدان بأولئك الموجودين بمناطق أخرى, راديوهات قمر صناعي التي يحملها مراقبين مقاتلين لاتصال بالدعم الجوي و تشفير الدبذبات الراديو العالية. كما علق احد ضباط وكالة المخبرات المركزية المشارك في العمليات في أفغانستان, " الأفضلية التي تقدمها قوى

العمليات الخاصة لاكتساب علامات الليزر، القنابل الذكية، التزويد الموجه بالليزر، هليكوبتر شبح إي سي-130، المدندن المفترس، معدات اتصالات متطورة، الخ. رجح كفة الميزان عسكريا.

القيادة والسيطرة

لعل أعظم أهم درس القيادة و السيطرة الذي يمكن تعلمه من مكافحة التمرد في أفغانستان كان الحاجة إلى عدم تمركز السلطة وصولا لمستوى وحدات صغيرة. القيادة والسيطرة عملت أفضل حينما كانت خارجة من الهيكل الهرمي إلى مستويات أفقية. كلما كانت خيوط تعيين الهدف من قبل المخابرات قصيرة كلما اشتغلت أفضل، ترتيبات سريعة الاستجابة للقيادة و السيطرة توفر مرونة للقوات في ميدان القتال.

هذا كان دائما لم ينجز جيدا، في ديسمبر 2001، القائد لفرقة الخنجر (أساسا مجموعة القوات الخاصة الخامسة زائد وحدات الدعم) كان باتصال مباشر مع الجنرال فرانكس، قائد القوات المقاتلة. العناصر الملحق لفرقة الخنجر ملكت معظم احدث و أدق معلومات استخباراتية حول الوضع في الساحة. لكن هذا تغير عندما انتحلت الفرقة الجبلية العاشرة العمليات في أفغانستان في مارس 2002 و مرة أخرى عندما تولى فيلق السلاح الجوي السيطرة على مسرح العمليات الأفغانية في جوان 2002. بحلول أواخر 2002 طلب قوات خاصة منفصلة لإجراء عملية كان أحيانا لابد أن يفحص من خلال ستة مستويات من القيادة قبل أن يتم الموافقة عليها. كما وضعها احد الضباط برتبة جنرال " كثير منهم فوق " قيادة و سيطرة مشدودة أحيانا تشل المبادرة. تقارير من بعض أعضاء القوات الخاصة في أفغانستان أوضحت بان القوات الأمريكية اضطرت إلى الحصول على الموافقة من مقر قوات المهام المشتركة قبل القيام بعمليات 6 كيلومترات خارج قواعدهم لإطلاق النار. بالإضافة إلى ذلك . جميع " العمليات المسمية " ما عدا تلك بالسفر الروتيني تتطلب موافقة من مقر قوات المهام المشتركة والتي يمكن أن تأخذ ما قد يستغرق 48 ساعة . الأثر الصافي لهذه القيود كان يعوق مرونة و استجابة القوات الخاصة.

لمحات مهام عمليات مكافحة التمرد بالمستقبل ربما تتطلب تكيف الهياكل التنظيمية في عدة طرق. احدها هو تمكين عمليات على أدنى مستوى. مناورة وحدة صغيرة مدربة جيدا مهم للنجاح. مجموعات التمرد الأفغانية كثيرا ما فرقوا قواتهم مما يجعلهم اصغر و أكثر صعوبة في مهاجمتهم. و استعملوا أيضا اتصالات أكثر أمانا، تمويه أفضل، وتغيير أكثر فعالية. العمليات العسكرية الأمريكية بأغلب الأحيان ما نجحت حينما يكون لقادة على مستوى الوحدة الصغيرة مهلة كافية، مصدر قوة متخصص، و قوة نارية لتوريط السكان في تطوير استخباراتهم الخاصة. في الحقيقة عقيدة الجيش الأمريكي بحاجة لتأسيس

شبكات موزعة أكثر حرية و أوسع بكثير, التي لديها درجة عالية من الاستقلال الفردي و البقاء على قيد الحياة. هذا يعني الدخول في صلب عقيدة مكافحة التمرد و تدريب و إعداد قيادات السرية و الكتيبة لقيادة حرب أسلحة موحدة. إجراء عمليات مدنية عسكرية, و تطوير و استغلال استخباراتهم الخاصة. و تعني أيضا إعطاء قادة المشاة المسؤولية, الاستقلال الذاتي, و ابتعاد من المقرات العالية التي الآن فقط مملوكة من قبل قادة فريق للقوات الخاصة. القادة ينبغي أن يمنحوا السلطة لقادة الوحدة الصغيرة لتعامل مع التحديات التي يواجهونها أثناء عمليات مكافحة التمرد, بما في ذلك سلطة روتينية لاتخاذ القرار التي تقوم بها حاليا الكتائب و الفرقة المقاتلة.

الاستخبارات

كتب المؤرخ العسكري البريطاني الكولونيل سي.اي. كولوال في كتابه, الحروب الصغيرة انه "إنها ميزة مهمة جدا في التحضير و تنفيذ الحروب الصغيرة التي بها القوات العادية غالبا يعملون مثل في الظلام من البداية....و المعروف تقنيا باسم "المخابرات" وهي معيبة, و لا يمكن تجنبها كذلك. الاستخبارات هي المصدر الرئيسي للمعلومات عن المتمردين و عادة تأتي من السكان. قوات الجيش الأمريكي و المخابرات استعملتا أنواع مختلفة من الأساليب لتحديد المتمردين. إشارات الاستخبارات اكتشفت أصناف كثيرة من اودوات الاستطلاع. مركبات جوية غير مأهولة, نظام استشعار يتحكم فيه عن بعد لميدان القتال, رادار كيو-36 مكتشف النار, جهاز إحساس بحث أمامي لصاروخ كروز بنظام أشعة تحت الحمراء, و مجموعة متنوعة من مصادر الاستخبارات البشرية.

الاستخبارات البشرية كانت مظهر حاسم لعمليات مكافحة التمرد في أفغانستان, و قوات الأمن و المخابرات الأفغانية كانتا حيويين في جمع المعلومات الاستخباراتية. الاستخبارات البشرية قدمت أغلبية محبات إقامة دعوى استخباراتية و أسفرت في نجاح التخطيط من الأسفل إلى الأعلى. ولكن نادرا ما استلمت الوحدات خيوط معلومات استخباراتية على المستوى الوطني. المعلومات الاستخباراتية التي جمعت على المستوى التكتيكي كانت موثقة أكثر بكثير. ضباط وكالة المخابرات المركزية, القوات الخاصة و مصدر قوة الأفغان, مسلحين بنظام تحديد المواقع, ليزر لتعيين, و الاتصالات السرية كانوا حاسمين في التحديد الدقيق لأهداف, و ساعدوا على تزويد المخابرات بمثل هذه الأسلحة و نظام توزيعها, مثل العتاد المشترك للهجوم المباشر, قنص الأهداف البعيدة, سفن حربية اي سي-130, مدفعية الأفغان, و ذخيرة قنابل الغز.

بالإضافة إلى ذلك خبرة الجيش الأمريكي أوضحت بان العمليات العسكرية المدنية يمكن أن تكون طريقة ممتازة لجمع المعلومات الاستخباراتية. و كان هذا هو الحال في مختلف

العمليات العسكرية المدنية و المشاريع المحلية التي أنجزت من قبل أعضاء قوة المهام العسكرية المدنية المشتركة للتحالف, وكالات حكومية أخرى, و منظمات غير حكومية. القائد التكتيكي يمكن أن يستفيد من المعلومات التي تجمع في الوقت الذي يساعد فيه جنود الجيش المدني لانجاز مهمتهم.

السكان المحليون كثيرا ما كانوا شاكرين جدا لتلقيهم الرعاية الصحية من قوات الجيش الأمريكي حتى أنهم أصبحوا راغبين في المساعدة لقتال المتمردين. و في مناسبات عديدة المرضى في العيادات الصحية و العاملين في الدولة المضيفة تتطوعوا بمعلومات قتال للقوات الأمريكية بما يخص العبوات الناسفة و مخابئ الأسلحة و كذلك نشاط العدو بالمنطقة. و بينما المعلومات التي جمعت من السكان المحليين يمكن أن تكون مفيدة, فيجب أخذها ببعض الحذر. مصادر الاستخبارات البشرية ربما يكون لديها دوافع أخرى في تزويد بالمعلومات, مثل الخصومات القبلية, وربما تسريب المعلومات لقوات التمرد.

معلومات العمليات

كيف يمكن للمتمردين الأمل في أن ينجحوا؟ هم بحاجة لإيجاد الدعم بين السكان. وهذا الدعم ربما يتنوع من المشاركة في نشاط النضال إلى الموافقة السلبية له. أول ضرورة أساسية لمتمرد يطمح في أكثر من مجرد إثارة مشاكل هي سبب خلاف مع سبب شعبي, المتمرد لديه مصدر قوة هائل إن لم يكن دقيق الذي يمكنه تحويله تدريجيا إلى قوة صلبة.

الدين كان جزءا كبيرا من خطابات المتمردين المركزة على كسب الدعم الشعبي. كما جادل قائد عسكري لطالبان الملا دادوالله الذي قتل في 2007,

نحن لم نقاتل هنا من اجل أفغانستان لكن نقاتل من اجل كل المسلمين في كل مكان و كذلك المجاهدين في العراق. الكفار هاجموا راضي المسلمين و انه من واجب كل مسلم أن يجب عليه دعم إخوانه المسلمين.

هذه الحجة تردت من قبل متمردين آخرين, مثل المتحدث السابق للطالبان المفتي لطيف الله حكيمي "قضية أفغانستان مرتبطة مع الحرب الدائرة بين الإسلام و الكفر في العالم. الملا محمد يمثل الأمة كلها و الأمة كلها وراءه" واصفا الولايات المتحدة و البلدان الغربية الأخرى بان تكريس أنفسهم لتدمير الإسلام جزء كبير من هذا الجهد. كما قال الملا داد الله " سبحن الله, نحن الآن ندرك الكثير من المخططات الأمريكية. نعلم أهدافهم, الداخلة ضمن الهدف العام المتمثل في محو الإسلام في هذه المنطقة" و الطالبان استعملت مولاة شباب باكستانيين مدربين لتمجيد قضيتهم بالمساجد في الشرق و الجنوب.

جهود الطالبان هذه نالت نجاحات مختلطة في أفغانستان, مع المزيد من النجاح في باكستان. منذ أن المساجد تاريخيا عملت كنقطة تحول للثورات السياسية الرئيسية في أفغانستان, فالمسؤولين بالحكومة الأفغانية ركزوا على المساجد, كما لوحظ في واحد من تقارير مديرية الأمن الوطني.

يوجد 107 مساجد بمدينة كندهار و من بينهم 11 تخطب خطابات معادية للحكومة. ونهجنا هو أن تكون المساجد الموالية للحكومة مندمجة في العملية وتعمل على تغيير موقف الإحدى عشر مسجدا المعادية للحكومة أو إلا وقف دعايتهم و مغادرة المنطقة.

و كان هناك عامل رئيسي آخر متمثل في حملات شعبية من قبل الشخصيات الدينية الأفغانية. على سبيل المثال, في جويلية 2005 مجلس علماء أفغانستان دعا الطالبان للتخلي عن العنف و دعم الحكومة الأفغانية باسم الإسلام, و كذلك دعا العلماء في البلدان المجاورة بما في ذلك في باكستان للمساعدة على التصدي نشاطات و عقيدة الطالبان و منظمات تمرد أخرى. و دعم الحكومة الأفغانية علنا عدد من الأئمة الإسلاميين و ادعوا أن الجهاد ليس إسلامي. علاوة على ذلك مجلس العلماء و بعض علماء الأفغان أصدروا فتوة أو حكم ديني بأنهم بلا شك يعرضون التفجيرات الانتحارية. و جادلوا بأن التفجيرات الانتحارية لا توصل إلى حياة الخلود بالجنة, ولا تمكن الشهداء من رؤية وجه الله, و تسمح لهم مرافقة 72 من حور العين في الجنة. و هذه الجهود للتصدي لدعاية الطالبان أسهلت عدم تريث السكان عن الغضب من الطالبان. دعم الأفغان للطالبان سنة 2007 كان منخفضا, ففي إحدى الاستطلاعات للرأي العام على سبيل المثال, إلا 13 بالمائة من الأفغان كانت لهم نظرة ايجابية للطالبان.

مجموعات التمرد أيضا فشلت في استعمال العرقية بنجاح خصوصا قومية البشتون لكسب الدعم على الرغم من الحملة الإعلامية للطالبان بما في ذلك إلقاء المنشورات, توزيع الرسائل الليلية, و إطلاق محطة راديو. وهذا يعكس نجاح جهود الولايات المتحدة و الحكومة الأفغانية في تحقيق التوازن بين الممثلين في الحكومة للمجموعات العرقية للبلاد. الطالبان من فترة طويلة عادت أعضائها من البشتون. و مباشرة عقب كارثة مؤتمر بون في ديسمبر 2001 الطاجيك و الازبك (الذين يشكلون التحالف الشمالي) شغلوا المناصب الحكومية الرئيسية بموظفيهم, و أخذوا السيطرة أيضا على جهاز الاستخبارات و وزارات الدفاع, الداخلية, و الشؤون الخارجية. و هذا معناه بأنه كان هناك غياب كبير لممثلين من البشتون و كذلك مسلمي الشيعة الهزارات من الوسط. إحدى التوقعات الملاحظة كانت قرار تسمية حميد كرزاي من البشتون كرئيس مؤقت. و مع ذلك, فبحلول أواخر 2003 حكومة الولايات المتحدة و الرئيس كرزاي قاما بجهد موحد لتصحيح التوازن العرقي على مستوى الوزارات و نواب الوزراء. على سبيل المثال الرئيس كرزاي عين علي جلالى من

البشتون كوزير للداخلية الذي بدأ في تنصيب حكام و قادة للشرطة متنوعين عرقيا. بالإضافة إلى ذلك شجعت الحكومتين الأفغانية و الباكستانية مجالس منظمات البشتون التقليدية (مجالس شيوخ القبائل) على أن يحثوا القبائل المحلية لقتال المتشددين. و هذا شمل الاستعمال لمليشيات القبائل للمساعدة على قمع قوة الطالبان المتزايدة في مناطق البشتون. التوسيع لحكم جيد و مؤسسات قوية للدولة ربما هو الحل الأكثر فعالية لمدة طويلة.

و بخلاصة, الممثلين المحليين كانوا أكثر فعالية في إجراء عمليات إعلامية لتشويه صانعي القرار للتمرد و التجنيد, الأهداف الرئيسية كانت منع, اثباط العزم, وإقناع المتمردين بالعدول عن التمرد عن طريق تعطيل وحدة قيادتهم بينما المحافظة على قيادة الأفغان و التحالف. و شملوا كذلك إغلاق اتصالات المتمردين و الشبكات و في نفس الوقت حماية اتصالات و شبكات الأفغان و التحالف, و شمل هذا توظيف خمسة قدرات أساسية. الحرب الاليكترونية, عمليات الحرب النفسية, عمليات الأمن, خدع عسكرية, و عمليات شبكة الكمبيوتر. و لكن أكثر العمليات الإعلامية نجاحا كانت من قبل الممثلين المحليين كرجال الدين و القبليّة و الزعماء السياسيين و غالبا بدون المساعدة الأمريكية.

العمل مع الشركاء في التحالف

تجربة الولايات المتحدة في العمل مع قوات التحالف و ممثلين دوليين آخرين كانت مختلطة. حملة مكافحة التمرد -قطاع إصلاح الأمن الأكثر اتساعا كانتا بالبداية معتمدتا على نهج " الدولة القادة". الولايات المتحدة كانت الدولة القادة المتطوعة لإعادة بناء الجيش الوطني الأفغاني. ألمانيا تصدرت الشرطة, المملكة المتحدة تصدرت مكافحة المخدرات, إيطاليا تصدرت العدالة و تصدرت اليابان (بمساعدة الأمم المتحدة) نزع السلاح, التسريح, وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. نظريا كل دولة قادمة كانت من المفروض أن تسلمهم بقدر كبير من المساعدة المالية, تنسيق المساعدة الخارجية, و الإشراف على جهود إعادة البناء بقطاعها, هذا النهج لم يشتغل جيدا و كذلك لم يعقل. الولايات المتحدة قدمت الجزء الأكبر من المساعدة في معظم القطاعات الأمنية- بما في ذلك مكافحة المخدرات, الشرطة, و الجيش. و بالمجالات الأخرى مثل قطاع العدالة, نزع السلاح و التسريح, وإعادة إدماج المقاتلين السابقين, لم يكن بها تحسن ملموس.

عمليات مكافحة التمرد عموما معقدة, مطلوبة و مكلفة. حتى القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة بحاجة إلى العون من الآخرين, مثل قضايا الحق في إنشاء القواعد, الحق في اختراق المجال الجوي, الاستخبارات, قوات القتال, مساعدة اقتصادية, و دعم سياسي. الجهات المانحة الثنائية, المنظمات الدولية, بنوك التنمية, و التحالفات العسكرية لديهم

مصالح نسبية مختلفة و يمكنهم أن يقدموا موارد قيمة لمكافحة التمرد. في غياب الدعم الواسع من كل الجوانب, عمليات مكافحة التمرد ربما الموارد لن تكون فعالة عسكريا, اقتصاديا, وسياسيا لإقرار الأمن, بالإضافة إلى ذلك غياب المشاركة المتعددة الأطراف ربما يزيد احتمال بان بعض الدول ستقوض العملية.

قوات حلف الناتو في أفغانستان عموما كفوءة. لكن تجربة الناتو في أفغانستان سلطت الضوء على العديد من العوائق بالعمليات المتعددة الأطراف, احدها اختلاف الرغبة السياسية لشركاء التحالف. قوات الناتو للمساعدة على الأمن الدولية محدودة كثيرا بقوانين المشاركة العسكرية والسياسية, التي تقيد كل الوحدات الوطنية لكل دولة. بعض الدول مثل كندا وبريطانيا, كانتا حلفين يمكن الاعتماد عليهما اللتان كانتا مستعدان للقتال و الموت في أفغانستان. أثناء عملية ميدوسا سنة 2006 على سبيل المثال: قوات الجيش الكندي خاضت معركة تقليدية ضد قوات الطالبان في محافظة كندهار. و استعملت الطالبان طقم أسلحة و قذائف صاروخية و اشتبكت من مواقع ثابتة. لكن معظم بلدان الناتو كألمانيا و النرويج لديهم محاذير وطنية قيدت بشدة قدراتهم القتالية. عائق آخر كان الاختلاف في القدرات. عدة دول من التحالف افتقرت لقوات متمكنة و ملائمة- بما في ذلك هليكوبترات الهجوم و الحمل, العتاد الذكي, الاستخبارات, المهندسين, الأطباء, الخدمات الوجدسية, و القيادة الرقمية و التحكم لتأثير الكامل و الحفاظ على قوة ساحتهم القتالية.

و العائق الأخير كان افتقارا القيادة الموحدة. في بعض العمليات كتلك التي نفذت في البوسنة عقب توقيع اتفاقية السلام داي تون , المجتمع الدولي انشأ " هيئة عليا" للإشراف على إعادة البناء و تحقيق الاستقرار. و هذا لم يحدث في أفغانستان سواء من الجانب العسكري أو المدني, فكان هناك سلسلة قيادات منفصلة للولايات المتحدة و الناتو- حتى بعد ما تولى الناتو السيطرة على جزء كبير من حملة مكافحة التمرد سنة 2006. و كانت النتيجة عدة قوات خارجية تشتغل في نفس المنطقة بمهام مختلفة وقوانين اشتباك مختلفة.

النشاطات المدنية العسكرية

في كتابه الحروب الحديثة نظرة فرنسية لمكافحة التمرد, روجر ترانكوير جادل بان مكافحة التمرد تتطلب:

يتطلب نظام متشابك من الاداءات, الاقتصادية, النفسية, العسكرية التي تستهدف (المتمردين الذين يقصدون) إطاحة مؤسسة سلطة ببلاد و استبدالها بنظام آخر.

واحد من السيمتات الأكثر ابتكار من حملة مكافحة التمرد الأفغانية كان برنامجها العسكري المدني - خصوصا الاستعمال لفرق إعادة البناء الإقليمي. والفرق كانت تتألف تقريبا من 60 إلى 100 جندي بما في ذلك وحدات الشؤون المدنية، قوات خاصة، وحدات قوة الحماية، و أفراد عمليات الحرب النفسية. فرق إعادة البناء الإقليمي الأمريكية شملت أيضا اقل من نصف دزينة من وزارة الخارجية، وكالة التنمية الدولية و غيرهم من أفراد الحكومة الأمريكية. و كانت فرق إعادة البناء الإقليمي الأمريكية عموما ناجحة في المساعدة على تقوية وصول الحكومة المركزية. و كذلك كانوا ناجحين في تقديم الأمن في الأحداث كمثل اجتماع مجلس الشيوخ و أثناء الانتخابات. كانوا ييسرون إعادة البناء عن طريق تمويل المشاريع مثل إصلاح المدارس أو من خلال مساعدة وزارة الخارجية، وكالة التنمية الدولية، و ممثلين تنفيذ المشاريع الممولة مدنيا لوزارة الزراعة.

نجاح فرق الناتو لإعادة البناء الإقليمي تنوعت إلى حد ما، ويميلون إلى أن تكون أكثر نجاحا حينما يشغلون بشكل قريب مع السكان المحليين لتنسيق المشاريع و تأمين مناطق عملياتهم. فريق إعادة البناء الإقليمي بقيادة المملكة المتحدة في مزار شريف ساعد في التوسط بالعديد من الاقتتال بين الفصائل و كان ناجحا في المساعدة على تحقيق الاستقرار في المنطقة. وبالمقابل فريق إعادة البناء الإقليمي بقيادة ألمانيا في قندوز يمكنه التنقل فقط في نطاق دائرة نصف قطرها 30 كيلومترا و تجنب المناطق التي يوجد فيها قدرا كبيرا من الاقتتال بين الفصائل. استنادا إلى حوارات مع قوات الناتو، هذا الاختلاف في نشاط فرق إعادة البناء الإقليمي ظهر على الأقل جزئيا ليكون و وظيفة السياسات الأهلية. ببعض البلدان، مثل ألمانيا كره الإصابات اثر على فريق إعادة البناء الإقليمي و العمليات العسكرية المدنية الأوسع. كما جادل احد الجنود الألمان "الحكومة الألمانية تكره المخاطر، خصوصا لأي شيئا كثر من عمليات حفظ السلام. و كذلك شعبنا. و هذا يحدد من قدراتنا و رغبتنا في العمل على ارض خارج قواعدا.

كل من فرق إعادة البناء الإقليمي الأمريكية و حلف الشمال الأطلسية واجهت تحديات. احدها كان كثرة الجنود بوظائف فرق إعادة البناء الإقليمي، و الكثير منهم كان لديه القليل أو عدم خبرة بناء للتطوير. الوكالات المدنية في جميع بلدان الناتو و جدوا صعوبة في إقناع موظفيهم بقضاء وقت ببلاد مزقته الحرب غير متطور. وعلاوة على ذلك جولات قصيرة خارج المهمة بما في ذلك جولات ثلاثة أشهر. الأمر الذي جعلها صعبا لأعضاء فرق إعادة البناء الإقليمي كسب الفهم الكامل للسياسة و الثقافة المحلية. و كان هناك أيضا القليل من فرق إعادة البناء الإقليمي. خمسة سنوات بعد الإطاحة بنظام الطالبان، الولايات المتحدة و الناتو أصبحوا قادرين على وضع فرق إعادة البناء الإقليمي فعليا بجميع المدن الكبرى، لكن كان لديهم القليل من إدراك العمل بالمناطق الريفية. تدهور الحالة الأمنية بالجنوب و الشرق جعل جهود إعادة البناء صعبة. بأوائل 2007 على سبيل المثال، فريق إعادة البناء الإقليمي لكندهار كان مشتركا في جهود إعادة البناء بالعديد من مناطق

المقاطعة، كمدينة كندهار و بانجواي. لكن لم يكن فعليا مشتركا بإعادة البناء أو التطوير بمعظم أنحاء المقاطعة بسبب البيئة الأمنية. المنظمات الغير حكومية و وكالات الحكومية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية و الوكالة الكندية الدولية للتنمية لم تكونا أيضا مشتركتا في إعادة البناء و التنمية بمعظم المقاطعة. والسخرية بهذا الحالة هي أن المناطق الريفية التي كانت معظمها بخطر الطالبان و حيث الغضب من بطء التغيير كان أكثر بين السكان، تلقت القليل من المساعدة للتنمية.

فريق الريف للمهام ساعد على ملء هذا الفراغ. و كلمة فريق الريف هذه تعود إلى مجموعة من الموظفين- عادة خليط من الشؤون المدنية و موظفون من عمليات الحرب النفسية مكلف بإجراء العمليات العسكرية المدنية في إطار حملة واسعة النطاق والتي تشمل أيضا العديد من فرق المعلومات البشرية التكتيكية، المترجمين، الشرطة العسكرية، موظفي الإعلام و شؤون العامة، موظفي المجال الطبي، و قوات الأفغان المخفية، عمليات الرعاية الصحية خصوصا كانوا ناجحين في ربح الدعم بين السكان المحليين. قوات الولايات المتحدة و التحالف لديهم بتركاز صف من المرضى بنفخ قليل و لون ازرق بالجلد من الضرب إلى إصابات و أمراض أكثر جدية. بالرغم من أن هؤلاء المرضى يمكن معالجتهم من خلف السيارات الطبية المتنقلة و متعددة المهام. و العلاج كان من السهل إدارته حينما يعطى بمكان امن يرتبه الشيوخ المحليين. و كان مهم وجود طبيب أنثى متاحة لعلاج النساء و الأطفال و إلا النساء سيكن سواء ممانعين أو ممنوعين من السعي للمساعدة الطبية، و كن عادة هن في أمس الحاجة لها.

استعمال فرق إعادة البناء الإقليمي، فريق الريف للمهام، و النشاطات العسكرية المدنية الأخرى ربما يكون احد الأسباب بان استطلاعات الرأي العام في أفغانستان أظهرت بعدل مستويات عالية من الدعم للولايات المتحدة و حكومة الأفغان في المراحل المبكرة لحملة مكافحة التمرد. و في احد الاستطلاعات سنة 2004 على سبيل المثال، تقريبا 65 بالمائة من الأفغان كان لديهم و جهة نظر ايجابية للحكومة الأمريكية، و 67 بالمائة كان لديهم و جهة نظر ايجابية للجيش الأمريكي. و في 2005 تقريبا 70 بالمائة من الأفغان اعتبر عمل الولايات المتحدة إما ممتاز أو جيد، بحلول 2006 تقريبا 80 بالمائة من الأفغان بشدة إلى حد ما أيدت عمل الجيش الأمريكي. من ناحية ثانية كان هناك العديد من المؤشرات بان الدعم للحكومة الأفغانية بدأ في التراجع سنة 2006 عندما ازدادت مستويات العنف و الإحباط من بطء إعادة البناء. كما لخص الملا صالح رئيس مديريةية الأمن الوطني. "الطالبان نجحت في كسب الدعم الشعبي في الشرق و الجنوب وإقامة موطئ قدمها في مقاطعات مثل هلمند و قندهار" و سال من نحن؟ الكثير من الناس في قرى زابل، هلمند، كندهار، و ارزجان لديهم جواب بسيط لذا السؤال، يقولون أن هذه حكومة فاسدة. و يقولون أيضا انتم الحكومة و نحن الشعب. و هذا التفسير الأبيض و الأسود يجب أن يتغير.

استنتاج

في المراحل المبكرة لمكافحة التمرد، جهود الولايات المتحدة و التحالف كانت أكثر فعالية حينما ساندوا حكومة الأفغان و القوات المحلية، بما في ذلك بمجالات العمل المباشر، الاستخبارات، عمليات المعلومات، و الشؤون المدنية، هذا يعني الاشتغال مع قوات الأفغان و بناء قدرات الأفغان. و نفذت أفضل في بعض المناطق من أخرى، و أفضل بأنواع من القوات من أخرى. القوات الخاصة الأمريكية مالت لتكون مدربة و مستعدة أفضل بكثير لتقاتل في بيئة غير تقليدية. كان يوجد هناك ببعض المجالات مثل مجال الدعم الجوي القريب التي وجب على الولايات المتحدة توفير معظم القدرات. تنمية قوة و تكنولوجيا حديثة للقوة الجوية الأفغانية التي يمكنها شن الغارات الجوية و عمليات النقل الجوي اتبث غير عملي بجزء كبير منه لان وزارة الدفاع لو تستطيع شراءه، و الفصل السابع سيستكشف بعمق أكثر كيف تفسر هذه الاستنتاجات إلى قدرات لحرب مكافحة التمرد.

الفصل السابع

توصيات

تقدم حملة مكافحة التمرد في أفغانستان فرصة مفيدة للجيش الأمريكي لتنمية قدراته على نحو أكثر فعالية في إجراء عمليات مكافحة التمرد. و الدرس الهام أكثر في أفغانستان هو أهمية تشجيع شرعية و فعالية الحكومات و قوات الأمن المحلية. قدرات الجيش الأمريكي يجب أن تركز على تعزيز القدرات المحلية و بناء قدراتها لشن مكافحة تمرد ناجحة. هذا ربما يكون صعبا ببعض المجالات مثل الهجوم الجوي و النقل الجوي. معظم صانعي القرار بما في ذلك بالولايات المتحدة مرارا و تكرارا يتجاهلون أو يقللون من شأن أهمية السكان المحليين لحرب مكافحة التمرد. مكافحة التمرد لا تتطلب فقط القدرات على شن حرب غير تقليدية، لكن أيضا القدرة على تشكيل طاقة الحكومة المحلية و قواها الأمنية. و التوصيات تغطي المجالات الثمانية التالية.

- الشرطة
- امن الحدود

- ساحة القتال
- الهجوم الجوي و النقل الجوي
- الاستخبارات
- القيادة و السيطرة
- عمليات المعلومات
- الأنشطة المدنية العسكرية

التحسين في كل هذه المجالات سيزيد من قدرات قوات الأمن المحلية, المساعدة في بناء قدرة الحكومة,, و استهداف الدعم الخارجي. كما لوحظ بالفصل الثاني, هذه التغيرات مربوطة بشدة بنجاح و فشل جهود مكافحة التمرد. الجدول 7.1 يسلط الضوء على المجالات الثمانية عن طريق طرح ثلاثة أسئلة. من الذي ينبغي أن يكون الممثل الرائد في كل مجال؟ ماذا يجب أن يكون دور الجيش الأمريكي؟ ما هي قدرات الجيش الأمريكي الرئيسية اللازمة لإحراز النجاح بهذا المجال؟ بينما الحكومة المحلية بحاجة لتطوير قدرة ذاتية في كل مجال من هذه المجالات للمدى الطويل, فهذا لن يكون ممكنا دائما بالمدى القريب. وربما تفتقر لقدرات حاسمة, مصادر شرعية, و الإرادة السياسية بكافة المجالات الرئيسية. خصوصا في المراحل المبكرة لمكافحة التمرد. تحت هذه الظروف: الجيش الأمريكي (أو ممثل خارجي آخر) ربما يحتاج إلى لعب دور قيادي إلى أن تطور الحكومة المحلية المهارات الضرورية أو انهزام التمرد. هذا الجدول يفترض بان الحكومة المحلية سوف لا يكون لديها مصدر قوة كافي في المجالات الرئيسية. خاصة الهجوم و النقل الجوي.

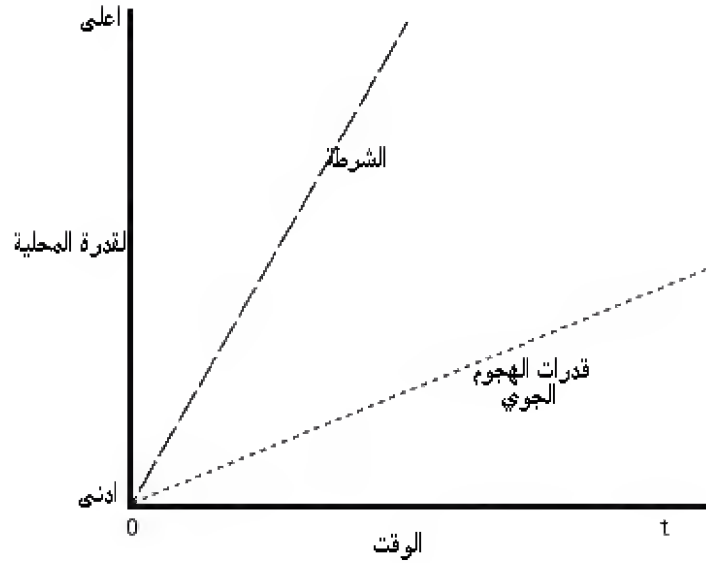
مثلا يوضح الشكل 7.1, قد يكون هناك أيضا بعض الاختلاف في مدى سرعة إرادة الجيش الأمريكي و استطاعته لتحسين القدرة المحلية. في بعض المجالات كالشرطة, هناك حافز قوي لبناء القدرة المحلية بسرعة. هذه البراهين على سبيل المثال: بان الأفضل و الأكثر طريقة فعالة لمنع المتمردين من الحصول على الأرض في المراحل المبكرة للتمرد هو أن تجعل المحليين القيام بذلك بأنفسهم و الذي يسمى أحيانا بمجموعة هيئة الشرطة. مجتمعات مختلفة تعرف أعضائها بنفسها لا سيما في المجتمعات المتلاحمة بالعالم النامي. و بالتالي هذه المجتمعات تتغلب على تحدي الاستخبارات و تمكن من استعمال الاعتقال أو أشكال أخرى من الضغوطات مع اكبر بكثير في التمييز. في المجالات الأخرى مثل قدرة الهجوم الجوي, ربما لا تكون مناسبة أو مرغوبا فيها لتقدم للحكومة المحلية بقدرات جوية تكنولوجية حديثة.

الجدول 7.1 مثال على قدرات مكافحة التمرد

الممثلين الخارجيين				
المجال	الممثلين المحليين	الجيش الأمريكي	وكالات مدنية	قدرات الجيش الأمريكي الرئيسية
الشرطة	قيادة	دعم	دعم	تطوير وحدات الشرطة لتدريب وإرشاد القوات المحلية و إذا استلزم الأمر فرض القانون
امن الحدود القتال البري	قيادة قيادة (إذا كان ملائم)	دعم دعم	دعم —	أجهزة المتحسسات و غيرها من التكنولوجيات لمراقبة النشاط عبر الحدود قدرة الاستطلاع المسلح بمنصات مثل أي سي_130 , و الطائرات بدون طيار التكتيكية
الهجوم والنقل الجوي	دعم	قيادة	—	نظام تحديد المواقع, وقوى العمليات الخاصة لاكتساب علامات الليزر, راديو هات القمر الصناعي محمولة من قبل المتحكمين بالقتال , وتشفير الراديو القدرة على تدريب الاستخبارات البشرية الموجودة بمجموعة المهارات اللغوية و الثقافية ونشرها بمناطق العمليات, استعمال البرامج المدني , مثل العيادات الطبية لجمع المعلومات واستعمال أساليب "شبكة الخطوط" لتخطيط اليكترونيا موقع شبكة دعم المتمردين.
القيادة و السيطرة	قيادة (إذا كان ملائم)	دعم	دعم	منح سلطة العمليات ذات المستوى الأدنى, تدريب و تهينة قادة الكتائب و السرايا لقيادة جهود مكافحة التمرد, هياكل تنظيمية أكثر كفاءة لإدارة جهود مكافحة التمرد الخارجية كتعيين مدير مدني مثلاً.
عمليات المعلومات	قيادة	دعم	دعم	استعمال المجموعات الشرعية المحلية مثل رجال الدين و شيوخ القبائل لمواجهة دعاية المتمردين
النشاطات المدنية العسكرية	قيادة	دعم	دعم رئيسي	فرق لتحسين نظام التصحيحات مثل بناء مراكز الاعتقال والتدريب استعمال فرق إعادة البناء الإقليمي و وحدات فريق الريف

- أ. بعمليات التحالف هذا يمكن أن يشمل جيوش التحالف أيضا
- ب. الوكالات المدنية يمكن أن تشمل وكالات أمريكية, منظمات دولية مثل الأمم المتحدة أو منظمات غير حكومية

اختلاف في القدرة المحلية



الشرطة

أن ينبغي أن تكون هدفا رئيسيا للولايات المتحدة أن تعطي الأولوية لقوات الأمن المحلية بقدر الإمكان، ببعض الحالات، كمثل شرق تيمور و أفغانستان، لم يكن هناك فعليا قدرات شرطة محلية حينما بدأت جهود إعادة البناء والاستقرار. بهذه الحالات، قد تحتاج قوات الجيش الدولي أو الشرطة المدنية أن تساعد مهام فرض القانون إلى أن تتوفر هذه القدرات و تعمل بأسرع وقت ممكن لبناء قدرات شرطة محلية كفوءة، و في حالات أخرى كمثل السلفادور، كان هناك قدرات شرطة محلية، و مع ذلك كانت مازالت بحاجة لإصلاح. على المدى الطويل، قوات الولايات المتحدة من غير المحتمل أن تبقى المقاتلة الرئيسية لمعظم فترة مكافحة التمرد. الحكومة المحلية وقواتها الأمنية عادة يعرفون السكان و التضاريس أحسن من القوات الأمريكية و هم أكثر دراية بالظروف الاجتماعية و الثقافية أيضا، دور قيادي للولايات المتحدة ربما يستخرج ردة فعل قوية قومية أو دينية بين السكان. في معظم العالم الإسلامي، على سبيل المثال، المشاعر المعادية للولايات المتحدة عالية. بمصر و العربية السعودية 85 و 89 بالمائة من السكان على التوالي يرون أمريكا غير مرغوبا فيها. و أكثر من 60 بالمائة منهم من المغرب، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، و لبنان أيضا يرون أمريكا غير مرغوب فيها. هذا يوحي بأن عدد كبير من وجود الولايات المتحدة في بلد أغلبية سكانه من المسلمين قد يؤدي إلى اضطرابات واسعة النطاق. و أخيرا: دور قيادي محلي يمكن أن يقدم نقطة التقاء للتطلعات الوطنية مترادفة مع قوات أمنية كفوءة و حكم جيد.

الخطأ الفاضح في أفغانستان كان رداءة نوعية الشرطة, نظرا لطبيعة عملها. الشرطة هي أول خط دفاع ضد المتمردين. و لديها احتكاك مع السكان المحليين في المدن و القرى و حتما سيكون لديها صورة استخبارات جيدة حول نشاط التمرد. فشل الشرطة في قتال المتمردين و تقليل دعم قواعدها قد يكون مدمرا لجهود مكافحة التمرد, و هذا يعني بأن التركيز الرئيسي للولايات المتحدة و وكالات حكومية أخرى ينبغي أن يكون على تحسين قدرات الشرطة من خلال التدريب, التوجيه, و التجهيز. و هناك حاليا كثرة من وكالات حكومة الولايات المتحدة المشتركة في تدريب و تجهيز الشرطة مثل وزارة الدفاع, وزارة الخارجية, وزارة العدل, وكالة التنمية الدولية, و وكالة الاستخبارات المركزية. على سبيل المثال, المكتب الدولي لمكافحة المخدرات و فرض القانون لوزارة الخارجية و برنامج مساعدة التدريب في التحقيقات الجنائية الدولية لوزارة العدل لديه برامج أجنبية لتدريب الشرطة, و مع ذلك فهي تعاني من قلة التمويل و شرطة مدنية. و هذا يحتم على الولايات المتحدة إما الاعتماد على المقاولين, مثل دين كورب أو دول و منظمات أخرى, مثل دول حلف شمال الأطلسي أو الشرطة المدنية للأمم المتحدة.

على خلاف الشرطة, كفاءة الجيش الوطني الأفغاني تحسنت في المراحل المبكرة لحملة مكافحة التمرد. و هذا كان أساسا نتيجة التدريب التي قدمته قوات الولايات المتحدة و التحالف و كذلك دمج القوات المحلية بالعماليات الحركية و الغير حركية. و القول نفسه لا يمكن أن يقال على الشرطة الوطنية الأفغانية, التي عانت من نقص الاهتمام, مستوى أدنى من التمويل, انعدام التوجيه الأولي, الفساد, و ضعف الولاء للحكومة المركزية. وزارة الدفاع بحاجة إلى أن تعيد تفكيرها حول تدريب الشرطة, و هناك ثلاثة خيارات على الأقل. الأول: يمكنها تأسيس وحدات شرطة مختصة ضمن الجيش الأمريكي (إما من مشاة البحرية أو الجيش) أو توفر تدريب قبل النشر للجيش نشاط الخدمة بلواء الشرطة العسكرية. الثاني: الحكومة الأمريكية يمكن أن تنشأ وحدات شرطة ضمن وكالة فرض القانون الفيدرالية, كممثل مصلحة السجون الأمريكية, التي يمكن نشرها بالخارج. الثالث: يمكن للولايات المتحدة تمويل وظائف إضافية داخل الدولة و اختيار مراكز شرطة العاصمة على أساس أن هؤلاء الضباط سيكونون جاهزون للانتشار بالخارج كجزء من الجهد الفدرالي. و تحاليل إضافية ضرورية لتقييم هذا الخيار.

امن الحدود

المساعدات الخارجية كانت مفيدة جدا لنجاح المتمردين الأفغان في المراحل المبكرة للتمرد. الدعم من الحكومة الباكستانية, قبائل الباشتون, القاعدة, و شبكة الجهاديين العالمية كان حاسم بالنسبة لبقاء قوات التمرد. المجموعات المتمرد تبنا تكتيكاتهم و تقنياتهم أثناء

حملة مكافحة التمرد و أصبحوا بحقيقة منظمة للتعليم. اتخذوا أسلوب العمليات الاستشهادية, العبوات الناسفة المتطورة, و شبكات هياكل تنظيمية تشمل على خلايا صغيرة.

منذ أن نجاح المجموعات المتمردة يرتبط ارتباطا وثيقا بقدراتهم على الحصول على الدعم الخارجي, فالجيش الأمريكي بحاجة إلى تحسين القدرات المحلية لحرمان الدعم. و ربما الأكثر أهمية هو تحسين امن الحدود. جزء كبير من الحل هو دبلوماسي و يشمل تفاوض مع بلدان الجوار لقمع النشاط عبر الحدود. فشلت الولايات المتحدة و الشركاء التحالف في أفغانستان في تعديل رغبة أو قدرات الحكومة الباكستانية للحد من النشاط عبر الحدود. البعض من القدرات التكنولوجية ربما تحسن امن الحدود. و للمناطق الحدودية الغير منضبطة كمثل حدود أفغانستان و باكستان, هذه القدرات ربما تشمل أصناف واسعة من أجهزة الاستشعار و منصات للكشف عن تحركات المتمردين. جهود على هذا المنوال قد تشمل أيضا تدريب و تجهيز القوات المحلية لإجراء الدوريات, استخدام أصناف من التكنولوجيات, التصدي لقوات التمرد, و العمل مع الحكومات المجاورة لفرض امن الحدود.

هناك نوعان من المجالات ذات الصلة اللتان بحاجة لهذه القدرات لمنع الملاذ الآمن و استهداف الدعم الخارجي. واحد هو مواجهة تجنيد المتمردين. و الحاجة للسلطات العسكرية و السياسية استعمال وسائل دبلوماسية و غيرها للتشجيع الدول المجاورة على قمع حملات التجنيد للمتمردين, إغلاق معسكرات التدريب, و إجراء حملة مكافحة التمرد باستمرار التي تضعف الدعم الشعبي للمتمردين و اسر أو قتل القادة و أفراد حرب العصابات. قدرة المتمردين على الحفاظ بملاذ آمن بالبلدان المجاورة يمكن أن يكون قاتلا لنجاح جهود مكافحة التمرد. بأفغانستان جهود مكافحة التمرد كانت محدودة بشكل كبير بأراضي الأفغان و فعلت القليل لقمع التجنيد و غيره من الدعم في باكستان و غيرها من البلدان المجاورة

المجال الثاني: يتطلب قدرات جديدة للتصدي للتمويل الخارجي للمجموعات المتمردة. الحكومة الأمريكية بحاجة لمواصلة ضغط الحكومات الأجنبية لقمع تمويل المجموعات المتمردة من شتات السكان و الممولين الأثرياء من إقليم كمثال الخليج الفارسي_بتعاون وثيق مع وزارة الخارجية, وزارة الخزانة, و الولايات المتحدة و غيرها من شركاء التحالف. مجموعات الأفغان استلمت تدفق منتظم من المساعدة من أفراد أغنياء في الخليج و أقاليم أخرى. تدفق التمويل هذا, كان مصدر مهم للمجموعات المتمردة.

ساحة القتال

القوات العسكرية عادة أكثر فعالية عندما تستعمل بالطريقة التي تعتبر شرعية, و هي أيضا أكثر فعالية عندما تستخدم من قبل السكان المحليين و ليس من قبل الممثلين الخارجيين. الاستخدام الأكثر فعالية للقوات العسكرية في مكافحة التمرد, يشمل نوعان من قدرات ساحة القتال.

الأول: احد انجح الأساليب في أفغانستان_ الذي استخدم بدرجات مختلفة كان: إخلاء, حفاظ, توسيع. و هذا أحيانا يدعى إستراتيجية لطخة حبر. القوات تكلف بالعمل بمناطق المتنازع عليها لاستعادة الوجود الحكومي و السيطرة و من ثم شن برامج عسكرية و مدنية عسكرية لتوسيع السيطرة و إزاحة المتمردين إلى الحافة. التركيز هو على تعزيز و الحفاظ على الساحة التي بوضوح سكانها مؤيدين للحكومة و حماية الحكومة و غيرها من المصادر الهامة (كمثل خطوط الاتصالات و المدن الرئيسية). و نشر قوات مكافحة التمرد لشن عمليات هجومية بمناطق النزاع. الحفاظ بالأرض اثبت انه كان أصعب وجه لنهج إخلاء, حفاظ, توسيع, في أفغانستان نظرا للعدد القليل لقوات الجيش الأمريكي و القوات المحلية. هذا يشير بان أعداد كافية من القوات لازمة للحفاظ بالأرض عندما يتم إخلاءها من المتمردين أو باستطاعة المتمردين أخذها ثانية. نشر القوات بمناطق المتمردين يمكن يستطيع حرمانهم من الملاذ الآمن, الاعتراض على الحدود, و توسيع الوجود الحكومي و التحالفي. قوات الجيش الأمريكي ينبغي أن تبقى إلى الحد الأدنى و مدعمة بوحدات الشؤون المدنية و عمليات الحرب النفسية متى أمكن ذلك. سرية المشاة يمكن أحيانا أن تقدم للقيام بدوريات بالمنطقة و امن الوحدة من التهديد الفوري. قوات الرد السريع على شكل مصدر قوة دعم جوي قريب أو وحدات الإسناد يجب أن تساند القواعد الأمامية كلما هدد المتمردين اجتياحهم.

أسلوب إخلاء, حفاظ, توسيع يشمل شن عمليات بالمناطق المتزايدة بضواحي القواعد العسكرية. أول التدابير لحماية القوات هو استهداف و إزالة المتمردين الساكنين داخل المنطقة الداخلية_ المعرفة من قبل المهمة, العدو, التضاريس, و مرات حول قاعدتها. و هذا يتطلب العيش و السكن بين السكان المحليين لوقت طويل لكسب ثقتهم و دعمهم و القدرة على عزل السكان من المتمردين. المنطقة الثانوية هي منطقة النقل و الدعم للمتمردين, و ربما تشمل أماكن نائية أو مناطق أين السكان إما وديين أو معادين لجهود وحدات مكافحة التمرد. العمليات النسبية يتطلب إجرائها في هذه المناطق لإظهار العلم و إبقاء السكان محايدين لفكرة دعم المتمردين. في أفغانستان قوات بحجم كتبية تقوم بعمليات المسح و الإخلاء بقوات تقليدية حصدت عموما اقل بكثير من جهودها بسبب صعوبة العثور و ارتشاء المسلحين.

الثاني: هو تطوير قوة استطلاع مسلحة مختصة في المداهمة بالقوة. الاستطلاع المسلح هو القيام بدوريات في المناطق المشبوهة بالتمرد لالتقاط المعلومات حول نشاطاتهم,

اتصالاتهم الأولية, أو لتأكد من أن المنطقة خالية من المتمردين. الاستطلاع يمكن انجازه بمجموعة متنوعة من المنصات و التدابير, كمثل السفن الحربية اي سي_130(وتشتغل عموما بالليل), طائرات بدون طيار التكتيكية, و تنظيم دوريات الاستطلاع البرية.

قوات المداهمة المختصة أحيانا مطلوبة لشن عمليات التي إن لم تشنها ستكون خطيرة على القوات الصديقة وخارج نطاق القوات التقليدية. هذه القوات المختصة ربما قد تكون من وحدة مكافحة التمرد, قوات الهجوم المحلية, أو وحدة شكلت خصيصا و دربت مستندة من القوات العضوية. بأفغانستان قوات المداهمة أحيانا ما تطلب إلى منصات خاصة متنقلة و مستوى متاح عالي من المعلومات الاستخباراتية. عملية استهداف بناء على خيوط المعلومات الاستخباراتية كثيرا ما عملت أفضل حينما يتحى طبقات صناع القرار.

الهجوم و النقل الجوي

الهجوم و النقل الجوي مهمان أيضا . أن فعالية الدعم الجوي القريب في عمليات مكافحة التمرد كمثل تلك التي أجريت بأفغانستان جعلها خصوصا مفيدة للولايات المتحدة لاستمرار في تنمية قدرات تكنولوجيا مثل نظام معتمد على نظام تحديد المواقع وقوى العمليات الخاصة لاكتساب علامات الليزر, الذين كانوا لا يقدررون بثمن للقوات البرية. و بكثير لنفس السبب كان أيضا مفيد للاستمرار في تطوير أجهزة اتصالات جديدة و معقدة, بما في ذلك أجهزة استقبال و إرسال حديثة التي تربط القوات معا في الميدان بمناطق أخرى, رادوهات اللاسلكي بالقمر الصناعي محمولة من قبل مراقبين القتال لكي يطلبون الهجوم الجوي, و تشفير راديو هات عالية التردد. و قدرات النقل الجوي من المحتمل أن تكون مفيدة أيضا. بمعظم الدول النامية القوات المحلية من غير المرجح أن تملك موارد النقل الجوي بشكل كبير, و الولايات المتحدة (أو ممثلين خارجيين آخرين) ربما يحتاجون إلى تقديم النقل الجوي لنقل القوات داخل (وخارج من) منطقة العمليات.

قدم الدعم الجوي القريب خاصة فائدة كبيرة لمجموعات الصغيرة لقوات الولايات المتحدة , و قوات الأفغان العاملين ضد المتمردين. هذا الدرس ربما غير قابل للتطبيق لكل عمليات مكافحة التمرد, خصوصا تلك التي تشن بالمناطق الحضرية. بأفغانستان معظم القتال حدث بالمناطق النائية التي بها الدعم الجوي ممكنا و فعالا. مجموعة متنوعة من الطائرات يمكن أن تقدم الدعم الجوي القريب لقوات الولايات المتحدة و المحلية بما في ذلك اي , هيتش_64 هليكوبتر الهجوم, سفن الحرب الشبح اي, سي 130, مقاتلات اي_10 و اف_14, و قادفات بي_52.

الاستخبارات

مشكلة تدمير مجموعات التمرد و داعم هي غالبا واحدة من العثور عليهم. و هذا يجعل الحصول على معلومات دقيقة و قابلة للتنفيذ من أسمى الاهميات. الجيش الأمريكي بحاجة لمواصلة تطوير قدرات جمع, تحليل و التصرف بسرعة استنادا على المعلومات الاستخبارية. تجربة الولايات المتحدة بأفغانستان تشير بان هناك حدود في استعمال الحلول التكنولوجية للتحديات الاستخبارية. التكنولوجيات الحديثة كانت أحيانا مساعدة على تحديد المتمردين و مع ذلك المتمردين استطاعوا بتكرار التكيف مع تكتيكاتهم, وتقنياتهم, و إجراءاتهم ليتجنبوا هذه المجموعة من الأساليب. و هذا يجعل للاستخبارات البشرية أهمية خاصة بما في الاستخبارات البشرية التي تجمع من قبل المخابرات المحلية و الخدمات الأمنية المحلية, فضلا عن المليشيات و القبائل المحلية. البرامج المدنية العسكرية مثل تلك التي تقدم المساعدة الطبية للسكان المحليين- يمكن أيضا استعمالها لبناء الثقة مع السكان المحليين. تطوير أدوات تحليل لعملية المعلومات مهم أيضا, على سبيل المثال نظام وضع شبكة قضبان أخطيظ موقع المتمردين و شبكة دعمهم, كان مساعدا جدا لعملية الاستخبارات كأداة مفيدة للتخطيط العملي للجيش الأمريكي في أفغانستان.

القدرة على التحليل الفعال هو عنصر حاسم في أي قدرة استخبارية. عمليات مكافحة التمرد تتطلب تطوير أساليب تحليلية لقياس مدى تأثير التمرد على السكان المحليين_ خصوصا التأثير على الوضع الأمني. العديد من العوامل يمكن أن تصعب قياس فعالية عمليات مكافحة التمرد. إحراز التقدم لا يمكن قياسه بتقدم الجيش عبر الخريطة كما هو الحال في الحرب التقليدية و التركيز على المقاتلين فقط يغفل على شبكة الدعم الأكثر توسع: ترتيبات معقدة سياسية, اقتصادية, اجتماعية, و عوامل عسكرية يمكنها تزويد التمرد ونادرا ما تكون هناك مثالية تعريف مقياس النوعية أو الكمية المستهدفة مسبقا.

لسوء الحظ, فحملة مكافحة التمرد في أفغانستان, كثيرا ما سقطت في شرك القياسات, (1): قياس النجاح على أساس النواتج و المداخلات بدلا من النتائج الإستراتيجية الأوسع, و (2): التركيز على القياسات الأمريكية بدلا من الأفغانية. الجيش الأمريكي بحاجة لتطوير نتائج على أساس المقياس لتقييم الأداء أثناء حملات مكافحة التمرد, التزويد ينبغي أن تشير إلى كميات الموارد التي استعملت في عمليات مكافحة التمرد, كمثال مقدار المساعدات المالية و الجنود المنتشرة. النواتج ينبغي أن تكون أول النتائج من برامج مكافحة التمرد, و هذا يشمل مقياس القوات المحلية التي تدربت و المتمردين الذين قتلوا أو اسروا. و الحصلة هي الظروف التي تؤثر مباشرة على السكان المحليين. و لا ينبغي قياس ما يقوم به الجيش. و إنما يوضح نتيجة جهوده. بدون مثل هذه القدرة لقياس الأداء, فصناع

القرار يفتقرون لطريقة موضوعية للحكم بالنجاح أو الفشل في الأزمة المتواصلة مما يجعل التصحيحات بوسط المجرى أكثر صعوبة.

بالرغم من هذه الحواجز، فهناك مقياسان معقولة لفعالية مكافحة التمرد. مؤشرات النتيجة الرئيسية تشمل عدد الهجمات المميتة ضد السكان المحليين على وقت و اتجاه في استطلاعات الرأي العام. المقاييسات بحاجة أن تكون مرتبطة بأمن السكان. الأدوات لتقييم نتائج مكافحة التمرد تبقى محدودة. انه يصعب قياس الدعي الشعبي و الأمن، خصوصا في بلدان مثل أفغانستان التي تجمع البيانات بشكل منظم. و مع ذلك فبناء مثل هذه التقييمات في برامج المساعدة الحالية و المستقبلية و لتشجيع الدولة المضيفة للقيام بمثل هذه التقييمات. فان الجيش الأمريكي سيكون في وضع أفضل لتحسين عمليات مكافحة التمرد. و استنادا إلى الحالة الأفغانية فان مؤشرات النتائج الرئيسية قد تشمل مسار ما يلي.

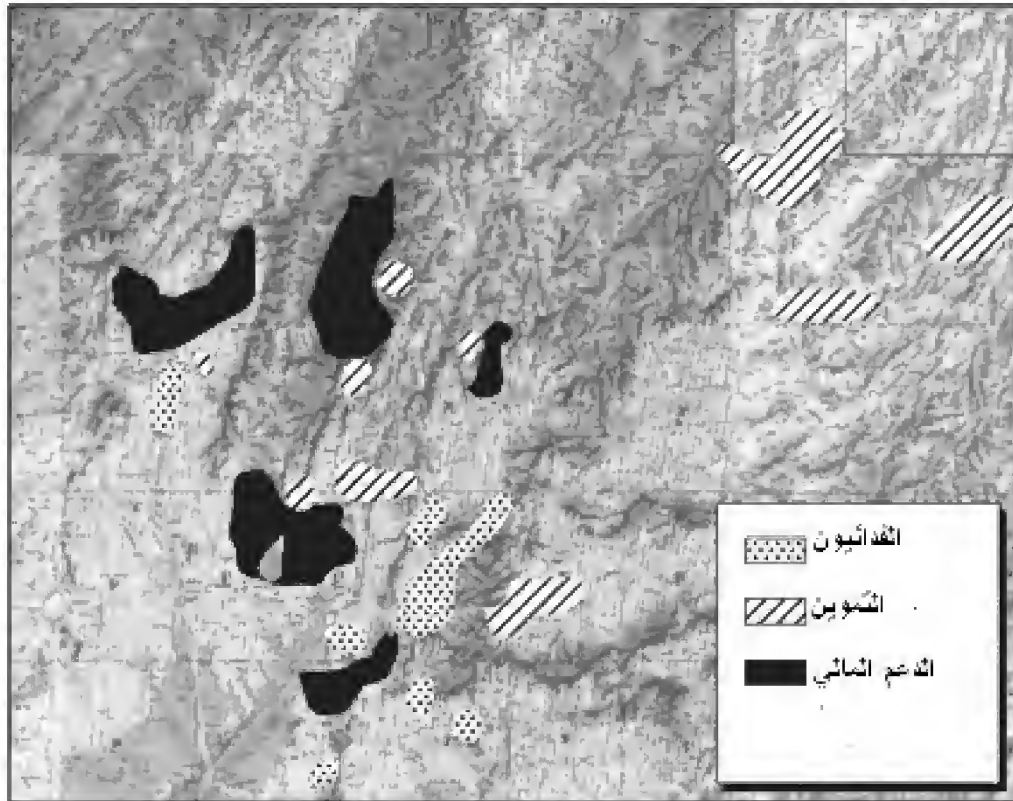
- **عنف التمرد.** معظم المؤشرات المفيدة هنا هي اتجاهات على مر الزمن في العدد و القتل ببدائية هجمات المتمردين ضد السكان. أولا: كم عدد الهجمات التي شنها المتمردين؟ و أين أجروهم؟ هل هم في ارتفاع أو انخفاض مع مرور الوقت، و هل منطقة العمل في توسع أو تقلص؟ ثانيا: كم قاتلة هجماتهم مع مرور الوقت؟ هل هم قادرين على قتل المزيد من السكان (وخاصة المحليين)؟ الاتجاهات قصيرة الأجل هي عموما ليست مفيدة إذ أن معدل هجمات العدو يمكن أن يتقلب، و الانخفاض في المعدل ربما يكون بسبب التحضير إلى هجوم أوسع. معدلات بيانات الجريمة بما في ذلك القتل على مر الزمن هي أيضا مفيدة.
- **الرأي العام.** المؤشرات المفيدة في هذا المجال تشمل اتجاهات في استطلاعات الرأي العام التي على الإحساس بالأمن بين السكان المحليين. هل السكان المحليين يشعرون بأمن أكثر (أو أقل) أمنا مع مرور الوقت؟ و لماذا؟ شعور السكان بالأمن يمكن أن يكون مؤشر لفعالية قوات الأمن في إنشاء بيئة التي يستطيع بها الأشخاص و البضائع التحرك بحرية، و إمكان ظهور النشاط السياسي و الاقتصادي الشرعي بدون تهديد. الترويج للفوضى هو هدف رئيسي لمعظم المتمردين، تعطيل الاقتصاد و تقليل الأمن يساعدان على إنتاج السخط بين الحكومة و إضعاف قوة و شرعية الحكومة المحلية. أدلة استرخاء السلوك التي تتجم من الخوف يمكن أن تكون تعليمية بشكل خاص. هل السكان المحليين يخرجون ليلا في قراهم؟ هل يسافرون خارج قراهم ليلا؟
- **مؤشرات أخرى للأمن.** قياسات نتائج أكثر تكتيكية ربما تكون مناسبة أيضا. في الصومال على سبيل المثال، الجيش الأمريكي جمع مثل هذه المؤشرات كمعدل الموت لليوم بسبب الجوع، المصابين الجدد من طلقات النار في المستشفى، و سعر

بندقية اي كي 47 في الشارع. و مع ذلك يجب ربط كل نتائج هذه المقاييس بأهداف المهمة العامة.

القدرة على تخطيط خريطة الأرض الكترونيا لمراقبة مخابئ المتمردين و شبكة دعمهم هو قدرة استخباراتية حاسمة أخرى. في أفغانستان نظام وضع شبكة القضبان تم استعماله بعدل و بنجاح لتغطية قطع كبيرة من الأرض المشبوهة بالمتمردين. كما يوضح الشكل 7.2. كل مربع في شبكة القضبان كان مغطى بأحد أساليب المراقبة و إما متأكد انه خال من احتواء نشاط مشبوه. و عندما يكشف نشاط مشبوه, فقوات الجيش الأمريكي و التحالف تستمر في تطوير الوضع و أحيانا إدخال قوات إضافية للمنطقة لتدمير التهديد. التوقيت كان حاسما و العتور على قوات المتمردين يتطلب ساعات طويلة و العديد من مصادر القوة, منصات المطاردة و القتل تشتبك مع قوات المتمردين فور اكتشافها و ثم تستمر في البقاء على الاحتكاك إلى أن ترسل التعزيزات إلى المنطقة.

الشكل 7.2

مثال على أسلوب نظام شبكة القضبان



أن أسلوب نضام شبكة القضبان هو تقريبا متشبه لتكتيكات الاستخبارات التي استخدمت من قبل البريطانيين في ملايا و الولايات المتحدة في فيتنام. في فيتنام طلب وزير الدفاع روبرت سترانج مكنمارة من وكالة الاستخبارات المركزية سنة 1966 تطوير تقنية لقياس اتجاهات في "التهدة" للسكان. وكانت النتيجة نظام تقييم القرية الصغيرة, الذي احتوى على أهداف مثل سواء قوات الحكومة أو التمرد كانت في هاملت. ومع ذلك فإنه اعتمد اعتمادا كبيرا على اخذ مقاييس شخصية لقياس نوعية حياة السكان. نظام تقييم القرية الصغيرة ذكر سواء ساكني هاملت عاشوا في شيئا من اطمئنان أو أنهم كانوا عرضة للمضايقات, التهديدات وهجمات من الفيتكونغ أو الجيش الفيتنامي الشمالي.

أهم ميزة نظام تقييم القرية الصغيرة كانت الحقيقة بأن حزبان منفصلان اعدوا تقريرين منفصلين مستقلان عن بعضهما. كبير مستشار المقاطعة الأمريكي ونظيره الفيتنامي قائد المقاطعة, كل منهما اعد تقريراً عن سلسلة أوامره الخاصة. والقصد من هذا هو لضمان بأن الاثنين لم يكونا متعاونان على تحييز الاستنتاجات. و بعدما قدمت التقارير تمت مقارنة على مستوى كبير مستشار المقاطعة, ثم قيادة المساعدات العسكرية _ مركز قيادة العمليات المدنية الفيتنامية للثورة و تنمية الدعم في سايفون. الأسئلة أعطيت مجموعة رياضية لتقديم متوسط إحصائي لكل قرية صغيرة, و هذا المتوسط بعد ذلك يكس لكل قرية, مدينة, مقاطعة, و محافظة. القرية الصغيرة أو القرية التي كانت تقدر آمنة أو "تحت التأثير الحكومي" كانت تصنف على أنها, أ, ب, أو ت. و القرى الصغيرة التي تحت تأثير المتمردين صنفوا ث أو ج. بيانات التحاليل من نظام تقييم القرية الصغيرة, و كذلك بيانات عن وحدة العمليات, أظهرت كيف أيام عمليات مناورة كتيبة بأي منطقة ساهمت بالقليل في امن السكان. و وحدات التمشيط الكبيرة لم تعزز التهدة إلا إذا بقيت القوات الأمريكية بالمنطقة.

القيادة والسيطرة

لمحات مهمة مستقبل عمليات مكافحة التمرد ربما تتطلب تبني هياكل تنظيمية في العديد من الطرق. احدها تمكين العمليات عند أدنى المستوى. مناورة وحدات صغيرة مدربة جدا مهمة للنجاح. مجموعات تمرد كفوءة يمكن توزيع قواتهم المجموعات صغيرة مما يجعلهم أكثر صعوبة لمهاجمتهم, ونيل اتصالات أكثر أمنا, و تمويه أفضل, و عمليات التسرب أكثر فعالية. عمليات الجيش الأمريكي قد تكون أكثر احتمالا أن تنجح عندما يكون للقيادة على مستوى الوحدات الصغيرة مهلة كافية, مصدر قوة مخصص, و قوة أسلحة لإشراك السكان, تطوير استخباراتهم الخاصة لهزم العدو في القتال.

في الحقيقة عقيدة الجيش الأمريكي بحاجة لتأسيس شبكات موزعة أكثر حرية و أوسع بكثير، التي لديها درجة عالية من الاستقلال الفردي و البقاء على قيد الحياة. هذا يعني الدخول في صلب عقيدة مكافحة التمرد و تدريب و إعداد قيادات السرية و الكتيبة لقيادة حرب أسلحة موحدة. إجراء عمليات مدنية عسكرية، و تطوير و استغلال استخباراتهم الخاصة. و تعني أيضا إعطاء قادة المشاة المسؤولية، الاستقلال الذاتي، و ابتعاد من المقرات العالية التي الآن فقط مملوكة من قبل قادة فريق للقوات الخاصة. القادة ينبغي أن يمنحوا السلطة لقادة الوحدة الصغيرة لتعامل مع التحديات التي يواجهونها أثناء عمليات مكافحة التمرد، بما في ذلك سلطة روتينية لاتخاذ القرار التي تقوم بها حاليا الكتائب و لواء الفرقة المقاتلة. القيادة والسيطرة عملت أفضل حينما كانت خارجة من الهيكل الهرمي إلى مستويات أفقية. كلما كانت خيوط تعيين الهدف من قبل المخابرات قصيرة كلما اشتغلت أفضل، ترتيبات سريعة الاستجابة للقيادة و السيطرة توفر مرونة للقوات في ميدان القتال. هذا كان دائما لم ينجز جيدا في أفغانستان.

على المستوى الاستراتيجي القيادة والسيطرة يقدمان ثلاثة تحديات كبيرة في أفغانستان. احدها كان التنسيق الإجمالي لمكافحة التمرد. الحكومة المحلية يجب أن تكون مسؤولة عن جهود الشاملة لمكافحة التمرد أينما أمكن. بينما الموظفين المدنيين الدوليين و القوات العسكرية ستحتفظ بسلسلة قيادة منفصلة من الحكومة المحلية، الممثلين الدوليين بحاجة لدعم الدور المتفوق للحكومة المحلية. التحدي على المستوى الاستراتيجي الثاني هو قلق القيادة و السيطرة بين القوات الدولية. كما لوحظ بالفصل السادس، كانت هناك سلسلة قيادة منفصلة للولايات المتحدة و الناتو. و النتيجة كانت العديد من القوات الخارجية تشتغل بنفس المنطقة بمهام مختلفة و دوار مختلفة للاشتباك. كما اتضح في حالات أخرى، كممثل الصومال و سراليون، و هذه الممارسة تولد مخاطر ازدواجية و ارتباك و سوء الفهم، و في بعض الأحوال ضحايا ما كان داعي لهم. النموذج الأفضل ربما يكون ذلك المتبع من قبل الولايات المتحدة في هايتي سنة 1994 و استراليا في تيمور الشرقية سنة 1999، و الذي به قادت الولايات المتحدة و استراليا قوات الدخول، على التوالي تم سحبها و دمجها في قوة موحدة بسلسلة قيادة واحدة. التحدي على المستوى الاستراتيجي الثالث للقيادة والسيطرة في مكافحة التمرد الأفغانية كان انعدام التنسيق ضمن الجهد الأمريكي. حملات مكافحة التمرد الناجحة تتطلب مزيج من القدرات العسكرية و السياسية، لكن التنسيق بين الجيش الأمريكي و الوكالات المدنية العاملة في أفغانستان كان مشكلة. و هذا يشير إلى الحاجة لجعل الوكالات المدنية منشغلة أفضل و متناسقة مع الولايات المتحدة على الأرض. التغلب على هذا التحدي يتطلب أيضا إعادة النظر في الهيكل التنظيمي لحملة مكافحة التمرد. هناك العديد من الخيارات المحتملة، و مع ذلك تحاليل إضافية ضرورية لتقييمهم. الأول هو تعيين المدنيين مسئولين على جهد مكافحة التمرد، وربما يكون سفير الولايات المتحدة للبلاد التي يجري بها التمرد. أو إتباع نموذج العديد من مكافحة التمردات

بقيادة بريطانيا، قد يكون مبعوثا خاص (أو المفوض العالي) مع سلطة القيادة و السيطرة. تحت كل من هذه الخيارات، فإن كبار المسؤولين العسكريين سيكونون خاضعين لشخصية مدنية. في الحقيقة المسؤولين المدنيين البريطانيين كانوا مسيطرين على الطوارئ و مسؤولين على الإستراتيجية السياسية الأوسع. الجيش البريطاني اشتغل تحت سيطرة مدنية و وافق على متطلبات استعمال ادني قوة. و خيار آخر هو إعطاء قيادة و سيطرة الجيش مسؤوليات حملة مكافحة التمرد. و الخيار الأخير هو إنشاء وكالة مجموعة عمل التي تشمل كل من الموظفين المدنيين و العسكريين، التي لديها المسؤوليات الشاملة لحملة مكافحة التمرد.

عمليات المعلومات

المجموعات المحلية هي أكثر احتمالا إن تكون فعالة في التأثير على السكان المحليين و التصدي لفكر المسلحين من الجيش الأمريكي أو غيرها من الممثلين العسكريين الدوليين. و من المهم جدا أن تفهم من يمسك زمام السلطة، من يثق به السكان، و من أين يأتي السكان بمعلوماتهم_ و من ثم استهداف هذه المنتديات العامة. في بعض الحالات، كمثل في أفغانستان، زعماء الدين و شيوخ القبائل يمارسون أغلبية السلطة، وهذا يعني تقديم المساعدة للمجموعات المحلية ذات المصادقية بين السكان، مثل الأئمة المسلمين و شيوخ القبائل الذين يمكن أن يكون فعالين في مكافحة دعاية الجهاديين. هذه المجموعات ليس من الضروري أن تكون مؤيدة للولايات المتحدة، لكن من الضروري أن تكون معارضة للمتمردين و تملك التأثير ذو المصادقية بين السكان. جزء كبير من تمويلهم يمكن أن يكون غير مباشر لحماية مصداقيتهم. المساعدة يمكن أن تكون مباشرة لوسائل الإعلام المحلية، الأحزاب السياسية، منظمات الطلاب و الشباب، ونقابات العمال، و الشخصيات الدينية و المنظمات التي يتحقق بها معيارين التاليين " (1) أن يكون لديهم قاعدة دعم واضحة من السكان المحليين، و (2) أن يكونوا معارضين لجماعات التمرد و إيديولوجيتهم. هذا الأسلوب لديه بعض التطابق مع جهود الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة لتحقيق التوازن مع الاتحاد السوفيتي عن طريق تمويل المنظمات السياسية و الثقافية و الاجتماعية و الإعلامية بمناطق كمثل أوروبا الوسطى و الشرقية.

المتمردين أحيانا يجعلون الدين جزءا كبيرا من خطابهم لكسب دعم السكان، منذ إن المساجد تاريخيا عملت كنقطة تحول للثورات السياسية الرئيسية في أفغانستان، فالمسؤولين بالحكومة الأفغانية استهدفوا المساجد. و مجلس علماء أفغانستان دعا الطالبان لتخلي عن العنف و إلى تأييد الحكومة الأفغانية باسم الإسلام، كما أنهم أيضا دعوا علماء الدين بالبلدان المجاورة بما في ذلك في باكستان للمساعدة في مواجهة نشاطات و

عقيدة الطالبان و غيرها من المنظمات المتمردة. و عدد من الأنمة المسلمين الأفغان علنا أيدوا الحكومة الأفغانية و ادعوا إن الجهاد ليس إسلامي. علاوة على ذلك مجلس العلماء و بعض علماء الأفغان أصدروا فتوة أو حكم ديني بأنهم بلا شك يعارضون التفجيرات الانتحارية, لذا فجهود المحليين للتأثير على السكان خصوصا الممثلين ذو المصادقية كمثل الأنمة المسلمين و شيوخ القبائل كانت أكثر نجاحا.

النشاطات المدنية العسكرية

عانت الحكومة الأفغانية من مشاكل حكم كبيرة, كمثل الفشل في كبح ارتفاع تجارة المخدرات و الفساد في المجالات الرئيسية مثل النظام القضائي. بينما الوكالات المدنية ينبغي أن تؤدي الجهود لإعادة بناء النظام القضائي فالجيش بحاجة أن يلعب دورا مهما كذلك. هذا يعني إنشاء فرق الشؤون المدنية التي تستطيع العمل بالمجالات الرئيسية للنظام القضائي, مثل إنشاء محاكم لمحاكمة المتمردين, الإرهابيين, و المجرمين الرئيسيين المشاركين في نشاطات كمثل تهريب المخدرات. محاكمة فعلية ل "المفسدين" بما في ذلك المتمردين هو أمر حاسم لنجاح حملة مكافحة التمرد. و الفشل في التعامل الغير ملائم مع هؤلاء الأشخاص يضعف جهود مكافحة التمرد. بالإضافة إلى ذلك, أماكن الاحتجاز قبل التحقيق و السجون غالبا ما تكون في حالة سيئة بالبلدان النامية. هذه المشكلة المركبة, ربما يكون الدول المانحة للمساعدة ممانعة أن تصبح مشاركة في إعادة بناء نظام مشهور انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان. و الجيش يمكن أن يسد هذه الفجوة.

فرق إعادة البناء ينبغي أن تكون عنصرا أساسيا لعمليات مكافحة التمرد, و أن يشارك بها كل من الموظفين العسكريين و المدنيين. بالحكومة الأمريكية هذا يشمل الموظفين من منظمات كوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية و وزارات الخارجية, العدل, الخزينة, و الزراعة. هذه الفرق يجب أن تشارك في أصناف واسعة من المشاريع التي تتراوح من مساعدة السكان المحليين بالرعاية الصحية, المساعدة على تحسين الخدمات مثل المياه و الكهرباء, و إعادة بناء المدارس, المباني الحكومية, و المستشفيات. برامج إعادة البناء يجب أن تكون مصممة لكسب التأييد للحكومة المحلية, بدلا من التأييد للحكومة الأمريكية أو غيرها من الجهات الخارجية. كما يجادل الجنرال الإسرائيلي موش ديان "الجنود الأجنبية لن تكسب أبدا قلوب الشعوب" و عموما لن تكسب الدعم للحكومة المضيفة. بالمناطق التي يوجد بها عنف كبير للتمرد, فالجيش الأمريكي ربما يحاجه إلى تقديم نسبة مئوية اكبر من المساعدة المدنية العسكرية, منذ أنهم مستعدين أفضل للعمل في بيئات غير ودية.

هذه العمليات الغير حركية هي أسلحة حاسمة في معركة الحكومة المحلية لكسب الدعم الشعبي. فينبغي على الجيش الأمريكي نشر وحدات الشؤون المدنية مع التدريب و الخبرة في مجالات كممثل الادارة العامة, الأمن العام, الصحة العامة, ونظام العدل. مرة أخرى, تركيز الجيش الأمريكي و غيره من الممثلين الدوليين يجب أن يكون على تحسين قدرات الحكومة المحلية لإعادة بناء و توفير الخدمات الضرورية وليس أن يفعلوا ذلك لها. هذا يشكل جانبا رئيسيا لأي محاولة لضمان الدعم الشعبي و الشرعية للحكومة. احد أكثر الجوانب ابتكارا في الحملة الأفغانية لمكافحة التمرد هو إدراج البرامج المدنية العسكرية و خصوصا فرق إعادة البناء الاقليمي. فكرة فريق إعادة البناء الإقليمي يمكنها أن تساعد على تقوية تعزيز الوصول إلى الحكومة المركزية إعادة بناء الخدمات الأساسية. فرق إعادة البناء الإقليمي يمكنها تسهيل إعادة البناء من قبل تمويل مشاريع كممثل إصلاح المدارس أو بمساعدة وزارة الخارجية, الوكالة الدولية للتنمية, و ممثلين وزارة الزراعة لتنفيذ مشاريع ممولة مدنيا. و مع ذلك فهناك عدة حواجز لتنفيذ ناجحا من قبل فرق إعادة البناء الإقليمي. احدها: حواجز التوظيف: فترات قصيرة من العمل كممثل فترات ثلاثة أشهر تجعل صعوبة لأعضاء إعادة البناء الإقليمي على تنمية فهم سياسة و ثقافة السكان المحليين. ثانيها: ندرة فرق إعادة البناء الإقليمي: التي بحاجة إلى الوصول إلى ما بعد المناطق الحضرية و داخل المناطق الريفية, حيث ربما يكون دعم المتمردين اقوي. و في أفغانستان كان لديهم القليل الوصول العملي في المناطق الريفية. منذ أن المتمردين غالبا أفضل في القدرة على بناء شبكات دعم والاستعلاء على الساحة في المناطق الريفية. لذا ففرق إعادة البناء الإقليمي بحاجة لان تنتشر في المناطق الريفية.

و هنا أين يمكن أن يكون لمهام فريق إعادة البناء الإقليمي فعالية. في أفغانستان وحدات فريق الريف الذي عادة يشمل خليط من الشؤون المدنية و موظفي عمليات الحرب النفسية-كان قد كلف مع إجراء العمليات العسكرية المدنية ضمن الحملات الكبيرة. فريق الريف أيضا شمل فرق الاستخبارات البشرية التكتيكية, مترجمين, شرطة عسكرية, الإعلام, و موظفي الشؤون العامة, موظفي الصحة, و قوات الأفغان المحلية. و عمليات الرعاية الصحية خاصة يمكن أن تكون ناجحة في كسب الدعم بين السكان المحليين. السكان المحليين القرويين يمكن علاجهم من كل شيء, من نفخ قليل و لون ازرق بالجلد من الضرب إلى إصابات و أمراض أكثر جدية. مع أن هؤلاء المرضى يمكن معالجتهم من خلف السيارات الطبية المتحركة و متعددة المهام. و العلاج كان من السهل إدارته حينما يعطى بمكان امن يرتبه السكان المحليين. و كان مهم أيضا وجود طبيب أنثى متاحة لعلاج النساء و الأطفال.

الحكم الجيد يتضمن مراقبة الخدمات الأساسية للسكان من قبل السلطة المركزية بالوقت المناسب. وهذا يشمل العملية التي من قبلها تم اختيار اللذين بالسلطة, و روقبوا, و استبدل(البعد السياسي). قدرة الحكومة على إدارة و بفعالية مصادر اقتصادها و تنفيذ

سياسات سليمة(البعد الاقتصادي). و احترام المواطنين و الدولة لمؤسسات البلاد (البعد المؤسسي). الجيش الامريك عموما ليس هو الممثل الرئيسي بالحكم و بناءات المؤسسات أثناء عمليات مكافحة التمرد. و مع ذلك ينبغي أن يلعب دورا حاسما في تشجيع الحكم الجيد عن طريق إعانة السلطات المحلية للتعامل مع الفساد, تحسين نظام العدالة الجنائية, و نزع سلاح الميليشيات. و على المدى الطويل, الحكم السيئ يمكن أن يضعف جهود مكافحة التمرد بإضعاف التأييد الشعبي للحكومة و عليه فانه مهم التأكد من التنسيق بين ممثلين آخرين مشاركين في الحكم. وكالات الأمم المتحدة كممثل برامج الأمم المتحدة للتنمية, منظمات إقليمية كممثل البنك الآسيوي للتنمية, الاتحاد الأوروبي, ومنظمات للأمن و التعاون الأوروبي: و أصناف واسعة من المنظمات الغير حكومية. فشل الحكم بالمحافظات الرئيسية كممثل هلمند و قندهار اضعف جهود مكافحة التمرد بجد في أفغانستان.

في سنة 1940, كتيب فيلق المشاة البحرية ,الحروب الصغيرة على نحو مميز أشار إلى أن "تاريخ الولايات يظهر انه على الرغم من الاتجاه المختلف للسياسة الخارجية للحكومات الناجحة, فهذه الحكومة قد توسطت أو تدخلت في شؤون دول أخرى بانتظام ملحوظ" و واصل بالقول بان منذ أن أنواع من هذه المهام من المحتمل أن تتكرر في المستقبل, فمن الجيد ربما أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لأي طارئ الذي قد يحدث. و هذا التقييم هو فقط صحيحا تماما اليوم كما كان الأربعينيات. في الحقيقة الولايات المتحدة كانت مشاركة في العديد من مكافحات التمرد طوال تاريخها في أمريكا اللاتينية, الشرق الأوسط, إفريقيا, أوروبا, و آسيا. و التحدي هو أن تحسن قدرتها على المشاركة بفعالية أكثر في عمليات مكافحة التمرد بالمستقبل.

إعمال التمرد منذ 1945

الصين	1950-1946
اليونان	1949-1945
الفلبين	1952-1946
فيتنام	1954-1945
بورما	1948-
ملايا	1956-1950
كلومبيا	1962-1948

1951-1950	الصين/التيبات
1951-1950	كوبا
1962-1945	الجزائر
1960-1958	لبنان
1960-1958	اندونيسيا(دار الاسلام)
1965-1960	الكونغو (كتانغا)
1996-1968	كواتيمالا
1994-1983	جنوب افريقيا(المؤتمر الوطني الافريقي)
1992/1974	ايتيوبيا/اريتريا
1970-1960	لايوس
1975-1960	فيتنام
1974-1961	العراق (الاكراذ)
1969-1962	اليمن
1974-1964	موزنبيق
1974-1962	غينيا_بيساو
1974-1962	انغولا
-1963	كلومبيا
1979-1972	زمبابوي(روديسيا)
1965-1965	جمهورية دومينيكا
1970-1967	نيجيريا/بيافرا
1977-1973	الارجنتين(مانتانيروس)
1975-1970	كامبوديا

1999-1969	ارلندا الشمالية
1994-1972	الفلبين(جيش الشعب الجديد)
1970-1970	الاردن(سبتمبر الاسود)
-1968	الفلبين(مرو جبهة التحرير الوطني)
1971-1971	باكستان/بانغلاديش
1977-1973	باكستان/بلوشستان
-1975	انغولا(يونيتا)
1988-1975	المغرب(البوليزاريو)
1999-1975	اندونيسيا/تيمور الشرقية
1991-1960	ناميبيا
1973-1963	يروغواي
-1977	الفلبين(مورو جبهة التحرير الاسلامية)
-1980	الهند ناكسلايت
-1999	نيجيريا/بيافرا 2
2001-1996	افغانستان
1990-1975	لبنان
-1952	الهند الشمالية الشرقية
-1999	اندونيسيا/ايساك
1995-1976	مزنبيق(رنامو)
-1983	سريلنكا(تحرير نمور تاميل اعلام)
1979-1978	نيكاراغوا
1992-1978	افغانستان

1992-1978	كامبوديا
1992-1979	السلفادور
1991-1981	الصومال
-1989	السينغال
1992-1981	البيرو
1988-1981	نيكارغوا (الكونتراس)
1999-1984	تركيا (برتيا كاركران كردستان)
-1983	السودان (جيش التحرير الشعبي السوداني)
-1993	يوغاندا
1998-1988	بابوا غينيا الجديدة/بوغاينفيل
1996-1989	لبيريا
-1989	الهند/كشمير
-1991	الصين/كزنيانغ
-1990	رواندا
1994-1992	مولدوفا
-1991	سراليون
-1991	الصومال
-1992	الجزائر (الجماعة الاسلامية المسلحة)
1995-1992	كرواتيا/ كراجينا
1901-1992	افغانستان
1997-1992	طجيكستان
1994-1992	جورجيا/ابخازيا

1994-1992	ازربيجان/نكو-كار
1995-1992	بوسنيا
-1993	بوروندي
1999-1993	باكستان(سيندهيس ضد مهاجيرس)
1996-1994	الشيشان
1997-1996	الكونغو(كبيلا)
-1997	النيبال
-1998	الكونغو
-1999	الشيشان 2
1999-1998	سيربيا/كوسوفو
-1999	نيجيريا/كومنويل
-1996	اسرائيلية عودو الله فلسطين
-2001	افغانستان
-2002	ساحل العاج
-2002	السودان/دارفور
2003	العراق

